

مرشد السالكين
في
القبض على المال



مكتبة دار الكتب والخطوط العامة
بمصر

مُرَشِّدُ السَّائِلِ فِي الْقُرْبِ مِنْكَ الْمَالِكِ

في الفقه على مذهب الإمام مالك

تأليف الأستاذ

عبد الوهاب السيد رضوان

الشریف نسبا والقيومي وطنيا

الطبعة الثانية

١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

حقوق الطبع محفوظة للناشر:

شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

[حديث شريف]

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم بجميل المواهب : القادر الذي يهب ما يشاء لكل راغب وطالب ، السند الأقوى لكل من قصده وعليه اتكل ، أحاط علمه بكل شيء سبحانه ما شاء فعل .

والصلاة والسلام على من أنس الدين وجنيه الفتن ، الرسول الأعظم الذي أخذت عنه الترائف والسنن ، سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين ، القائل : « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » .

أما بعد : فيقول الطالب من الله محو الذنوب والطامع في المغفران ، « عبد الوهاب بن السيد رضوان » الشريف نسباً ، والفقير وطنياً ومسكناً : إن العبد إذا مات انقطع عمله ، وإني ممن شغلته نفسه عما يرضى به ربه ، ذكرت نفسي أن تظهر من أرجاسها الشهوانية ، وأن تغسل حوبتها بالطهارة المعنوية ، عسى أن تحظى مع من حافظوا على تأدية الفرض والنفل ، واقتدوا بأئمة الهدى حتى أصبحوا ركن التفضيلة والفضل .

وجدت بعد ذلك أن لا بد لي من يوم يقطع فيه عملي عن الثواب ، ففكرت مع طلابي المعونة من ربي أن أعمل كتاباً أحصل على ثوابه يوم الحساب ، فجاد عليّ مولاي بثلاثة كتب هي ذخيرتي عند ربي ،

وقد متها لأبناء جنسي ، غايق الحصول على ما أتمناه في الدارين ، وأملئ
أن أكون مع من يشرهم الله بحسين . الأول في العقائد التوحيدية والأدلة
العقلية والنقلية ، يحوى هذا الكتاب كثيرا من المواضيع : تراها دواء للقلوب
وغذاء للنفوس كاللبن للرضيع ، فيه ما يثبت لله القدرة والكمال ، والأمر
وغيرهم ممن منحهم الله الشرف والإجلال ؛ فهو دوحه يستظل بظلها
من حافظ على دينه ؛ وروضة فيحاء يقطف ثمارها من يعمل ليكون نعيم
الآخرة من نصيبه . أما الثاني في التصوف والتصوفين . ومن سلك طريق
المقربين ، هذا الكتاب مرآة لمن رغب في طريق القرب ، واقفى أثر أهل
الوصال والمحبة ، فيه ذكر من منحهم الله الوصال ، وتجلي عليهم الباري
بنسبات الجمال ، فيه الحلال الخمالية والأسرار الربانية ، منه يغترف السائر
في طريق الحق ، وشرابا يرتوى به أدل المحبة والصدق . أما هذا الكتاب
فقد جعلته تحت عنوان أسميته :

مرشد السالك : في القرب من ملك الممالك

في الفقه على مذهب الإمام مالك

جعلها الله خالصة لوجهه الكريم ، ونفع بها الطلاب من عباده ،
إنه جواد كريم رءوف رحيم ؟

عبد الوهاب السيد رضوانه

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطهارة^(١) وأقسامها

(تعريفها) الطهارة صفة حكيمية ، يباح بها ما منع الإنسان من الفعل المباح ، كالصلاة والطواف ومسّ المصحف وغير ذلك .
(أقسامها) وهى قسمان : طهارة من حدث ، ولا يكون إلا من المكلف . وطهارة من حيض ، وهى ما تكون بالبدن والثوب والمكان وغيره .
(أقسام الحدث) الحدث قسمان : أصغر وأكبر .
فالأصغر : ما يمنع الإنسان من الصلاة والطواف ومسّ المصحف .
والأكبر : يزيد منع الجلوس فى المسجد وقراءة القرآن ، ويمنع الوطء إذا كان من حيض أو نفاس .

رفع الحدث والتجلبث

يرفع الحدث والتجلبث باستعمال الماء المطلق . وهو ما نزل من السماء كماء المطر . والندى الساقط على ورق الشجر أو الزرع ما لم يتغير أوصافه . سواء كان سائلا كماء النهر البخارى ، أو تبع من الأرض كماء الآبار ، أو جامدا كالبرد وهو النازل من السماء جامدا كالملح وذائب ، والجليد وهو ما يترس متصلا ببعضه كالتحيط ، وهذا إن لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بشئ يفارقه فى الغالب من ظاهر كاللبن أو السمن أو العسل أو الحشيش أو ورق الشجر وغيره . أو نجس كالدم والجيفة ونحوهما .

(١) بفتح الطاء . أما بضمها : فهو ما يطهر به ، وبالكسر : ما يضافه إلى الماء من صابون ونحوه .

فان تغير أحد أوصاف الماء وكان ممزوجا وملاصقا لما ذكر سلبت طهوريته ولم يرفع الحدث ؛ وإذا كانت جيفة مطروحة خارج الماء وتغير منها : أو بخرت آتية بالبحر وصب الماء فيها بعد ذهاب الدخان ، أو وضع ريحان فوق شبك القلعة ولم يصل الريحان إلى الماء ولمتزج الماء بريح ذلك فلا يضر . ولا يضر تغيره بقره كالغرة والكبريت والتراب والطفل والملح ولو طرح الملح في الماء قصدا . ولا يضر أيضا تغير الماء بما يتولد منه كالسمك والدود والطحاب ، ولا بطول مكثه . ومثله لو تغير الماء قليلا بحبل الآتية . أو قواديس الساقية . أو ما علق به الدلاء فانه لا يضر أيضا . ولا يضر تغير الماء بما يخرج من دباغ القرب والدلاء التي يستقى بها أو وضع الماء فيها للسفر ؛ ومحل ذلك إذا دبغت بدباغ طاهر كالقطران والشب وغيره ؛ فلو طرح القطران في الماء ورسب في قراره فانه لا يضر ، إذ كانت العرب تستعمل القطران في القرب فموح فيه . ولا يضر تغير الماء بما لا يمكن الاحتراز منه كسقوط ورق الشجر من الريح في الغدران والبرك والآبار ، سواء كانت الغدران في الحاضرة أو البادية ؛ هذا إذا تعذر الاحتراز . أما إذا تغير الماء بالنين أو بورق الشجر بأن أتى بفعل فاعل فانه يضر ؛ وكذلك لو وضع النين أو ورق الشجر في الأواني وتغير فانه يضر أيضا . ومما تقدم نعلم أن الماء إما أن يتغير بما يفارقه وهو طاهر كالعسل أو بما لا يفارقه كالغرة والكبريت أو بنجس كالدم ؛ فان تغير بما يفارقه وكان طاهرا يكون الماء طاهرا ، ولا يستعمل في العبادات من وضوء وغسل ، بل يستعمل في العادات من طبخ وغسل وغيره . أما ما يتغير بما لا يفارقه فانه يجوز استعماله مطلقا ؛ وإذا تغير بنجس فلا يستعمل في العادات ولا في العبادات إلا أن يسقى لبيحة أو لزرج .

ما يكره استعماله من الماء

إذا وجد من الماء قدر صاع أو صاعين وغسلت فيه يد أصبح الماء

مستعملا ويكره استعماله . ويكره الماء المستعمل في رفع حدث ، والمستعمل ما يتقاطر من الأعضاء . أما إذا اغترف المتوضئ الماء وغسل أعضائه خارجه فلا كراهة في ذلك . ويكره استعمال الماء اليسير ، وهو ما كان قدر آنية الغسل إذا حلت فيه نجاسة كالقطرة : أي نقطة المطر المتوسطة ، هذا إن لم يتغير : فإن تغير منع استعماله في العادات والعبادات . وكذلك يكره الماء اليسير إذا وقع فيه كلب ، وتندب إراقته وغسل الإناء سبعا . ومن المكروه أيضا الماء المشمس الساخن من حرارة الشمس خصوصا في الأقطار الحارة ، ويكون في ألوان من النحاس ، أما ألوان الفخار فلا كراهة فيها . ويكره الاغتسال في الماء الراكد كأن كان الماء في حوض ولو كان كثيرا ، بخلاف ما إذا كان في بحر أو بركة فلا كراهة . ومن الماء المكروه استعماله ماء في بئر أو صهريج مات فيه حيوان يرى له دم يجرى إذ جرح ، ويندب نزع الماء بقدر حجم الحيوان كبيرا كان أو صغيرا إلى أن يتحقق للتأرجح زوال الفضلات التي خرجت من فيه عند الموت في الماء ، وعلى تأرجح الماء أن ينقص الدلو عند ملئه لئلا تطفو الدهنية على الماء فتعود النجاسة له ثانيا . ويكره استعمال الماء بعد ذلك . أما إذا أخرج الحيوان من الماء حيا أو وقع فيه ميتا أو كان الماء جاريا كالنهر أو الغدير ، أو كان الحيوان بحريا كالسمك أو برريا كالعقرب والذباب فالماء لا يندب نزع ولا يكره استعماله ، كل هذا إن لم يتغير الماء ، فإن تغير طعمه أو لونه أو ريحه من وقوع الحيوان صار نجسا ، لأن ميتته نجسة ، وإن لم يتغير منه لون أو طعم أو ريح فيكون ماء مطلقا نصبح به العبادات من وضوء وغسل وغيره .

الآعيان الطاهرة والنجسة

إن كل شيء حي طاهر وما تولد منه ، كغراب وبيض ونحوه . والأرض وما تولد منها طاهر كالنبات . والنجاسة عارضة ، فكل شيء ولو كان كلبا

طاهر ، وما يخرج من الحيوان بعد موته بذكاة شرعية من ييض أو مخاط أو دمع أو لعاب أو غير ذلك فهو طاهر أيضا ، بخلاف ما يخرج من الميتة غير المذكاة ذكاة شرعية فتجس . وما لا يؤكل لحمه فما يخرج من أحد سبيله نجس . وكذا اليض الذي يتغير بعقوة أو بزرقاة أو تغير حتى صار دما فإنه نجس أيضا ، بخلاف اليض الذي اختلط صفاره ببياضه من غير نقوة فهو طاهر . ومثل الطاهر انبلغم الذي يخرج من الصدر منعقدا ، وما ينزل من الرأس من مخاط أو غيره من آدمي أو غيره ، ومن المعدة من انصفراء فهو أيضا طاهر إذا لم يتغير إلى فساد كالقيء فيكون نجسا . وميتة الآدمي طاهرة ولو كافرا ، ومثلها ميتة ما لادم له سائل من خشاش الأرض كالعقرب والجندب والخنفس ومنه البرغوث ، بخلاف ميتة القمل فتجس . أما ميتة حيوان البحر من سمك وغيره إذا عاشت في البر وضالت فاتها طاهرة ، ومثلها ما يذكي بالذبح أو النحر أو انعقر مما يحل أكله فطاهر ، بخلاف ما يحرم أكله كالبعال والحمير فميتتها نجسة والذكاة لا تغير حالتها ، ومثلها الكلب والخنزير . ومن الأعيان الطاهرة الشعر ولو كان من خنزير ، ومثله زغب الريش ، وهو ما على القصبة من الجائنين ، ومثل الشعر الوبر والصوف والنباتات والجمادات وأنواعها وجميع المانعات كالماء والثرث و غيره ، بخلاف ما يتخذ من عصير العنب ومن نقيع الثريب أو التمر أو غير ذلك فإنه نجس إذا صار خرا . أما الحشيشة والأقبيق فطاهرة العين . ومن الطاهر لبن الآدمي ولو كافرا ، ومثله لبن ما يحل أكله ، والمكروه كالحر والسبع . أما ما يحرم الأكل منه كالبعال والحمير فميتتها نجس . ومن الطاهر أيضا فضلة المباح من روث وبعر وبول وزبل للحمام وجميع فضلات الطيور ما لم تأكل النجاسة ، بخلاف الدجاج أو مثله إذا أكل النجاسة فتكون فضلته نجسة ، ومرارة الحيوان الذي يؤكل لحمه الماء الأصفر الداخل بها طاهر . والقلمس : بفتح القاف واللام ، وهو ما يخرج من المعدة عند

الامتلاء فطاهر . ومن الطاهر المسك وفأوته . وهي الخلد المتكون فيها ، وكذلك الخمر إذا بيس وتحجر بنفسه فطاهر ، ويماد الذيل النجس إذا أحرق يطهر بالنار ، ومثله الوقود المتنجسة . ومن الطاهر الدم الباقي في قلب الحيوان المذكى ، أو ما ينزل من اللحم كالرشع من المذكى طاهر إلا الدم الباقي على محل الذبح فنجس لأنه باقى السفوح . ومن الدم النجس أيضا ما بقى في بطن الحيوان بعد السلق ، لأنه جرى من موضع الذبح إلى البطن ويكون كالدم السفوح . ولقد سبق أن ما يخرج من الحيوان غير المذكى بعد موته نجس ، وكل برئ له نفس سائلة كالغنم والبقر وما انفصل منها من لحم وعظم وظفر وضأف بعد موتها غير مذكاة نجس ، ومثلها الوز والدجاج وغيره ، بخلاف سن القمل فقد رجح بعضهم كراهته تنزيها . وجلد الميتة غير المذكاة والمكروه أكلها كاهرة فنجسة .

جلد الميتة وما يخرج من الإنسان وغير ذلك

جلد الميتة يظهر بالدباغ كما قرّر ذلك الإمام مالك في الكيمخت : وهو جلد الحصان والبغل والحصار . أما جلد الخنزير فلا يظهر بالدباغ ، ولا يجوز استعماله في شيء مطلقا : بخلاف جلد آدمي فطاهر لكرامته وشفقه ، وتعظيما له وجب دفنه . أما ما يخرج منه من غدة وبول ، ومثله ما يخرج من محرم الأكل كبوله أو زبله ، أو مكروه الأكل كاهرة وغيره فنجس ، وما يخرج أيضا من الإنسان عند اللذة كالمني والمذي للرجل والمرأة ، ومثله الودي : وهو ماء ثخين يخرج من القبل عقب البول غالبا ، كل ذلك نجس . ومن النجس ما يخرج من أذى الجسم من قيح أو صديد بسبب دمل أو حكة أو جرح أو نفض أو نحو ذلك .

الماتامات والمتنجس من الطعام وغيره

إذا حلت النجاسة في مائع كزيت أو غيره ولو كانت كقطعة بول

في فناطير فتنجس . والحامد كالسمن أو العسل أو غيره إذا وقعت فيه نجاسة أو ماتت فيه فأثمة وطالت وتحقق الإنسان مريان النجاسة يكون الشيء الذي وقعت فيه نجس . فإذا لم تتحقق مريان النجاسة لمحموده أو لقلة مكانه وشك في زيادة مريانه لايطرحه . لأن الطعام لايطرح بالشك بل يرفع قدر ماظن مريانه فيه . أما النجس الذي لا يخرج منه سائل أو دهن : كعظم الميتة أو سنها إذا وقع في طعام فإنه لا ينجسه . والنجاسة إذا كانت من دم أو بول وكانت موضوعة في إناء من نحاس أو فخار ثم نزعته منه وطهر هذا الإناء فإنه يظهر ويجوز الانتفاع به . وبصالح الانتفاع بالمتنجس من الطعام وغيره بأن يسقى به المزروع والدواب إذا كان ماء ويقدم لتطويروا والحويان إذا كان طعاما . ومثل المتنجس في الحرمة استعمال الطاهر ، كاستعمال الحرير لباسا وغطاء وفرشا للذكر البالغ بخلاف المرأة ، وعلى الحرمة إذا كان أثوب كله من حرير لحمه وسداه ، أما إذا دخل فيه قطن أو كتان فيجوز استعماله مع الكراهة . وليس بمكروه ما يعمل من الحرير لتسجف : أي ستائر وكلة وحشية مع عدم الاستناد عليها بل يكون للزينة فقط .

المحرم استعماله والجائز

المحرم استعماله مما يتعلى به : الذهب والفضة في النسيج أو التطريز ، وكذلك آلة الحرب كالخنجر وغيره : بخلاف السيف فتجوز تحلية قبضته أو جفيره : ومثله المصحف : إلا أن تحلية المصحف مكروهة لأنها تشغل القارئ عن التدبر في معنى القرآن . أما كتب الفقه والحديث فلا يجوز تحليتها بالذهب ولا بالفضة . ومن لاحرمة فيه ولا كراهة جاز ربط السن أو الفرس بشرط منها . ومما يكون محرما استعماله أواني الذهب والفضة ولو للدخار سواء لعاقبة النهر أو للزينة . أما الحلي فيجوز للرجل أن يدينها لأن استعمالها جائز للنساء . ومن المحرم على الرجل لبس

خاتم ذهب - ويندب للرجل ليس خاتم الفضة بشرط ألا يريد عن درهمين شرعيين . وإذا زاد فمحرم . وإن كان خاتم منقوش من فضة وذهب والفضة أكثر من الذهب فلا يحرم بل يكره . ويكره لنحوه خاتم الحديد والنحاس وغيرها من المعادن . ومما لا يكون محرماً ولا مكروها استعمال الخواصر والياقيات والمولوء والزبرجد وغيرها استعمالاً وآنية ويجوز للمرأة أن تلبس من الذهب والحرير ما شأنت . كما أنها تستمع بما ذكر من المنكرات أن تستمع بالمقروش من وسائل وغيرها ، ولا يجوز لها أن تستعمل ما يتحلّى بالذهب كالسبب أو المكحلة أو المروء أو غيرها ذلك . ولا يجوز لها أن تحمل سببها بالذهب كالرجل إذا كان لها سيف

حكم إزالة النجاسة

يجب على المصلي أن يزيل النجاسة عن ثوبه وعن جسمه وعن يديه بحرفه ، كان شرب خمر . ويجب أن يكون موضع السجود وما تحت القدمين وموضع المنكبين عند السجود طاهراً . ولا يصح ما تحت صدره وما بين منكبيه من النجاسة . ولا تحت ما يصلي عليه من فرش ولو نصص بما يصلي عليه كفروه ميتة . فلو صلى إنسان بالنجاسة ولم يتذكرها حتى فرغ من صلاته فالصلاة صحيحة . ويندب له الإعادة في الوقت ، ومثله من صلى بالنجاسة وكان غير قادر على إزالتها لضيق الوقت ولم يعلم وجود ثوب صدره يصلي به فصلاته صحيحة أيضاً ويحرم تأخيرها ، أم من ضل القدرة على إزالتها آخر الوقت أخرها لأجره وصلاتها . وإذا وجد مبريل به نجاسة أو وجد ثوباً آخر يندب له الإعادة ما دام الوقت باقياً . وهذا فيمن صلى بالنجاسة والوقت باق . أما إذا مضى الوقت فلا يعيد الصلاة لموت الوقت . ومن صلى بالنجاسة عامداً قادراً على إزالتها فصلاته باطلة وعليه إعادة ثوبها وحوايا . وإذا تذكر النجاسة وهو في الصلاة حسرت ودعت فس السلام إذا كان الوقت باقياً ويحسد ثوباً أو ما يزيل به النجاسة

النجاسة للوجبة للطهارة وما يعنى عنه منها وما لا يعنى

نجاسة فسيان : مشددة كالدم والبول . وخفيفة كالماء يستعمل
 في الوضوء . وسحامة المشددة يعنى فيها عن قدر الدرهم ، والمرد له درهم
 درهم اسفل (١) ، فإذا صلى الإنسان صلاة حنارة وبخذه نجاسة من
 أسفه فصلاته صحيحة ، وعلى من يريد صحة الصلاة ألا يصلى في ثوب
 لكفر لأنه لا يتوفى النجاسة . ولا بملابس السكر وكاسح المراحيس
 وملابس رجال والنساء والنصيان الذين لا يعتنون بالصلاة ولا بهيئة
 ملابسهم من النجاسة . أما ما يعنى عنه كالسلس ، وهو ما يربى بنفسه
 بدون اختيار إذا لزم الوقت ولو مرة فصلاته وصلاة من اتهم به صحيحة ،
 لأن صلاة من اتهم به مربوطة بصلاته . ومن المعتبر عنه ما يربى من بس
 وسور في الثوب إذا كان يربى كل يوم ولو مرة . ويعنى أيضا عما
 يصيب ثوب ارضعة أو الأم من لبن انصبى أو عاتطه ، ويندب لمن
 لا يمكنه لا احتراز عن النجاسة كالحرار وكاسح المراحيس وإخراج لدى
 يزاول مهمة الغلب أن يجعل ثوبا للصلاة . ويعنى أيضا عن ثوب الكلاف
 الذى يقوم بخدمة الدواب من عاف وغيره للحيل وإبغال والحدير ، لأن
 العرض من العفو عدم المشقة . ويعنى عن الثوب الذى نزلت به ذنابة
 أو ندامة وكان بأرجلها أثر من بول أو عاتط أو دم . ويعنى أيضا عن
 موضع عسل الحمامة إذا مسح ، وعند ما يبرأ الموضع يجب غسله
 ويعنى عما يصيب الثوب من الطين إذا لم يختلط بنجاسة كعذره أو بول .
 هو تعيث نجاسة وجب عليه غسل المكان . ومثله طين مصر سوء
 جف أو لم يجف . ويعنى أيضا عما يسيل من الحامل إذا سالت منها أم

(١) عرض من دهن البعل : ما يكون في رجل البعل الأماميين من
 أعلى الركبة .

يد عصرت فلا عفو . هذا إذا كانت كالدرهم . أما إذا ردت فلا بد
 من الغسل . ويعني عما يصبغ الرجل والحف والنعل من أرواث الموت
 وأرواح في الطرق والأماكن التي تطرقها كثيرا إذا نعر الاحتراز ، أما إذا
 لم تقصر النوب الطريق كثيرا ومررت به فلا عفو عما يصبغ الرجل أو الحف
 أو غيرها . وشروط العفو في نعر الاحتراز أن تملك كل من الرجل أو
 الحف أو النعل قطعة من القماش أو الحجر أو المندر بحيث لا يبقى لمساحة
 أثر . أما نوب الأذى والثر والكلب ونحوه فلا عفو فيما يصبغ ثوب وغيره
 منه ، وكل ما هو معفو عنه يقدر غسله إذا زاد في قبح منظره . ومنه
 في غسل دم البزاعيث إذا صار فاحشا . وإن لم يكن فاحشا فلا غسل
 فيه . وإذا مرَّ إنسان في طريق ووقع عليه ماء من سقف أو نافذة فدا
 كن الماء تساقط من مسددين ملأهم عنه ، فإن قيل له صهر فيحكم
 بظهرته ، لأن المسلم شأنه الطهارة . وعلى الغيب أن يصق . قد شئت
 في سلامتهم أو كرههم حمل ذلك على الإسلام ولا يسأل عن طهرته .
 وينسب له الغسل . أما إذا تحققت كرههم أو سقط من بيت كافر فيجب
 عليه الغسل ، إلا أن يخرج من عادله كان حاضرا للماء ويقرر أنه صهر
 أو غيره . فإذا تحققت النجاسة وجب عليه الغسل . ومنه إذا لم يعرف
 مكان نجاسة في الثوب أو المكان ، فيجب غسل المكان أو ثوب جميعه ،
 وإذا كان الشك في ثوبين اكتفى بغسل أحدهما وصلى به ومن اعتد
 عنه بدعوات أو نجاسة وزالت هذه النجاسة بالغسل مرة ، لا أنه
 صهر بعد غسل وجود أثون فلا شيء في ذلك . لأن الماء مطهر لكل شيء
 وهذا يرجع ضمن الغسل للثوب في إزالة النجاسة . وإذا وقعت نجاسة
 على لأرض وصب عليها ماء طهرت الأرض بهذا الماء سواء كان الماء طهرا
 أو محوطا . ولذلك ما رواه الشيخان « أن أعرابيا دخل مسجد رسول
 لله صلى الله عليه وسلم وبإل فيه ، فصاح به بعض الصحابة . فأمروهم

انسى صلى الله عليه وسلم بتركه ، وأخبرهم بأن يصبوا عليه الماء فيطهره ،
ومنه من شك في النجاسة في ثوب أو حصى أو غيره فيدب بصح
اماء على محل النجاسة ، والنصح هو الرش . هذا إذا شك ، أما إذا
تحقق النجاسة فيجب غسله .

(مية) إذا ولع كلب أو أكثر في ماء فيندب إهراق الماء . ويندب
غسل إرء سبع مرات تعبدا . لأن الكلب ولعاه ظاهر . ولواع الكلب
إدخال لسانه في الإناء وتحرريكه ، فإذا لم يحرك لسانه ولم يزل لعاه فلا
لزوم لغسل الإناء سبعا . بل يعمل بقدر ما تتحقق إزالة النجاسة .

ما يطلب من الإنسان عند قضاء حاجته

لمراد بقضاء الحاجة ما يحصل من الإنسان من بول أو غائط ، وما
يطلب لذلك من الآداب . فيندب لمن يريد قضاء حاجته من بول أو غائط
أن يكون ساتر للرأس ، وأن لا يجلس إلا في مكان ظاهر خوفا من تلوث ثيابه
بنجاسة . وأن يستتر عن أعين الناس بأي شيء ، ويحرم عليه استقبال
القبة أو شتيرها وقت قضاء حاجته من غير ساتر . وإذا استتر شيء
فلا حرمة عليه ، أما استقبال الشمس والقمر وبيت المقدس فلا حرمة فيه ،
وعند حبوسه يتكبر على رجله اليسرى . وذلك يساعده على خروج
الغائط أو البول ، ولا يلتفت لأي شيء يرفع به ويحمله لابقص حاجته ،
وأن لا يبول وينعوط في ثقب في الأرض خوفا من خروج ما يؤذيه . وعند
دخوله في الحلاء يسمى ويستعيز بأن يقول . باسم الله أعوذ بك من خبث
والخسائث وخبث . بصم الخاء والياء . ويصح بسكون الماء ، والعرض
منه محص من الشياطين من ذكر وأنى . وعند خروجه يقول . الحمد
لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، وأن يحل برجله اليسرى ويخرج
إبهى . وعكس ذلك في المسجد ، وما دام يقضى حاجته لا يشك إلا

إذا كان يطالب ما يزيل به النجاسة أو يرى أمرا فيه ضرورة ، فيجوز
عليه سحلام لإفاد كاعنى أو صلى قرب من السقوط في حفرة أو غير
ذلك ثم يكون فيه تلف ، ولا يذكر الله وقت حاجته ، ولا يدخل ومعه
أى شئ كورق فيه اسم الله تعالى أو فيه اسم نبي ، فبذلك يكره إلا
القرآن ، فيحرم قراءته والدخول به إذا كان يعبر سائر ، أما سائر فلا
حرمة ، وإذا كان مكشوقا ولم يجد السائر وخاف عليه من الصبيح وضعه
في جيبه ودخل به ، وإن لم يكن له جيب دخل ، وهذا كله ضرورة .
ويجب عند البول أن يستتر ، أى يحتجب في إخراج ما بقى في النجاسة من
الماء . بأن يجعل النجاسة من أصابع يده اليسرى تحت الذكر والإبهام من
فوقه ، ثم يمر بهما بروى حتى يقان أن ما بقى من البول خرج .

الاستنجاء من البول والمناظ

لاستنجاء من البول والمناظ واجب بماء أو حجير ، وأما أفضل ، إذا
وجد . ويشترط المستنجى الماء باتباعه إلا لضرورة وأن يغسل اليسرى ،
وينسب له أن يبلها بالماء أولا قبل وضعها على الأذى خوف من تعلق
رائحته بها . وينسب له غسل بأن يكون وترأ ولا يزيد على سبع ، فإذا رد
يجعله وترأ . وينسب له غسل يده التى لاقت الأذى بالصابون أو نحوه بعد
لشرغ . وكما أن الحجر يزيل النجاسة من بول أو عاتق . هاتى من
فرضه نعيم لا يزيله الحجر ، ومثله في الوضوء لمن أتول بعير مدة معتادة
وإذا لم يجد الحصى والعاس . والحاصل أن المطلوب من فرضه التمسك بما نزل
منه لئلا يسهل أن يغسل ذكره بالماء ، ومثله من نزل منه بعير مدة معتادة
ومن انصاع بها دم الحيض والنفاس بكرا أو ثيبا لا بد من غسل موضع
الدم بماء . ويغسل الذكر أيضا من مذى خرج بالمدة من ملاءنة أو
مطرة أو غير ذلك بنية رفع الحدث ، فلو غسل ذكره ببول نية وصلى بعد

وضوئه فتصحّ صلاته . ووجب غسل الذكر ثلثاء إذا نزل المني سداً ،
أما إذا حرج بغير ثلثة فالحجر لا يكتفى لإزائته .

الاستجمار وآلته

الاستجمار : هو إداة اشجاسة عن محلّ التقطع وأبول بكلّ يابس كالحجر
وهو ما ليس له حدّ أي مسّ يؤدّي ، أو الخشب أو ما حرق بالبارك معجر
وعبره أو القصب أو الصوف ، وكلّ حشّ منق للجماسة . بخلاف ما إذا
كان بحسب كأروث الخيل والحميم والبقال وغيرها والعدرة وعصم الميتة
وغبر ذلك فلا يجوز . ولا يجوز ما يكون طعاماً للأدنى كالخبز وغيره
مما يذاق أو يشرب ، ولا بشيء مبتل كالطين . ولا بالورق المكتوب
لشرف لكتابة . وبو كانت الكتابة محرمة

(تليه) لا يحلّ للمستجمر أن يستجمر بمحار دار ولو كان محار
وقفاً ، ولا يجوز الاستجمار من الريح لدليل قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم « ليس منا من استجمى من ريح » أي ليس على سنننا ، والريح
لا ينجمس بهن ولا انبوب . لأنه ظاهر .

الوضوء^(١) وشروطه

للوضوء شروط ، وفرائض ، وسنن ، وفضائل ، ومكروهات
(أم شروطه) فتحوّل الوقت . والتبولع ، وحصول ناقص كخروج
الريح أو مسّ اندكر أو غيره . والقدرة عليه . والإسلام ، وعدم حدث
كشمع أو دهر متحسم على العضو لعلم وصول الماء للبشره وبخاصة العين
وبنداد أنسى يبقى من أثر الكتابة في يده من يكتب ويحوه . فلا يجب الوضوء

(١) وضوء لعة النظافة . واصطلاحاً : طهارة مائية تشتمل على غسل
الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين .

على صبي ولا يجب على مريض ، ولا يجب ولا يصح من مجروح وقت
حنونه . ولا من مصروع وقت صرعه . ولا عند برول دم الحبيص
والنفاس من المرأة . ولا يصح من واجد ماء قليل لا يكفيه للوضوء . ولا من
نام أو عملا ن لعدم النية . لأن النائم والغفلان لانية له

فرائض الوضوء

فرائض الوضوء سعة : النية : وغسل الوجه . وغسل يدين إلى
المرفقين ، ومسح جميع الرأس ، وغسل الرجلين إلى الكعبين . والتدوير ،
والتدليك ولا بدّ أولاً من النية . فالنية من حيث إنها فرض ، فيؤى
الإنسان راع الحدث الأصغر ، أو استباحة ما منعه الحدث ، أو أداء
فرض الوضوء ، والنية تكون بقلبه لا بلالاه . لأن عمدا القلب ، وليس
للسان علاقة بها ، فلو ترك التلفظ باللسان كان أفضل . والنية لا تجزئ
إذ حصل فيها التردد ، كأن ينوى الوضوء من العائط لامن البول ، أو من
البول لا من العائط . أو يقول هذا الوضوء إذا أحدثت ، كل ذلك وما
يحصن منه لا تجزئ في النية ، لأن الشرط فيها الجزم . ومن شروط لنية
أن يأتي بها في أوله . ولو لم يستحضرها في باقي الوضوء كالتسليم والعضائل
فالنية والوضوء صحيحان . ومن توضأ ثم قال بقلبه بعد فرعه من الوضوء .
أبطلت وضوئي ، فلا يبطل وتصح به الصلاة ، لأن القول ليس من بواقض
الوضوء بخلاف من أتى بجزء من الوضوء ونوى إبطاله بطل . ويجب
عليه أن يأتي بالوضوء من أوله الفريضة الثانية غسل الوجه ، واحدة
طولا من مانت شعر الرأس المعتاد . بخلاف الأصابع المندى ليس له شعر
في اليد فوح . فانه يجب عليه أن يغسل وجهه إلى منابت شعره . أما الأراع
وهو ما ليس له شعر ، فيغسل وجهه إلى يياض الناصية . وناصية
ليست من الوجه والأغم : وهو ما نزل شعره إلى حاجبيه . صح

عسل وجهه مع الشعر الزائد إلى منابت الشعر المعتاد . وحده من الأسفل إلى آخر يدق . ينح اندال والقفاف . وهو فك النعم الأسفل أما حده عرصه . فمن أوله إلى الوقت: أى أول اليأس الذى بجانب توتير . أما شعر بصلدين وبياض التلين فليسا من ألوجه . ومع وجوب غسل الوجه بعسل ودهن الكاف يقتض الزاو والنساء . وهى الحاجز بين حدة لآلها وصهر لثنتين ، وتكاميش ألوجه . وما عار فيه من جهن وعبره مع القدرة . وتحليل شعر الحاجب والحنجرة . وهو وصول الماء للبشرة بدهن إذ كان شعر خفيفا وترى البشرة . أما إذا كان كثيفا فلا يجب لتحليل . (الفريضة الثالثة : غسل اليدين إلى المرفقين) بادخال المرفقين فى غسل للسنة مع تحصيل الأصابع وتكاميشها . وليس على المتوصى تحريك خدته . ولو كان ضيقا لا يصل الماء تحته ، سواء كان الخاتم لرجل أو امرأة ، هذا فى حاتم القضة المأذون فيه ، أما خاتم الذهب والمعدن للمرأة فيجب نزعها لأنه حرام ولو كان واسعا ، ومنه الخاتم المكروه استعماله . وهو خاتم الحديد ونحاس وغيره . (الفريضة الرابعة : هى مسح جميع لرأس) من مقدم الشعر إلى آخره من مؤخر الرأس . ويدخل فى مسح الرأس شعر وتدين والياص . لأن ذلك من الرأس كما سبق مع مسح ما سترخى من الشعر كثر أو طان لرجل أو امرأة . أما ما هو مضمور بحبوط كثيرة تمنع وصول الماء ، فعلى المتوصى غسل أو امرأة تقضه ، بخلاف . إذا كان حيطا واحدا أو اثنين ، فلا تقضى له . أما فى غسل فيجب فيه نقص لشعر لعدم وصول الماء للبشرة . ويجوز للنساء التقيد فى نوصوه على مذهب الشافعى وأبى حنيفة ، وفى الغسل على مذهب أبى حنيفة . لأنه يكفى فى الغسل وصول الماء إلى البشرة : وإن لم يعلم المسترخى من الشعر . بل ولو كان المسترخى جافا فلا ضرر . ذكر ذلك فى لدر المختار (الفريضة الخامسة : غسل الرجلين) أى القدمين مع

٢ - مرشد السالك

عسل الكحلين فيهما - والمراد بالكعيبين العظمان اللذان تحت مفصل
الساق ، ويجب على المتوضي أن يعسل مع الرجلين العرقوب ولا يخص
أي ساق من الرجل مع تعهد ما سار فيها من شقوق وغيرها ، ويجب له
تحبيل أصابع رجليه ، يبدأ تذبذبا من خنصر الرجل اليمنى إلى الإبهام ،
ومن الرجل اليسرى بالإبهام حتى ينتهي إلى الخنصر ، كرر ذلك
مع كل يد (التريضة السادسة : ذلك) وهو مرور اليد على
المعصم ويحور المصراع مع صب الماء أو بعدد قبل أن يصب الماء
ويكون باذن الكف ، ولا يكفي ذلك الرجل اليسرى اليمنى وبالعكس ،
ولا يصهر اليد . ويكرر ذلك الواحدة واحدة . ويكره التشديد ،
لأن ذلك ربما يؤذي بن الوسوسة . (التريضة السابعة : مولاة)
ويقول لها (انور) وهي أن لا يتراخي المتوضي في وضوئه بحيث لا يسرع
في وضوئه ويترك لمعة بها يدخل الوضوء ، ولا يمكنه بشتى بحجة
حتى يصف فيها الوضوء ، فلو ترك لمعة بسبب السرعة أو ثوب حتى جفت
المعصم فعليه إعادة الوضوء . وهذا إذا كان القطر معتدلا لا توجد فيه
حرارة ولا شدة دواء . ومن نسي فرضا ولم يصف لعوض فعبه أن
يأتي به نسيه ويقيم ، أما من ترك لمعة فانه يأتي بالوضوء من أوله .

سنن الوضوء

سنن الوضوء ثمانية (عمل الدين إلى الكوثر) قبل أن يدخلها
المتوضي إذا كان الإماء فيه ما يكفي للوضوء فقط . فإن تعذر ركه ، وإن
لم يجد شيئا تيمم ، لأنه كفاك الماء . أما لو غسل يده حرج ، أو الوضوء
ووضوء لا عرف وعم وضوء حارجه ، فقد أتى بالسنة مع عدم تعذر
الماء ، ومن تمام السنة . بل اليد المارة بعد المرة ثلاثا ، فأول مرة سنة
والثاني مندوب (السنة الثانية : المصطفية) وهي إدخال الماء في نعم مع

حصى حصته وطرحه بدون أن يشربه ، فلو شربه أو ساق من فيه بدون طرح لا يحزى (السنة الرابعة : الاستنشاق) وهو دحون الماء في الأنف وث نحوه موصى إلى دحل أنه مع اغتراف الماء ثلاث مرآت لحصول سنة . ويجب لموصى أن يبالغ في التضمضة والاستنشاق ، وهذا غير نصيحه . أما صائم ففكره له ابانة خوفا من فساد صومه . ولا ربح ووصل ماء حنته وحسب عليه القضاء . (السنة الخامسة : الاستنثار) وهو جيب ماء من الأنف يديه بأن يضع أصبعيه الإبهام والسنة عن أنه . ويجوز اناء بهما كما يفعل في الامتخاف (السنة السادسة : مسح لأذنين من الظاهر والباطن) بأن يصح الإبهام من خدرجهما وسبابة من دحجهما . وبدأ من الأستل إلى أن يأتي إلى آخره . (سنة السابعة : رد مسح الرأس) حيث يتي من أثر مسح الرأس بل ولا سقطت سنة رد ، لأن السجدة مكروء . (السنة الثامنة : ترتيب فرائض الوضوء) ويراد بها غسل الوجه وعده اليدين ومسح الرأس ورحمين فو عس وجهه مثلاً ثم غسل وجهه قبل أن يغسل يديه ومسح رأسه فاعليه ، إذ عس وجهه أن يتم وضوءه تاركاً غسل الوجه ، لأنه غسله أولاً . ومن فعل غير ذلك فانه يعيد ما كسد ويتم وضوءه أما تقديم اليد اليمنى على اليسرى والرجل اليمنى على اليسرى فمردوب .

فضائل الوضوء والسواك

هي لأحد مستحبة له (وأولها) اتخاذ الخلل الظاهر للوضوء ، لأن وضوء يكره عمده في المكان الغير الظاهر (ثانياً) استحب السنة إن أمكن بدور مشقة (ثالثاً) التسمية . وهي : بسم الله الرحمن الرحيم . وتكون عند غسل يديين . (رابعاً) تقليل الماء الذي يأخذه بحسب عضو ولا حد في التقليل ، والعرض منه بمنز ما يجري الماء على العضو . (خامساً)

تقديم اليد اليمنى أو الرجل اليمنى على اليسرى . (سادساً) أن يكون الإناء الذي فيه الماء للوضوء على يمين المتوضئ إن كان مفتوحاً ليسهل تناول الماء منه . وإن كان غير مفتوح كالإبريق مثلاً فإنه يكون على شماله (سابعاً) بدأ التوضئ بمقلم العضو ، فإذا غسل وجهه يبدأ من مسام شعر الرأس إلى آخره . وفي اليدين من أصابع الأصابع إلى آخر المرفقين ، وفي مسح الرأس من مقدم الرأس إلى نقرة تحت وفي الرجاين من أطراف الأصابع إلى الكعبين . ورد مسح الرأس من آخر شعر الرأس من المؤخر لآخر شعر الرأس من الجبهة . (ثامناً) العسرة الثانية ، بخلاف مسح الرأس أو الأذن أو الخدين . (تاسعاً) الغسلة الثالثة ، لأن فصل كل مرة من الغسل مدوب على حدة . والسواك . ويكفي فيه لأصبع واحد ما يستاك به . وهو من فصائل الوضوء . ويكون قبل لمصصة ، وفضله كثيرة . منها : أنه مرض لأرحم ، ومبيض للأسنان ، ومقو للثة . ومذهب للبحر . ومبطئ للشيب . ومهرب للملح . ومذك للفتنة . ومسكن لأوجع الفرس . وهاضم للطعام . ومقطع للبلغم . ومذكر للشهدة عند الموت ، وغير ذلك من الفصائل . وعلى ما قيل إنه شفاء من كل داء . ويندب الاستياك لصلاة الفرس أو المائلة ، ولا يندب لمن وثق بين صلاتين أن يستاك لكل منهما ما لم يطأ ذلك . ويندب الاستياك عند قراءة القرآن ، وعند الاستيقاظ من النوم ، وعند تعير انهم يأكل أو عبره

مكروهات الوضوء

يكره الوضوء في المكان النجس أو في موضع تحققت فيه النجاسة حوله من تقاصر الماء المنقطر من المتوضئ في الأرض وتعلق به نجاسة وتكره زيادة الماء على العضو ، لأن الإسراف في الماء غير حائز ، ولأن

لعلو في اندى يؤدى إلى الوسوسة ويكره أيضا التكلام في الوضوء غير ذكر الله ورياءه في الغسل على الثلاث . والمسح الثاني في المسح ومسح رقيقة لأن مسحها في الوضوء بدعة مكروهة . وتكره ردة على محض لفرض وترك سنة من سنن الوضوء عمدا لا تبطل الصلاة بتركها . وليس به عاداتها إن أراد أن يصلي بهذا الوضوء .

الأوقات التي يندب فيها الوضوء

يُندب للإنسان أن يتوضأ إذا أراد زيارة صالح ، أو ولي ، أو زاهد ، أو عابد سواء كان حيا أو ميتا . لأن الزيارة بالوضوء تجعل في قلب الزائر نور ، ولأن الوضوء من اشرف من توأما فقد قوى نوره لبصفي ، ولزيارة سعد ذي بطش ، وللحول في الأسواق ؛ لأن الحول على السعد ذي لطش حصرت قهر . والأسواق محل للهو والاشتغال بسنينا ومحل لأبواب الكدبة . وغير ذلك . وإذا كان متوضئا كان الوضوء سلاحه لأن الوضوء سلاح المؤمن من كيد كل إفس وحى وحسن حصن لدفعه . ويندب من توضأ وصلى به فرضا أو نفلا إذا أراد صلاة أو طوافا أو غير ذلك أن يحمده .

نواقض الوضوء

نواقض وضوء هي مبطلاته ، وتنقسم إلى : حدث ، وسب ، وشبهة . أما حدث وهو الخارج المعتاد من المخرج المعتاد . ويكون من نقل والبر ، وبشرته في ذلك المرأة والرجل . وعددها سبعة خمسة يخرج من نقل ، وهي : البول ، والمذي ، والودي ، والمني غير كدّة . وهادي ويختص برأه فقط . وهو ما يخرج قرب الولادة من امرأة أما ما يخرج من البر فهو الغائط . والريح ، وهذا هو الخارج المعتاد . بخلاف الداخل كدخال حقة في دبر أو عود أو فتائل فلا نقص في ذلك

وه لا ينقص خروج الحصى أو سود و و صحبه أدى ولا ينقص
 الوصوه أيضا خروج شح أو دم في حرج حصى من لأدى . ولا
 خروج البول أو عذبة أو زرج من ثمة فوق معده . ولا يخرج
 أو أحدهم أو يد كات ثمة تحت معده فينقص . ولا يد . ولا
 يخرج حرج أو عذبة شح يخرج من نقص . ولا ينقص في الوصوه
 صحبه سس . ولا ينقص من وقت الصلاة . وأرد به . يسيل
 نفسه سبب في صفة . ولا ينقص من سس . ولا يد . ولا كات
 عذبة أو شح عده آخر وقت . أخر الوصوه لأخره وتوصيه بعد ذلك
 وصي . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 دم لأسح صه . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 لأنه ينقص .

لأسباب التي تنقص الوصوه نفسها وبغيرها

لأسباب في تنقص الوصوه نفسها . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 أو سكر . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 صحبه كلام . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 فيه الوصوه . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 شعر من غير حائل كثيف فينقص . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 لا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص
 ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص من سس . ولا ينقص

ولو لم يقصد به يحف وأو كانت باكره أو خلصة ، وينتقض وضوءهما إن كانا من ألبانغ أحدهما . أما لو كانت الثقبلة في غير النهم أو ع فلا محذور . ومن وجد اللدقة بنظرة لصورة حيلة أو سبب فكر وحسنه لا يعط بدون خروج مذي فلا تقص . ولا تقص أيضاً في مس من لا تشهى عدة كصفيرة أو صبيح ليلت العادة انبلاء عنهما ولو قصد ووجد . ولا محذور في لمس البيمة . ولا في لمس الرجل الملتحي ، إذ لا علة يرجى أن لا يمس بعد تمام لحية ، ولو كان اللبس له رجلاً . أما امرأة فله تقص وأو كان شيخاً قانياً . ومن نواقض الوضوء مس الذكر من غير حائل بباطن الكف والأصابع وبجسديهما ، وأو بأصبع زلزال شعر به ، أما إذا كان بحائل فلا تقص . خلافاً للصبي فلا تقص له مطلقاً بحائل أو بغير حائل . ولا بد تقص الوضوء بمس حقة بهر ولا بمس لألتيين ، ولا بمس امرأة لفرجها وأو أدخلت أصبعها .

ما ينتقض الوضوء وليس يحدث ولا سبب

سبب ينتقض الوضوء وليس يحدث ولا سبب : الردة ، والشك في الحدث ، فردة - أعاد الله بها - هي الخروج من الإسلام ، ولا تنتقض الوضوء بقصد بل تحبط جميع الأعمال ، لقوله تعالى (الذين أشركت ليحبطن عملن) والشك في الحدث ليس يحدث ولا سبب كسقي ، وهو ينتقض الوضوء ، لأن اليمعة لا تبرأ إلا عما ضل به يمين . ويرد شك سبب وجوب الوضوء أو علمه بوجوده في ثلاث صور : الأولى شك بعد وضوءه هل حصل منه ناقص من حدث أو سبب أم لا ؟ وثانية بعكس . بأن شك بعد حدثه هل نوضاً أم لا ؟ وفي الأولى استقص لغير مستكح . أما المستكح فلا يقص الوضوء احتياطاً بصلاة ونجعة أمر الوضوء . وفي الثانية التقص للمستكح وغيره اتفاقاً . أما الصورة

الثالثة بأن تحقق الطهور والحادث ، وشك في أيهما أسبق ، فالحق في تحقق حدث ولو كان مستكحبا . أما إذا تحقق الطهارة ولو بعد صلاة فلا يعيدها .

(سبه) يمنع الحدث الأصغر المحدث في الصلاة وطواف . وأور
في مانع الحدث الأكبر المحدث المسجد ، ومسح المصحف ، وكس وعبر
الكس ووجء امه . وكذا يحرم على المحدث أن يكتب بقرآن أو أن يحمله
وومع امتعة غير مقصودة . أما المسلم للقرآن أو يتعم فيجوز حمل
مسح جزء من القرآن ، والاقوح . ومثلها الخائن والنفساء بعدم قدرتهما
على مرة مانع . بخلاف الجنب فإنه قادر على إزالة الخبث بالعلم أو
التيمم ، ومثل التيمم من تنقل عليه حفظ القرآن وصار يكرره في مصحف
فيجوز به حمله . أما حمل تفسير القرآن ومسه فلا يحرم ، لأنه لا يسمى
في عرف الناس مصحفا .

المسح على الخفين وشروطه

مسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء جائز في السفر
وحضر . ووكذا السفر سفر معصية تقطع الطريق أو غيره . ولا حدة
له في مسح إلا أنه يسد نزعه في كل يوم جمعة ولو لم يحضر الجمعة
كثيرة ولو لمسه يوم الخميس . (شروطه) منها أن يكون من حديد فلا
لا يصح مسح على غيره . وأن يكون الخلد صائرا إلا من حديد ستة . وأن
يكون محمورا . أي محيطا . وأن يكون ساترا تحل الفرض وحده . كعبان
بحيث إذا لم يكن ساترا لا يصح . وأن يكون ملتصقا بالرجل . بخلاف
لوامع مدى نزع منه الرجل فلا يجزئ . وألا يكون عليه حائل كشع
أو حرقة أو غيرها . وأن لا يلبس إلا بعد تمام الوضوء أو الغسل . بحيث
يد غسل إحدى رجليه ويلبس إحدى الخفين ثم غسل الثانية ويلبس

الأخرى مدعوى. لأن شرط المسح والتلبس أن يكونا على طهارة كدمية مائية لا تربيته بعد غسل وتكامل الوضوء ، وأن لا يلبسه مرفقا يلبسه ، أو نخوف من برعوث أو حود . أما إذا كان الخوف من برد أو عقرب أو نحوه فيجوز له المسح . ولا يصح المسح بأن يلبسه وهو محرم بحج أو عمرة ، لأنه يكون عاصيا بسببه . بخلاف المضطر والمرأة فيجوز لهما المسح ، لأن حرام المرأة في وجهها وكفها . ومن استوفى الشروط السابقة فيكره له عمله وتنبع مسح تكامليه ، لأن العرض من المسح التحفيف ، ويكره أيضا تكرار المسح .

مبطلات المسح على الخفين

أما مبطلات المسح ، فهي ما يوجب الغسل من الجنابة : كالتزل مني ببلدة متعددة ، أو إدخال حشفة أو حوض أو نفاس وفي ذلك يجب نزعه ولا يصح مسح عليه إلا بعد الغسل . ومن المظلل للمسح حرقة قدر ثلث قدم . ويفضل المسح أيضا خروج ساق الخف . وهو موقوف للكعبين إذا خرجت الرجل منه لساقه ، وعلى من نزع خفيه أو أحدهما بعد أن مسح عليهما أن يبادر بغسل الرحاين إن لم يحف العضو ، فإن طاب بطن وضوءه ، كد عامدا ، أما إن كان ناسيا فيسجل رحليه فقط .

كيفية المسح على الخفين

كيفية مسح . أن يضع يده اليسرى تحت الرجل اليمنى من أسفل حافة وليد اليمنى من أعلى ويمرّ بهما إلى أعلى الخف ، ويعمل في الرجل اليسرى مثل ما عمله في اليمنى .

(نبيه) من ترك مسح الخف من أعلى بطلت صلاته ووجبت عنه الإعادة .

العسل^١ ووجوهه

يجب غسل على كل مكثف ومحلقة مع عاتق ذكر كذا أو عني ،
 مخروج من سنة معتاده بصفة أو بعد نقطة . كذا . ووجه
 في ثوب أو على جسمه . ووجه حشمة في اوج يصيق خلع وحشمة
 رأس الذكر . ووجه من مصوعها في قبل كذا أو دبر ذكر كذا أو أنثى
 ووجه كذا الفرج فرج هشة أو مسنة . ووجه غسل سبع سمع سمع
 حشمة فيه . أنه يد كذا قصر فلا غسل منه ولا غسل يصب على من
 غيب حشمة في غير سرج . لا يمس أو الفحشيين من مبر . ويجب
 الغسل من خيض ووجه دفعة . ويجب غسل أخص من نفوس ووجه
 ثوب بعد ده

فرائض الغسل

فرائض غسل جسمه (الأولى) بية . ويكون عند أول معسوب كذا
 من الغرض أو بعده . رأس يبنى نفسه مع الحدث الأكبر . أو رأس
 فرض الغسل . أو مسحة ما معه حدث الأكبر (الثانية) بولاية
 بأحد لا يتوضأ في الغسل ولا يفرق فيه . هو فرق ماء من شرب من طين
 غسل (الثالثة) أن يعم ظهر جسمه . ويخور بمسح في ماء
 وحده عليه (رابعة) مسح وهو مرور اليد على جسمه من كعب
 أو مسحه . ويصح مسح بعد مسح لا يوجب مسح . ويكون
 مسح ووجه . مسح إحدى صفيه مسحه وبعث . ووجه مسح
 سقط . ويكفي مسح رجليه . وتعميم المسح بعد يكتفي بها
 (١) لغسل مع الطهارة ، ومصطلاحاً . ماء من جميع جسده
 بنية مسحة ما معه الحدث مع مسح

تقرر ذلك . إذ الإله حلّ حلاله رءوف بعباده . (الخامسة) تحبب
الشعر وأو كان شعر كتيها سواء كان شعر الرأس أو الجسم . يصب
الماء عليه ويحركه حتى يصل الماء للبشرة . وليس الغرض من وصول
الماء للبشرة إدخال الأصابع تحتها . ويجب مع تحليل الشعر تحليل الأصابع .
ويجب أيضاً على من يتسلّم غسل المصنوع إذا لم يصل الماء إليه . ويجب
عليه أن يغسل مخرج من حسمه كالسرّة والكماميش والإبط وغير ذلك
بأن يصبّ الماء عليه ويدهكه ، هذا لغير المستكح . أما المستكح - وهو
الذي يهتره بشك - فالحاجب عليه أن يتخلف وسوايه ، إذ لو تابع
الوسوس فسد عليه دينه . معوذ بالله من ذلك .

سنة الغسل

سنة غسل خمسة : غسل اليدين إلى الكوعين . والمضمضة ، والاستنشاق
والاستنثار ، ومسح صمغ الأذنين كما مرّ في باب الوضوء .

فصل في الغسل

أصله ثمانية يبدأ بالرجل النجاسة بعد أن يغسل يديه إلى كوعيه ،
وبتمضمض ، ويستنشق ، ويستنثر ، ثم يغسل وجهه إلى تمام الوضوء
مرة مرة . ثم يمدح شعر رأسه من منته ويغسله ثلاثاً إلى أن يغسلها الماء
في كل مرة . ثم يغسل رقبته ومنكبيه إلى المرفق . ثم يقبض الماء على
شقه لأيمن يمينه . ولا يمس كذلك . ثم يغسل بطنه وظفيره . وإذا
شكّ في مكان لم يغسله مسح وغسله . ويتغسل على أصله بتقديم أو
غيره يجرى عن الوضوء ، وأول ما يتحضر فيه رفع الخدّ لأصغر ،
ويصلي به الغسل ما شاء . أما إذا حدث له رجح أو لمس عصبه أو
يعبده بنية الوضوء مع انشلائه اتفاقاً . ومن ترك لمعة أو عرفه سر إلى
عصبه ، لأن غسله يكون باطلاً .

ما يجوز فعله للجنب

يخبر أن كان حياً أن يوى رفع الحاية مع غسل الجمعة وعيد
ويصح له ذلك ويلب له إذا أراد النوم أن يتوضأ في ليل كره أو مهر
ولا ينقص وضوءه إلا الجماع ، ومثله من لم يجد ماء ، ويجوز له أن
يتحصن له حاف من إيس أو جن بقراءة ما تيسر من القرآن كآية
الكرسى ، أو الإحلاص ، أو المعوذتين ، أو غير ذلك .

التييم (١)

التييم جاز للمسافر والمخاض ، ولو كان السفر سفر معصية .
جواره : ولجواره أسباب تنقسم إلى قسمين (الأول) عدم وجود ماء بأن
لا يجده مصفاً ، أو وجد ماء ولم يكف للوضوء والغسل . أو وحده وحاف
عطش محترم مع التحقق بالضرر . أو حاف من استعمله خروجه أوقت .
(ثاني) حاف من حدوث مرض أو حال بينه وبين ماء سبع ،
أو يستأنس به قدرة على استعماله . أو حاف زيادة المرض ، ويعرف
ذلك باستشارة طبيب عارف أو غير ذلك . فمما سبق يجوز تييم لغير
فرض الجمعة . أما فرض الجمعة فليس للمخاض والصحيح أن يتييمها
عند فقد ماء . لأن الظاهر بذلك . وليس له أيضاً أن يتييم للحاجة إذا
وجد غيره . فإن لم يوجد غيره منوضاً أو كان مريضاً أو مسافراً تعينت
عليه أن يسافر والمريض فلهما التييم للحاجة تعينت أو منعهن . ويجوز
للمنعم من قبل تيممه . بشرط أن يكون متصلاً بصلاته عند تعرضه . فهو
صلى الله عليه وسلم صحيح الشئع والوتر . مخلاف التعلل به قبل التعرض ولا يجوز .

(١) تييم لجة : التقصير ، وشرعاً : طهارة قرابية قسمن على مسح
أوجه ولبيدين بية .

وله أن يمس به مصحف . ويقرأ القرآن . ويصلي به من ثوب من مشاء
ولو كان حصاً ، ولا حور صلاة فرضين تسمى واحد . ولو صلى به يكون
الثاني صلاة . ولو كنت صلاة مشتركة في وقت كيطهر مع العصر
ولو وقع من مريض لا يقدر على إعادة . ولا يمسهم بخرق قل
دحوب وقته . فكذلك لا يصح

فرائض التيمم

أما فرضه خمسة (لأول) ستة . ويكون عند عصره لأول ،
وثاني يوتر مسحة صلاة . وإذا كان أصغر يوتر أصغر . وإذا كان
أكبر وأصغر يوترهما معاً (الثانية) ضرورة لأولى أن يصنع تسبيحة على
الصعيد ويرفعها وجهه ، ثم يمسح وجهه ، ثم يمسح رأسه ، ثم يمسح
أصابعه مع راسه ، ويكون تحت يده كفي لا يجزيهما ، لأنه
لا يمسهما بترتيب (الثالثة) يصعب على من هو من الصعيد على وجه
الأرض من رمل وحجر وكن لا يصح مسح به . وطح
كخبر مأخوذ من الحجر لا يجوز عليه التيمم . وما يجوز . يسلم عليه
كل دعاء مأخوذ في موضعه كاشت وحب وارضاض وغير ذلك .
بخلاف الخشيش والخشب لا يصح تسليم عليهما . لأنهما ليس بصعيد
ولا شجر بصعيد (مريضه خمسة) صلاة . وتكون بين آخر
التيمم ولا يفرق بينهما . فافرق وصفاً من أوله

سنة التيمم

أما سنة فأربعة (أولها) ضرورة الثانية لليدين (الثانية) مسح
اليدين . وثالث تعقبهما شيء مصهما نفضاً كلياً (الثالثة) مسح من
الكوعين للمرفقين (الرابعة) الترتيب ، بأن يمسح بعد الوجه اليدين ،

هو كس أقدامك . وكيفية المسح : أن يحمل بطن اليد اليسرى مؤا أو : دماغ على ظهر اليد اليمنى ويمر بها إلى الخلف . ويمر اليسرى عكس فعله باليمنى .

ما يبطل التيمم وما يوز فيه

أدى يبطل الوضوء من أحداث وأسباب أحداث وغيره يبطل التيمم . ويبطل تيمم أيضا وسوء الماء بعد فساد . وهذا إذا كان قد مضى في الصلاة وأوقت منسح . أما إذا وجد الماء بعد الصلاة فلا بد أن لها بخلاف من دخل في الصلاة وتذكر الماء معه فتبطل ، ومنه من يتيمم ويؤخر الاتصال بالصلاة فانها تبطل أيضا . ويحور من يتيمم صحبا كدقه ماء أو مريضا أن يتيمم على الخائط المبلية بالطوب الأخصر (الف) وسنية أيضا بالبحر .

المسح على الجيرة (١)

يجوز أن يعضو من أعضائه حرق أو دمل أو حرق أو نحو ذلك أن يمسح على الجيرة ، إن خاف غسل الجرح في الوضوء أو لعن زيادة المرض أو تأخر برئه . وهذا إن لم يمكن المسح على غسل ، فإذا أمكنه غسل فلا يجوز له المسح بل يغسل الموضع ويمسح على الجيرة مسحا جدي . أما إذا كان المرض شديدا ويتألم من المسح عليه أنه أن يصع عليه عصاة ، فإن لم يستطع المسح على الجيرة والعصاة وضع على عصاة . عصاة أخرى ، ومثله من به رمد لا يستطيع المسح على عينه أو حبهته . أن يضع حائلا ويمسح عليه : وأضا من به صداع أو ألم بحته و . ف من ترع عمامته زيادة المرض فإنه يمسح بعض الرأس ويكسر على (١) الجيرة : هي ما توضع على العضو المألوم .

العبادة . سواء كانت صغيرة على قدر الموضوع أو كبيرة أو رقيقة عند أو
 وضعها على صورة أو غير ذلك . وقد كان تصحيح من عضوه هو سبيل
 يعين سرعة في التذوق والرحل ونزول في . ثم قد يتضم . خلاف من
 به رمة . لا يتيسر إلا في بعض دونه . خلق يضم هذا
 في حكمه . ثم من زعمه وهو متصور به أن مسح كعبه و سقفت
 يتضم هذه رتبة . ويتبع مسح كعبه . فإحداث بعد . صوبه من
 وضوء أو غسل . ومنه . صوب من بعد في مولاه . وهو يدرج في
 عضوه . ثم قد سقطت وهو في الصلاة طاب صلاته وصلاه من كان
 معه . قد كان يما

الحَيْضُ (١) وحكم الحيضات

الحَيْضُ نوعان ثلاثة دم . وهو لأصل . وصورة كالتصديد وكثرة
 مصم . كلف شيء كثير . وفيه أول دم يخرج من قبل عدة على سبيل
 الصحة من عذبة الحمل . ثم كانت صغيرة ثم تبلغ سبع سنين . أو
 كبيرة بعد سبعين وهو من . يأتى . وارت من فلا يجاب به حيض
 (وأقل حيض) دونه . كذا . أو خصوص هذه . دفعه . يتسبب صومها
 إن كانت صالحة . وعدمه . وفيه . وأن عذبة بعد . في غير
 العدة . أنه في عدة والاستبراء فلا يكون حيض . إلا . مستمر . يوم أو
 بعض يوم . وكذا . معددة . ثم على عذبة . وأبعد . ثلث نراه .
 من كانت عذبة ثلاثة . ثم . ستظهر ثلاثاً . ثم فوق عذبة . قد دم
 البرون . في خمسة عشر يوم . مثال . ثم دم . استحضة . ثم دم
 وفسد . ومن كانت عذبة أربعة . ثم أو خمسة . ستظهر ثلاثة أيام كما
 سبق . أربعة عشر يوم . ومن كانت عذبة أربعة عشر يوم . ستظهر

(١) الحيض سيلان الدم من رحم لغير علة

يوم واحد إلى خمسة عشر يوما . ومثلها المبتدئة وهي التي لم يسبق لها
حيض ، فإذا تنادى النزول بعد ذلك فلها أن تصلي وتصوم وتوطأ لأشهر
صهره . ولأن نزول الدم لا يؤخر الصلاة ، لأنه دم علة وفساد ، وأكثر
الحيض عند الحامل بعد شهرين - عشرون يوما إلى ستة أشهر . وبعد
الستة أشهر إلى آخر حملها ثلاثون يوما . والعادة في أحسن أحوال الدم لا ينزل
عليها وهو في العائبات . أما إذا نزل منها فيحرم عليها دخول المسجد ، ولا
نصوم ولا تصلي ولا توطأ ، ومثلها من لا عادة لها أو مبتدئة . فلا يجوز
لها الصوم ولا الصلاة ولا غيرها حتى تطهر . وكذا أن مدة الحيض
خمس عشرة يوما ، فالمبتدئة أو المعتادة إذا أتتها الدم يوم مثلا ونقطع
يوم أو أكثر ولم تباع مدة الانقطاع خمسة عشر يوما فعليها وقت
انقضاء الدم أن تغتسل وتحوا وتصل وتصوم وتوطأ .

النفاس وما يطالب من الحائضات وأزواجهن

النفاس : دم يخرج من المرأة عند ولادتها ، وأقله دفعة . وأكثره ستون
يوما ، وما زاد عن ذلك فيكون دم استحاضة كما سبق في الحيض ، وإذا
انقطع الدم ولو يوم ولادتها وجب عليها أن تغتسل وتصل ، فإذا رجع
إليها دم كان من تمام النفاس ، وتطهر منه عند انقطاعه .

(نفيه) يحرم على الحائض دخول المسجد والصواف والصوم والصلاة ،
وعنها قضاء الصوم . أما الصلاة فنسقط عنها مدة الحيض ولا تقضي
ويحرم على لزوج أن يطلق زوجته أيام الحيض . فإن طلقها أحر على ردها
إن كان بين رجعي . ويحرم أيضا على الزوج أو السيد أن يتمتع بزوجته
أو أمه أو أوطء إلا إذا طهرت بالماء لا بالتيتم إلا لشدة صدد ، ويجوز
له أن يقبضها ويتمتع بغير الوطء ، فإن تمتع بالوطء يحرم عليه كما سبق

الصلاة (١) وأوقاتها

الصوات التي فرضها الله سبحانه وتعالى على الإنسان خمس صوات وهي :
الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح . وكل من فرض منها
وقد : اختياري ، وضروري . فالاختياري ما يطلب من المكف
حله فيه . والضروري لا يجوز تعذر المنعوتين تأخره . والاختياري ؛
لوقت ظهور من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله غير ظل
الاستواء . والاستواء هو وصول الشمس إلى وسط السماء . أما ضروري
له : فمن وقتها الاختياري إلى غروب الشمس . وأفضل وقت أوله
مطلقا في الظهر وغيرها . فيندب لمن يريد الحصول على فضل الجماعة
أن يؤخر الصلاة قليلا إذا تحقق حضور الجماعة ، أما إذا لم يتحقق
فبصلتها في وقتها . وإذا وجد جماعة أعادها إن كانت مما تعدد . بخلاف
المغرب فيقدمه لضيق وقتها والاختياري للعصر . من زيادة من مثل
إلى اصفرر الشمس . أما الضروري ها . فغروب الشمس . والاختياري
للمغرب . من وقت أن تغرب الشمس . ويمتد بقدر أن تصلي ثلاث ركعات
بعد أن يظهر المصلي من حدث وحش ويستمر المودة ؛ وتكون الظهيرة
من ماء لأم تيمم . أما الضروري ها : فمن بعد صلاتها كما سبق إلى
طلوع فجر . والاختياري للعشاء : من مغيب انشقق الأجر إلى انكث
الأول من ميل والضروري ها . من وقتها الاختياري إلى طلوع

(١) صلاة : لغة الدعاء ، وشرعا : قرية فعلية ذات إحرام وسلام .

فرصت في السماء ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة . بخلاف جميع الشرع
مفروضة في الأرض . وحى من الله الرحمة ، ومن الملائكة الاستعمار . ومن
الآدميين لتصرخ والدعاء ، واشتقاقها من الصلاة لأنها فصل بعد ربه
وتقر به لرحمته .

لنحر صادق أم لاختياري تصحح من طوع لنحر الصادق
 من لأصغر الذي تحب فيه منجوم وأصغر في وقت
 لأصغر في طوع الشمس . من يخص في وقت الضروري على
 ركعة بسجدة فقد أدرك وقت الضروري ووقع باقي بعد خروج
 وقت ومن لاختياري الضروري مدم التأخير لعصر كالحائض
 ونساء في الظهر ، ونسبي في سج . ومسكوب ، أو محبوب ، أو معني
 عنه في فوق أو ساء في مقل دحوب وقت وأخر في يومه .
 والحائض ونسبه ونسبي ومسكوب وعصرهم في أدركو من وقت
 ضروري ركعة بسجدة لم يأتوا ، وقد صدق وقت على الحائض
 ونسبه بعد صهرهم في فوق محبوب من معرب بقدر ما يسع ركعة
 بسجدة سقطت ظهر ووجب العصر . وقد كقل صوغ لنحر
 سقطت معرب ووجب العشاء . لأن الوقت قد صدق حتم بالأخيرة
 وتسقط لأولى

حكم تأدية الصلاة

ولأوقات التي يحرم فيها فعل وغيره

بمس تأدية الصلاة غير مدم الباقي من وقت سبع ركعة بسجدة
 في ضروري لعرض . من تركها أي صلاة ، فقد أوج دمه للقتل
 ويقتل حد . وسيف ، خلافا لأن حب بدئل بكمه . وقد فعل
 هذا قلوب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وفيه به إمام أحمد بن حنبل ؛
 أما من تركها حجة في مسكوب . وحوب . فيقتل ككر بعد ثلاثة أيام
 مدم يتب . ويكون مدم ست مدم مسمين . أما فعل محرم وقت
 طوع الشمس . وقت عروب ، ووقت ترحه لإمام سحطة . وفي صيق
 الاختياري والضروري ، لأنه ربما يؤدي إلى خروج الوقت ، وعدم

تذكر الثالثة يد نحب صلاة الفائتة ، وعند إقامة صلاة حاضرة . لأنه يؤدي إلى الضعف في الإمام . والشع والوتر يبدب فعلهما قبل صبح . اتسع الوقت ، هذا إذا كان المصل لم يصل الصبح ، من صلى الصبح فات وقت الشفع والوتر ويكره النفل بعد صلاة العصر في غروب الشمس ومن أحرم بنفل وقت الحرمة قطعه وحوا . أنه يد كره في وقت كراهة يبدب له القطع ولا قضاء عليه . ومن بدأ صلاة فسه ولم يتمها حتى دخل عليه وقت النهي فإنه لا يقطعها ويتمها بسرعة حتى من دخوله في النهي

الأذان " وأحكامه

الأذان : سنة مؤكدة بكل مسجد ولوكات المساجد متلاصقة ببعضها ويكون للجماعة في حضر كان أو سفر . والفرص منها اجتماع الناس بصلاة لفرض للنفل . بخلاف الجارة والمائة فوقها وقت تذكرو . ويكون أي الأذان في الوقت الاختباري دون الضروري ، لأن الأذان في الضروري يكون مكروها . وفي جمع تقديم أو تأخير كعصر مع الظهر في عرفة . والمغرب مع العشاء في ليالي المظفر ويبدب للمنفرد والجماعة في ستر أو حصر : أما للجماعة في مكان محصور لا تطلب غيرها فيكره ويكره أيضا لصلاة الفوائت وصلاة الحرة وتعيين والكسوف . ونقصه يكون منئي ، ومثله في الثانية الصلاة خير من اليوم في أذان الصبح ، إلا الجملة الأخيرة منه ، وهي : لا إله إلا الله فكون مفردة ويبدب للمؤذن قبل إتيانه بالشهادتين أن يسمع نفسه بترجييعهما ويسمع غيره للحصول على ثواب السنة ثم يرفع صوته بعد ذلك بهما . ولا يبطل (١) لأدوية - الإعلام بأي شيء ، واصطلاحا - الإعلام بدخول وقت الصلاة بأعظ مخصوصة .

لأداء ترك ترجيع وعط لأداء يكون ساكن حصل لا يأتى فى آخر
 الحصة بضم ولا تحرك وتحرم قبل دخول وقت ، لا فى صبح فبدأ
 تقديته فى نسيم الأخير من سل ، وإصدته بعد صوم فجر صادق
 سنة ولا يصح من كفر ووكر به مسلم ، ولا من عوب ، ولا من
 امرأة ، أو حتى مشكل ، ولا يصح قبله فى غير صبح كما سبق ، ويعاد
 إذا وقع قبل وقت ، ويصح من صبي وبند من يريد أن يكون منظر
 من حدث الأصغر والأكبر حسن الصوت مرتعا على حائط أو سور
 لا يسمع ساس ، وأن يكون فائد لا حاس ، لا بعد كركس ، وأن يكون
 مستقيل نفسه ، ويحور به لاستدرا وينب له لباس بصيغته وهى
 الله أكبر لله أكبر فى آخره أم فى صبح فريد بعد الخيعين بصلاة
 خير من النوم ولا تحكيهما

الإقامة وحكامها

أم إقامة للصلاة سنة عين ساكن باع إذا كان يصلى مفرد أو
 مع ساء يصلى من إمام أو كان مع صلب أو الجماعة فتكون سنة
 كفاية ، وهذا ، جميع جماعة من ذكور بالغين وأمهاتهم
 ولأفضل ، قيمه مؤبد ، لأنه يندب به ديث وينب للصبي وامرأة
 أن تقسم سر ، أم لقصه ليكون مفردا ، لا شكير ويكون منى أو لا وأجرا
 ولا يحور الفصل بين الإقامة واصلاته ، كلام ، ولو صارت إقامة
 وتعاد وعلى الإمام أن يسوى الصفوف ، ولا يدخل محراب إلا بعد
 تسويتها ، ويستحب فى هذا الوقت الدعاء ، لأنه من الأوقات المبرورة
 فيها الدعاء ، ويحور للمصل أن يقوم للصلاة حال إقامتها أو بعدها ،
 وهذا كله بقدر القدرة

إذا نعت سه عشر من أنسب ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « مروا أولادكم بالصلاة لسبع وصرنهم عنها لعشر وفرقوا بينهم
 في المصالح » وكون نصرت وليه ولا يكسر نص ولا يشين حارجه ،
 ونصب نصرت بـ صـ فائدة ١ : لم يصل فائده ، فان منع ولم
 يصل لعدم مثل ما جاء في باب أداء الصلاة - مخرج إليها ، فاشنت ،
 وهو أن يقتل بالسيف حراً بعد أن يبقى من الضرورى قدر ركعة
 مسجدين ، ولا يصح من عريان - فان صلى فصلاته باطلة ، وتصل أيضا
 إذا صلى ثوب محس ، فهو واحد ثوبين أحدهم محس والثاني حرير طهر
 وهو عريان ، فصلاته بالثوب حرير خير من صلاته عاريا أو ثوب
 محس ، تكون باطلة وتصل أيضا إذا واحد ثوب للحرير ومصلته
 وصلى عريان ، أو بالثوب محس كما سبق ومن شروط الصلاة ستر
 العورة نزع - وهي تسوء أي من مقدم الذكر ، ومن المؤخر
 لستر كـ فـ لـ لـ فكشوف لألبس يعيد صلاته إذا صلى في الوقت ،
 ومنه لأمه أم الحرة فحب ستر جميع جسمها ماعد وجهها وكفيها ،
 وكشف راع أو عصب عورة شتمه يكره كشفها في الصلاة فمن صلى
 مكشوف عورة ثم واحد ثوب بعد صلاته بعد الصلاة - لأن الصلاة بكشف
 العورة صفة أم في غير الصلاة فسد ذكر ولأن ستر العورة أي
 عورة روى في حنيفة أو في طائفة ، خلاف رؤية في غير صلاة
 فحرم على امرأة كشف شيء منها كصدرها وثديها ونحو ذلك ، ما عدا
 ابوحه والكفين ومن شروط صحة الصلاة دخول الوقت قبل الصلاة أو
 قبل دخول باب في صلاة وشك في دخول الوقت قبل الصلاة أو
 في أثناءها فلا تجزئ ولو وقع في رقت - ومثله من طأ دخول
 رقة ثم سقى خلاف ذلك فلا تجزئ صلاة أيضا ومن شروط صحة
 الصلاة بـ بـ بـ في كتاب في مكة فانه يستحب ، بـ بـ وه

كان خارجا عنها كأن كان في الحلاء فإنه يستقبل القبلة بواسطة الشمس
 أو القمر أو يعبر ذلك كالتبصرة . وإذا دخل إنسان في بلد فإنه يترك
 محرابها ومن كان يصلي متحولاً عن القبلة . فإن كان التحول كثيراً
 قطع صلاته وبدأ بعبرها إقامة . بخلاف الأعمى والمحرور يسيراً فلا إعادة
 عليه مطلقاً . وهذا في غير مكة . أما في مكة أو في المدينة . يقطع
 الصلاة ولو كان محرراً يسيراً . وإن لم يقطعها أعادها . وشرط لاستقبال
 المقادير عليه . أنه لا يحرك عنها كالتخائف من عدو أو من سبع أو من روث
 أو غير ذلك لعدم قدرته على التحول لها فتسقط عنه . ومن ركب في سفينة
 وأراد الصلاة فيها فإنه يستقبل القبلة ، فإذا دارت عن العتبة دار معها إن
 أمكنه . وإن لم يستطع لصيق انصبه أو غير ذلك صلى حيث درت
 ولا شيء عليه . ويجوز الصلاة بالحمام ، بالمقبرة عامرة أو خربة ، وبو
 مقبرة كفار . وفي الخربة : أي المكان المعروف بالذبيح والسبخ ، إذا تحقق
 المصلي عدم لجاسة . ويجوز أيضاً بمرضى النجم : أي المحل الذي تبرك فيه
 لطهارة ذهاب . . وتكره الصلاة في الكنيسة سواء كانت لنصارى أو غيرهم
 عامرة أو خربة إلا لضرورة كأن خافت من عدو أو سبع أو حر أو برد
 أو مطر أو غير ذلك فلا كراهة . ولا إعادة عليه بعد ذلك إن صلى بها
 وهي خربة . وكان نزوله فيها اختيارياً .

أركان الصلاة

للصلاة فرائض . أي أركان تتكوّن منها . وعددها أربع عشرة فريضة
 (أولها) نية ، ومن شروطها التعيين : أي لا بد من تعيينها طهراً كانت
 أو عصر أو غيرهما . والتعيين في الفرائض والمسن كالوتر والعينين ونحوه ،
 أما غير ذلك من التوافل فلا لزوم لتعيينها . ويمكن فيها بية النفل مطلق
 أي أنه نفل . والنية . القصد للشيء ، ومحلها القلب ، ويجوز التمهيد به

خصوصاً من به ومواس لينهب عنه انكسار ، وحكمها في كل عدد
 فرض . ولا يشترط في صحتها نية أداء أو قضاء أو ملاحضة عدد ركعات
 كأنظهر أربع ركعات مثلاً ، فهذا كله معتبر . ولا يصح دهر من
 القلب ومن شرطها أن تقرب بها تكبيرة الإحرام . ولا يصح تأخير
 "يسير" عنهما . (ثانياً) تكبيرة الإحرام . ونكون على كل "مصل"
 وإمام لا يحملها عن المأموم لافي الغرض ولا في العسر ، ويجزئ فيها
 لله أكبر عدد لفظ الجلالة مباحطياً بلا فصل بين اليدين ، وحرك ولا يأتي
 كلمة أخرى ولا بسكوت أو ويل بينهما . ولا تصح "بعض أعجمي"
 فإن لم يقدر على النطق بها سقطت عنه ، وتصح من يأتي بهزمة ووا ،
 وهذا إذا كانت له كذلك . (ثالثاً) القيام : أي للتكبيرة الإحرام
 فلا تجزئ إذا أتى بها وهو جالس أو مسح أو مستند لشيء بحيث لو أزيل
 ما سئد عليه سقط ، كالقراءة في الغرض . أما النفل فيجوز من جنوس
 لأن لفظ يجوز صلاته من جالس ، ويجوز فيه أيضاً ركعة من قيام .
 وأخرى من جلوس وبالعكس . والنسوق إذا أدرك الإمام في ركوع عليه
 أن يأتي بمقط تكبيرة الإحرام وهو قائم ، أما إذا أتى بها وهو ركع ،
 فيسقط ركن القيام ، وتسقط الصلاة . (رابعاً) قراءة الفاتحة . وتكفي
 حركة ساء ولو لم يسمع منه . ويجب على كل مكف حنطها ، أي
 تعسها إن لم يحفظها ليزدى بها صلاته ولو كان حنطها بأخرة . فلو
 لم يجد معها أو ضاع الوقت أتم وجوباً عن يحسن قراءتها من وحده ،
 ونقص تركها ، وإن لم يجده صلى منفرداً ، ويبدل له أن يحسن بين
 تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع فاصلاً يسكت فيه ، وليس عليه أن يأتي
 به ذكر بعداً . ومن لا يقدر على الإتيان بالتكبير كالأحرص . فيكون
 دحونه دالة وتسقط عنه الفاتحة . أما قراءتها : أي الفاتحة هو حنة ، فمن
 تركها عمداً ولو بعضها تبطل صلاته ، بخلاف من تركها سهواً أو أقل

من آية وفاته التبارك بأن ركع سجد لتلك سجود السهو ويكون قبل سلامه ،
 فإن تركها في ركعتين أو في ركعة من ثنائية فإنه يتسمها ولا يقطعها
 ويأتي بالركعتين ويسجد لتلك سجود السهو أيضا ويكون السجود قبل
 السلام ، وإن لم يسجد للسهو وطال الزمن بطلت صلاته ، وقد كان
 صاحبها يصرح أنما من نعد ولو آية منها فتبطل كما سبق (حاشي)
 للقيام له : أي جماعة في الفرض . فمن ترك القيام إذا بطلت صلاته بأن
 جلس وقراها . ومثله من انحنى وقراها فصلاته أيضا تكون باصة .
 وتبطل أيضا صلاة من قرأها في صلاته وكان مستندا لشيء بحيث أو سقط
 ما كان مستندا عليه لسقوط . هذا في حق الإمام والمنفرد ، أما للمأموم
 فلا تبطل صلاته إذا استند لشيء ، لأنه لما جاز له ترك قراءة خلف
 إمامه جاز له ترك القيام من حيث علم القراءة ، وهذا كله لعدم القدرة
 على القيام . (سادسها) الركوع . ويكون الإنشائيان به من قيام لا من
 جحوس في فرض والنفل ، فلو جلس وقام ركعا فصلاته لا تنصح ، لأن
 حقيقة الركوع لا تتم إلا بالانحناء من قيام وأقل الركوع . ويجب
 فعله أن ينحني بحيث يضع باطن كفيه على ركبتيه . فلو طأ الرأس من
 غير الخشاء إلى أسفل ومن غير أن يكون الرأس مرفوعا عن العجيزة
 فلا يكون ركوعا بل يكون انحناء . أما تسوية الظهر فتدبّر ثمكن ليدبر
 من الركعتين (سابعها) الرفع منه . أي من الركوع . وقد لم يرفع
 بطلت صلاته إن كان عمدا أو سهوا . أما سهوا فيرجع معحب كحالة
 الركوع ، ويأتي بالرفع ويسجد لتلك الزيادة بعد السلام . وقد رجع
 للركوع فثبت بطلت صلاته إن كان عمدا ، وإن كان سهوا فعليه أن
 يلقي هذه الركعة ويأتي بغيرها ويسجد بعد السلام . (ثامن) السجود
 ويكون على حرة من الأنف على التحويل بوجوبه ، فمن تركه أعاد الصلاة
 لتركه في الوقت سواء كان الترك عمدا أو سهوا . (تاسعها) الجحوس بين

لسجدتين . فإذا تركه المصلي عمدا أو سهوا ولم يتمكن من تداركه و طال
نصب صلاه ، وإذا فعله سجدة واحدة لا يصح . لأن السجدة لا يكون
سجدةين ، لا إذا فصلنا . (عاشرها) الجلوس الأخير للسلام . أم الأول
فهو سنة كما سيأتي . وأما الأخير فيكون من جلوس . فلا يصح من
قيم ولا من اصطجاح (حادية عشرها) السلام . ويكون بالعربية
معرفاً بأن . وأن يكون قبل عليكم . ولا يصح للمصلي أن يجعل وصلا
بين سلام وبين عليكم بحيث لو فرّق بينهما لم يصح ، ولا بد من
إثنين به جملة واحدة . فان ترك أو أتى بشئ مناف فيه بطلت صلاته
(ثانية عشرها) الطمأنينة : وهي استقرار الأعضاء في جميع أركان
الصلاة ، فمن ترك الطمأنينة أعاد الصلاة . (ثالثة عشرها) الاعتدال :
ويكون بعد الركوع والسجود . فإذا رفع رأسه من الركوع فإنه يعتدل
ولا ينحني ومثله في السجود . فإذا رفع من ركوعه أو من سجوده وانحني
ولم يكن معتدلاً لا تصح . (رابعة عشرها) الترتيب . أي ترتيب الصلاة
بأن يحص النية أولاً ، وتكبيرة الإحرام ثانياً ، وقراءة الفاتحة ثالثاً ،
والركوع رابعاً وهكذا : أي يقرن بالنية تكبيرة الإحرام ويعد قراءة
الفاتحة حتى يتمها .

منق الصلاة

سجد للصلاة أربع عشرة : (أولها) قراءة آية من القرآن الكريم قصيرة
أو طويلة إذ كانت من سورة ، وإتمام السورة إذا كانت صغيرة . وسبب ،
وتكوير بعد الفاتحة لاقبلها ، فإذا وقعت قبل الفاتحة لا تكفي . وتكون
قراءه لآية في الركعة الأولى والثانية بما يناسب الوقت . وذلك وقت
صيفاً يؤتى بها بعدد ، وإن خشي خروجه بقراءتها فلا يس . بل
يجب به تركها لإدراك الوقت . (ثانياً) القيام لها أي للآية ، وهو مستند

لشيء وفراًء بحيث لو أزيل ما استند عليه لوقع لم تبطل صلاته . فإذا
جلس وقراها جالساً فتبطل لإخلاله بالصلاة . لأنه جنس وقام . فالصلاة
لذلك لإحلال . (ثالثاً) الجهر . ويكون في الصبح والخمسة . وأولئ
المعرب والعشاء . (رابعاً) السر . ويكون في الظهر والعصر . والأخيرة
من المعرب والأخيرة من العشاء ؛ فهذه السنن الأربعة تكون في الموضع
دون العمل ، لأن العمل ما راد فيه على الفاحشة فاستحب سوء في جهر
أو السر . وأقل الجهر سماع من يليه ، ويكون من رجل متوسط سماع ؛
أما إذا كان من امرأة فتسمع نفسها فقط إذا كانت محصورة أحدها ،
ويخشى من الفتنة لرفع صوتها . وأعلى : أي الصوت . لا أحد له ، إذا كان
من رجل . أما من امرأة لم تكن محصورة رجال فجمهورها يستوى مع أعلى
سرها ، وسرها بقدر حركة لسانها . والسر للرجل تكفي فيه حركة
لسانه . (خامساً) أن كل تكبيرة من التكبيرات ستة ، بخلاف تكبيرة
الإحرام ففيها فرص كما سبق . وتبطل الصلاة بترك ثلاث سنن إذا
لم يسجد بها قبل السلام . أما الترك لتكبيرتين فلا بطلان . (سادساً)
لفظ سمع الله بن حمد . ويكون في حالة الرفع من الركوع بالإمام
والقائد دون المأموم . لأنها لا تنس في حقه ويكره قولها له (سابعاً)
كل تشهد ولو كان في عبود السهو . ويندب التشهد بلفظ استجيت
الله إلى آخره . (ثامناً) الجالوس له : أي التشهد ، والمراد به الأول ؛
أما الجالوس بقدر السلام مكرن كما سبق . (تاسعاً) الصلاة على النبي
ويكون بعد تشهد الأخير بأي صيغة كانت ؛ وأفضلها بهم صل
على محمد وعلى آله محمد كما صلبت على إبراهيم الخ . (عاشره) سجود
على صسر لعزمين والركبتين والكفين ، خلافاً للشافعي القائل بسجود
ذلك مع الحبة ، أما عندنا فالخبيبة فقط كما سبق . (حادية عشرتها) رد
المأموم على الإمام السلام ، ورد المأموم أيضاً السلام على من على يسره

ودعت إن أدرك مع الإمام ولو ركعة ؛ فلو أتى المأموم بسلاة الرد على الإمام وسأوم بسلاة عليكم بالتكبير أو عليكم السلام آخر ، ولأفضل تسليمته تحصيل . (ثمانية عشرها) الجهر بتسليمته التحليل وهي رد على الإمام دون تسليمته الرد . فانه لا يطلب الجهر بها (ثلثة عشرتها) بصوت مأوم الإمام وقت القراءة في الجهر ولو لم يسمع قرأته لبعده عنه أو غير ذلك (رابعة عشرتها) التردد على الظمانية . وورد من التردد رد عن الواجب بقدر لا يكون فاحشا

فضائل الصلاة

فضائل لصلاة هي مندوباتها (١) وأولها . نية الأداء . في الحصة حروص من خلاف القائل بأنها - أي نية الأداء - واجبة . ولأن إتيانها في تأديته أكمل ، ومثلها في التقضاء ؛ أي في القائفة ، ونبت أيضا عدد الركعات كما أصبح ركعتين وانفطر وتغصن أربع وانغرب ثلاث ؛ وفيها بالهنا واجب لامتنوب وينتب الخشوع . وبعض لأئمة يقوب بوجوبه . والخشوع هو استحضار عظمة الله تعالى وهيبته . لا يقصد لإنسان بعدته غيره حل حاله . وينتب تمصلي أن يستحضر الامتنان لأمره تعالى في الصلاة إعلنا وظاهرا . عسى أن تنال عليه نعمة من نعمته تعالى . وينتب له أيضا رفع يديه حذو الميكين ، يجعل صدرهما نحو السماء ووجههما للأرض ، ويكون رفع اليدين وقت تكبيرة لإحرام فصل لاوس تركوع ولا بعده ولا غير ذلك خلافا للشافعي ويسب له أن يربهم أن يديه بوقار لا بقوة ، لأن ذلك يبي الخشوع . ويجوز تمصلي أن يضع يديه على صدره ويقبضهما وذلك في الغل لأى عرص لأ قسمه بجعله كأنه مستند وينتب له ألا يقتصر على عصبه ولا

(١) مندوب . هو المستحب . وكلمة ينلب معناها يستحب

على آية ، ولو كانت الآية من الآيات الطويلة مع كراهة تكررها في الركعتين ، والمطلوب أن يقرأ في الثانية غير ما قرأ في الأولى ، أن تكون القراءة على نظم المصحف ، فيقرأ من أعلى السورة في الأولى ، ويقرأ في الثانية من تحتها ، وذلك بأن يقرأ مثلاً في الأولى : ألم نشرح ، وفي الثانية : قل هو الله أحد ، ولو قرأ غير ذلك بأن عكس في القراءة كل قرأ مثلاً في الأولى : قل هو الله أحد ، وقرأ في الثانية : ألم نشرح ، أو غيرهما من أعلى ذلك المذكور ، ولا تبطل الصلاة به ، ولا يكره تكرار الآية في نفس بن يجوز ، وتكره قراءة سورتين في ركعة ، وهذا في الفرض ، أما النفل فيجوز فيه ذلك . ويندب في الصبح تطويل القراءة ، وصباح في التطويل كالظهر . ويكون التطويل لله والإمام الجماعة طلبوا التطويل . فبتحقق منهم التطويل طوك . وإن تحقق غير ذلك خفف ، لأن هههم الضعيف وإذا احتاجة ، ولتطويل يضرب بحر به مرض أوله حاجة ، ولتقصير في حقه أفضل ، لقوله عليه الصلاة والسلام : إذا أم أحدكم الناس فيخاف ، فإن في الناس الكبير والمرئض إذا احتاجة ، وكما يندب تطويل القراءة في الصبح وأظهر يندب التخصير في العصر والمغرب ، ويندب المتوسط في العشاء ، ويندب أن يكون ومن القراءة في الركعة الثانية أقصر من زمن القراءة في الركعة الأولى ، ويجوز المساواة بينهما ، وتطويل الثانية مكروه . ويندب للمأموم القراءة في السر كالظهر والعصر وآخرة المغرب وتغرب في العشاء . ويندب للمأموم أن يؤمن على قول إمامه ، ويكون عند قوته ولا انضابين . يقول بعد ذلك المأموم آمين ، ويجوز ذلك في سر والظهر للمأموم . أم الإمام فيطلب منه التأمين في السر فقط ، ويندب للمصلي أن يسوى ظهره : أي يعدله في الركوع . ويندب له أيضاً أن يصنع يديه على ركبتيه . ويندب له تمكين يديه من ركبتيه ونصبهما : أي الركبتين ، لا يجنبها . وأن يسبح في الركوع . أما السجود فيستحب له أن يسبح

ويدعو فيه كذا شاء . لأن العبد أقرب إلى الله في حال سجوده . ويسب
 للمأموم أن يقول بعد قول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد : نأثت ربو
 وحدها . ولكن الإنسان بها أفضل . أما التثنية فيجمع بينهما .
 ويكون لإتسافها بعد أن يقوم الإمام أو التثنية من الركوع . ويسب
 بمعنى أن لا يكرر إلا بعد الوقوف من الركوع . ومن الوقوف من سجود
 لا يقبه . ولا يكرر من التثنية الأول إلا بعد أن يقوم . ويسب له لإتساف
 بسجود على لأف لتكن جهته وأنته من الأرض ، وتقديم اليدين على
 الركبتين عند لبطول للسجود وتأخرهما : أي اليدين عن الركبتين عند
 قيامه بقرعة . ويسب له أن يجعل يده على فخذه ، ولا يضم يرفقيه
 في جنبه ، والمرأة تكون بعكس الرجل في ذلك . لأن أعطف كفه
 منضمة . ويسب له أيضا الإحصاء بأن يجعل الرجل اليسرى على لأرض
 ويسب رجل اليمنى ويجرح الرجل اليسرى من تحتها ويجلس بعد ذلك
 على لأرض . ويسب له عند التثنية أن يضع بطن كفيه على رأس فخذه
 وتكون أصابعهما أيضا على فخذه . ويسب له أيضا في الجلوس ألا
 يصدق فخذين ببعضهما . ويسب له ضم الخنصر والبصر ووسمى من
 اليد اليمنى قبضا عليهما بالإمهم . ما عدا السابعة فإنه يجر كفه يمنة وشمالا
 تحريك وسط . ويسب تحريكه من أول التثنية إلى آخره . وفي مطرد
 يشيطر عن قلب . ويسب التثنية (ولقطة) اللهم ربنا نستعينك (١)
 ونستغفرك (٢) . ونؤمن بك (٣) ونتوكل عليك (٤) ونثني عليك خیر

- (١) (نستعينك) نطلب منك المعونة في جميع أمورنا الدينية والدنيوية
 (٢) (نستغفرك) نطلب منك المغفرة لذنوبنا صغيرها وكبيرها
 (٣) (نؤمن بك) نقرّ مدعين بوحدايتك وقدرتك .
 (٤) (ونتوكل عليك) نجعل أمورنا كلها إليك . ذات المنع
 والمنع

كبه . شكرك ولا يكفرك . وتخشع لك (١) وتترك من يكفرك منهم
إياك بعد ذلك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد نرحو رحمتك (٢)
ونحشى عدستك (٣) . إند عذابك الجدة بالكافرين ملحق (٤) وينسب
الدعاء قبل السلام ، ويكون سرّاً وإسرايه منسوب . وأقصر الأدعية
ما يكون معصياً وهو : اللهم اغفر لنا ما قدّمنا وما أخرنا وما سررنا
وما أعلكت وما أنت أعلم به منا . وربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنه وقنا عذاب النار ، اللهم اجعلنا من الملتحقين بالأحبار . وعمرنا
ولوالدينا واجعلنا من الداخلين تحت شفاعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
واجعل بيننا وبين أئمتنا حصينا حتى يحفظ من عدونا يارب العالمين ،
وأفضل الدعاء بعد ذلك ما يرد على قلب المصلى . وينسب للمؤمن أن
يبدأ بتسليمة التحليل كلها من جهة اليمين ، أما الإمام فينطق بها في ثيابه
ويختمها بيمينه بالكاف والميم من عليكم حتى يرى الذي ختمه صمحة
وبجبه . وتسب السرة للإمام والمحدث . أما المأموم فسترته بالإمام . واسترة
ما يجعلها المصلى حاجزاً بينه وبين المار . وتكون من شئ ثابت كالخياط
أو الأسطوانة ، ولا تكون من الأشياء التي تنقل كالعصى والسيدين وأنبية
للغير مبروطة ، وما يخط بالأرض ، وما يشعل كالمرأة والنول الصغير ، ولا
حلقة الذكر أو القراءة . وأقل السرة أن تكون في سمك الزرع ، ولا نصوب
قدردراع . ويأثم من يمر بين يدي المصلى إذا وحده طريقاً غيره . ويأثم
المصلى إذا تعرض لصلاته في موضع يكون طريقاً . فإذا لم يجد مصلى
ولا مارة فلا إثم عليهما .

- (١) (وتخشع لك) أى تخاف سطوتك التي لا يتحملها أحد .
(٢) (نرحو رحمتك) نطلب منك أن تعفنا بها .
(٣) (ونحشى عدستك) مخافة أن يصيبنا .
(٤) (ملحق) لا بد لهم من عذابك .

مكروهات الصلاة

يكروه التعوذ بالبسملة قبل قراءة الفاتحة في القصر . أما سئل فيجوز فيه دون قصد بالبسملة مراعاة الاختلاف كان الإتيان بها أو لا ؛ ويكره الدعاء قبل قراءة الفاتحة أو السورة ، وفي أثناءها في القصر ، ويجوز في الفل ، والدعاء يكره في الركوع لأنه شرع فيه التسبيح كما سبق . ويكره قبل التشهد الأول والثاني . وبعد التشهد الثاني يندب ، وبين السجدين يندب أيضا . ويكره بعد سلام الإمام بدءاً ومعه كراهته أيضا بالجهر ، والدعاء بالسر أفضل كما سبق سواء في سجوده أو غيره ؛ ويكره الجهر بالتشهد مصفقا ؛ ويكره للمصلي أن يسجد على شيء من ثيابه كالكم والثوب ؛ ويكره على طيبت عمدته لستره للعبه ما لم تكن هذه الطيات مزاةة تمنع بلهة من الأرض ؛ فله صلاة تكون باطله ويكره السجود على ثياب غيره أو على بسط أو على حصير ناعم لاخشن . لأن السجود على الناعم يبي حالة الخشوع ما لم يكن فرشاً ؛ ويكره للمصلي أن يدعو دائماً بدعاء لاغيره ، بل له أن يدعو مثلاً باصلاح حاله أو غير ذلك ولا يقتصر كما سبق على عى دعاء واحد ؛ ويكره الالتفات في الصلاة ، فده التفت بجميع حسبه وقدميه بطلت صلاته . وبغير نقل التقديم لا يطل . ويكره تشييت أحده ورفعتها في المسجد أو في الصلاة ، لأن ذلك ينافى الخشوع والأدب ؛ ويكره الإلقاء وهو جلوس المصلي على صدر قدميه ويجعل رأسه على عقيقه . وهذا أقبح الأفعال همة ؛ ويكره بالإسار أن يصع يده على حصره وقت قيامه ؛ ولا يفعل ذلك إلا مشكراً أو مفاة المروءة لا ضرورة ؛ ويكره تعميق العينين إلا إذا رأى ما يشغله عن خشوع في الصلاة فلا كراهة ؛ ويكره رفع الرجل والخصوس على الثابة في الصلاة أو على بعضهما لما فيه من قلة الأدب ، وذلك إذا كان من غير

صلى ، لأنه واقف بحضرة الرب جلّ جلاله ، ويكره ضمّ القدمين في كلّ الصلاة ، ويكره التمسك في أمور الدنيا وهو في الصلاة ، لأن ذلك يشغله عنها ، ويكره حمل شيء في القم أو الكم ، لأن ذلك لا يمكنه من تأدية الصلاة على حقيقتها ، ولأن القراءة تكون غير صحيحة ، إذا جاء بالجميع في نافذة بطلت الصلاة ، ويكره تلعاظ أو مشتمة بآتيه بالحمد أو بإشارة له بالرأس أو باليد أما الودّ بالكلام فتبطل الصلاة به . ورد السلام على مسلم عليه بالإشارة مطلوب في فرض والنفل ، ويكره للمصلي أن يحكّ حمله لغير ضرورة إذا كان لفحص قبلا ، أما إن كثرت فبطلت الصلاة ، ويكره التيسم في الصلاة إلا قل ، والكثير فيها مبطل لها ولو تبسم مضطرا ، ويسجد للسجود إن لم يكن ، فإن كثرت بطلت الصلاة ، ولورد في الكثير ما يعرف بالعرف ، ويكره ترك سنة خفيفة من سنن الصلاة كتكبير أو تسمية عمدا . أما ترك سنة مؤكدة فيحرم عليه ، ويكره التصفيق في الصلاة وأو كان من امرأه إذا كان الحاجة تنعق بالصلاة كأن وقع فيها سهو أو كبح المنار ، أو تنبيه أحد الأمر ، كل ذلك مكروه على المصلي ، والمطلوب تذكرة الإمام بالتسبيح بأن يقول له (أأموم سبحان الله .

مبطلات الصلاة

تبطل الصلاة إذا ترك المصلي ركنا من أركانها السابقة عمدا كالية أو غيرها . وتسطل بزيادة ركن فعلي كالركوع أو السجود عمدا ولو لم يبطل ، بخلاف ركن قولي كتكبير الإحرام أو الفاتحة أو السلام . وتسطل الصلاة إذا نوى مصلي إبطائها وإلغاء ماصلاه منها . وتبطل أيضا بزيادة تشهد ويكون بعد الأولى أو الثانية ، ويتعمد الأكل ولو لقمة ، ويضأ بتعمد الشرب ولو قليلا . أما من خاف على نفسه فإنه يقطعها مع التحقق .

ونصر بنعمد الكلام ولو كانت الكلمة من غير ما يثبت في الصلاة
كلمة أولا ، أو من ردت الخطأ أو غير ذلك ، وتطلى أيضا . الكلام
سكبر هنا كذا راد الإمام في الصلاة ، ولم يهمل بالجمع .
أما ، ف . سأوم الإمام أت سلمت من التيقن أوقفت حصة ، فهذا
الكلام لا يطل الصلاة . لأنه لإصلاحها والكثير من الكلام . رد
عن الحاجة ، فإن زاد بطلت الصلاة . وتطلى الصلاة بنعمد يخرج
صوت من غير حرف . وتطلى بنعمد النجح بالأم لا أب يكتر
من لأف فيعتبر ناعما ويكون مبطلا الصلاة . وتطلى الصلاة بنعمد
التي ولو كان صاهرا وقل . وتطلى إذا نعدت السلام وشك في الإتمام ،
ومثله سى لا يتيقن له ، أما إن ظهر له الكمال فلا بهلان . وتطلى
بحدوث نقص الوضوء من حدث أو سبب أو شك ، إلا أنه في شك
يستمر حتى يظهر له الظاهر ، فإن غير لم يعد كما سبق . وتطلى الصلاة
بكشف نورة المعصية . وقد سبق ذكر ذلك في ستر العورة . . وتطلى
بمحصول المحاسة إن ظهرت عليه أو تعلقت به ، وعلم بها وتسمع لوقت
إزائها ، وينزع الصلاة في الوقت . وتطلى بالتهفئة في الصلاة ، وهي
الضجرت بصوت قلت أو كثرت . فإن وقت من حد أو يدم قطع
وستانف صلاته سواء وقت منه اختيارا أو إجبارا . أما سأوم فيتبدى
مع إمامه وحوا على صلاة باطله ، لأنه من مسلمين لإمام وعليه
أداؤه . تسع الوقت . فإن ضاق الوقت وكان خمسة قطع ودخل مع
الإمام خوفا من أن يفوته الوقت . أما التيسم فكثيره مقل . وقد سبق
ذكر ذلك في باب المكروهات . وتطلى الصلاة بكثير الأفعال ولو
كانت معها ، كذا يحك في حسنة مرة ويعبث بالحيثه أخرى ، أو يرتب
شيء أو غير ذلك . ولا تطلى الصلاة إذا كانت الأفعال قبيحة . أما
الكثيرة فيحيل بنظر إمامه أنه ليس في صلاة . وتطلى الصلاة بتدكر المحصرة

كأن كان عليه وقت ولم يؤدّه ودخل في غيره، أو كمن كان في صلاة، يحصر ولم يصلّ ظهر، أو في صلاة العشاء ولم يصلّ المغرب، لأن ترتيب الحاضرتين واجب شرط، فإن كان إماماً بطلت عليه وعلى سامعين، وإن كان هدماً قطع الصلاة. أما المأموم فاما أن يتقطع أو يتردى على صلاة بائسة، إن كان الوقت منقضا، وتبطل الصلاة بزيادة أربع ركعات في الرباعية، وفي الثلاثية قبل بزيادة مثلها وقبل بزيادة ركعتين، وفي السهر بزيادة ركعتين. وفي الصبح والجمعة بزيادة ركعتين أيضا. وهذه كله في السهو. أما العصر فسقط الكلام عليه. وبزيادة ركعتين في ثبوت وتبطل الصلاة على المسبوق إذا سجد مع الإمام بسجود السهو قبل وم يدرك معه ركعة، أما إذا أتى ركعة فلا تبطل، ومثل ذلك في السجود بعدى حمد أو جهلا، إنما على المسبوق في البعدى أن يجعله بعد تقدم صلاته وجوبا. وتبطل الصلاة بسجود السهو لسنة صغيرة كتكبيرة أو تسبيحة أو لفظة كالفنوت. وتبطل ترك سجود السهو عمدا لثلاث سنين كقراءة النورة، لأنها من ثلاث سنين.

الأفعال التي لا تبطل الصلاة

الأفعال التي لا تبطل الصلاة : الإشارة باليد أو بالرأس حاجة ضرأت على المصلّي وهو في الصلاة. ولا تبطل الصلاة أيضا بأعين من وجع إن قلّ وإلا نصت، ولا تمنحح ولو كان لغير حاجة. ولا تبطل على المصلّي لسد فرجة في الصفت، ولا باصلاح رداء سقط من فوق كتفيه وهذا إذا كان حائسا، أما إذا كان واقفا فبكره. ولا تبطل عند يده على أنه يد ثياب، فكل ما ذكر لا يبطل الصلاة ولا تنصب فيه سمدة للسهو ومحلّ الخوازي في علم بطلان الصلاة إن لم تكن الأفعال كثيرة يرى الرائي ها أنه ليس في صلاة : فإذا كثرت فتكون مبطلة كما سبق.

حكم من لا يقدر على تأدية الصلاة واقفا

يجوز لبعض من لا يقدر على القيام في صلاة يركع إذا كان معجزاً أو مشقة يمشي بها يؤتمه ، أو يخاف بغيره بصلاته حدوث مرض من مرضة أو عجزه أو رذته ، أو خوف أضراره به ، أو كان متعباً به من اندحار في الصلاة فعليه أن يستند بالحنث ، أو على قضيب أو خيل بعينه سقف بيت ويعتمد على إمامه في وقت قبله أو على شخص غير الخشب والحنث فإنه لا يجوز أن يستند عليهم ؛ وإن استند عليهم بعت صلاة وأعاد وقت ضروري ، وإذا صلى جالساً مع قدرته أن يقوم مستنداً صحت صلاته ، وإن عجز عليه فبغير مستند حسن ، وإن لم يقدر على الجلوس صلى على شقيقته يمينه وكعبه ، وإذا لم يستطع على شيء إلا من كان يحسن رجليه في ثنية وركعتين على صوره ، وإن لم يقدر على شيء في ثنية وركعتين على صوره ، وإن لم يقدر على شيء في ثنية وركعتين على صوره . ولا بد من تقديم ظهور على النقص ، وإن قدم على ظهره بطلت صلاته ، بخلاف ما يوقف ثم يشق الأيمن والأيسر على ظهره بطلت صلاته وتبطل أيضاً بدم لا يصحح معتقداً على خموس ونية والعرض أن لصلاة واحدة على مكنت مما يقدر عليه ، ولا يؤخرها عن وقتها مدام في عجزه ، لأن تأخير الصلاة عن وقتها كبيرة وقتها لله بغيره به على كل شيء قد ير

قضاء العوائت من الصلاة

يجب على المكلف أن يقضى ما عجزه من الصلاة عاتية فوراً ، ويجرم عليه أن يؤخر القضاء ولو كان في سفر ، فحجم عليه قضاءه فوراً في أي وقت . ولو كان في وقت هجر كظنوع الشمس أو غروبها أو وقت

حظبة الحمة ولا يوترها ما دام قادرا على الإتيان بها . هـ . كانت
كثيرة أتى عما يقدر عليه حتى يقضيها . ولا يجوز له العمل حتى تنزل دمه
من الصلاة التي عليه ، بخلاف السنن : الوتر ، والعیدن ، والنكسوف ،
والاستسقاء ونحوه المسحود والمجبر ، والشنع ، والرواتب . ولا يجوز له
التصريح بها . أي في الثنات ، فإذا صلى كل يوم ثلاثة أيام فليس
بمفترط . وعنه أن يرتب حاضرتين مشتركتي الوقت كالمظهرين والعشاءين ،
والفرض من الحاضرتين ما كان الوقت الضروري باقيا منهما . ود صلى
العصر في الوقت الاختياري أو الضروري وكان عليه الظهر ، أو صرا عليه
التذكر وهو في الصلاة ، والعصر باطل ، وإن تذكر بعد صلاة صحت
إلا أنه بعيد الثانية في الوقت . وإن ضاق الوقت بحيث لا يسع لأخيرة
صلى الأخيرة ، ومثل ذلك في العشاء مع المغرب ، وعلى ذلك ترتيب
الحاضرتين وحسب شرط . ويجب على من عليه قوائت قليلة كانت أو
كثيرة أن يرتبها ، فيندم الظهر على العصر ، والمغرب على العشاء . وإن
لكن أصبح الصلاة ، إلا أنه يأثم إذا عمد . ويجب تقديم يسير القوائت
على الحاضرة كن عليه المغرب والعشاء . والحاضر الصبح . فعليه أن
يصل المغرب والعشاء أولا وحوبا ، ويؤخر الصبح . وأخرج الوقت
بقتلهم . وبعد الحاضرة ندبا إن قدمها على اليسير من ثلاث .
واليسير من القوائت خمس فأقل . وقبل أربع ، والأربع يسير ونسبة كثير
(تنبيهات . الأول) قضاء القوائت لا يجب على المحدثين والمعمرين
عليهما . وكذا الحائض والنفساء . والكافر إذا أسلم الثاني : من نسي
عددا من قوائت صلى ما شاء حتى لا يبقى معه شك ، وأن يقضى القوائت
على حسب ما فات في السر والظهر . فيصلى السر سرا والظهر جهرا .
ولو كان لقضاء في الجهرية نهيا والسفر مفرا . ولو قصدا حصرا

الثالث لا يصل فيها يشفع ولا يوتر ولا يغير ذلك . ونحو صلاة
اعوثت جماعة ، ويندب تقديم صلاة الظهر لأنها أول فريضة صهرت
في الإسلام ، وإن كان يعلم أن ما تركه غير الظهر فسأى بعده .

سجود السهو

سجود السهو سجدتان يسجدهما المصلي . يجلس بينهما ويشهد آخرهما
ويسم ، ويكونان عن نقص سنة مؤكدة فأكثر ، ويكون ترك سهو أو
في نقص أو في زيادة في الصلاة سهواً ، وأيضاً من قول أو فعل غير كثير
إدراك كثير كما سبق مبطل للصلاة . فإن نقص وزاد سواء كان بنقص
محقق أو مشكوكاً . أو الزيادة محتمة أو مشكوكاً فيها ، أو زيادة مع
نقص . أو زيادة فقط ، فيسجد في النقص قبل السلام أيضاً ، وفي
زيادة ونقص معاً مثله . أي قبل السلام ولو تكرّر سهو . أما
لزيادة فيسجد طاً بعد السلام ، والسجود القبلي يكون في زيادة
والنقص فقط . وفي النقص يأتي بالتشهد ويسلم مع ترك بعده ، لأن
نغرض من التين بالتشهد وقوخ السلام بعده . والموضع التي يصب
فيها ترك نساء أو لا . التشهد بعد سجود السهو الثاني إذ سمع الإمام
والمأموم . الثالث إذا خرج الإمام لأدعية خطبة الجمعة وهو يصبى بملا
فنه يترك الدعاء . الرابع إذا أقيمت الصلاة وهو في آخر ركعة . فنه
يترك أي نساء ، ولو كان في فرض . وترك سنة مؤكدة ، أو ترك
محرم بفرض كصلاة المغرب أو الصبح ، أو ترك التشهد الأول . أو
الحوس به . أو ترأ ، تسميعتين ، أو تسميعاً وتكبيرتين ، كل ذلك يسجد
له قبل السلام بنقصه . وإن كثرت الزيادة يبطل الصلاة ولو كانت من
حسم ، ككثير الفعل أو الأكل أو الشرب أو التمتع أو غير ذلك ،
وتقدم ذلك في مبطلات الصلاة . أما من شك في صلاة من شد أو

ثلاثة مثلاً ، فإنه يبنى على الأقلّ ويأتى بما شك فيه ويسجد بعد السلام ، لاحتمال أن ما أتى به زيادة ، ومثله من شك هل سجد سجدة أو سجدتين أو قرأ فاتحة أو لم يقرأ فإنه يأتى بما شك ويسجد بعد السلام ، ومن كان في صلاة كظهر أو في عشاء أو غير ذلك وشك وهو يصلي في عصر هل يخرج بالسلام من الظهر ، أو كان في العشاء وشك هل يخرج بالسلام من المغرب . أو كان في الوتر وشك أيضاً فيه ، فعليه أن يبنى على اليقين ، بأمر يجعل التي هو فيها إن كان في عصر وشك في الظهر يجعلها ظهراً ، وإن كان في العشاء وشك في المغرب يجعلها مغرباً ، أو كان في الوتر يجعلها شمعاً ، وهكذا يفعل في غيرها ويسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون زاد ركعة في النفل وتكون ثلاثاً . ويسجد سهواً يبدل السرّ بالظهر : كأن يكون في وقت الظهر أو العصر . ويحجر بالقرأة أو يأتي بالسرّ في الظهر كالمغرب أو العشاء أو الصبح ، ويكون ذلك في نفر من لاني النفل ، ولو في النافذة ، ويسجد يبدل السرّ بالظهر قبل السلام إذا زاد على حركة اللسان

الأحكام التي لا تطلب فيها سجدة السهو والتي تطلب فيها

لا سجود على من شك هل سلم أو لم سلم . فإنه يسلم ولا يسجد عليه . ومن أكثر عليه اشك وعليه ، وكان يأتيه كل يوم ولو مرة وشك في أي صلاة من الخمس التي لليوم هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ، فلا يبني على الأقلّ ، بل يبني على الأكثر ، بل يبني على الأكثر ويسجد بعد السلام رغماً بشخص . وهذا المستكبح . أما غير المستكبح : وهو الذي لأمأته اشك كل يوم فعليه أن يصح صلواته إذا شك فيها . ومن شك في سجود السهو فبني أو أخره فبني بما شك ولا يسجد عليه ، ولا يسجد على من عليه شيء ، أو النفس . وهو ماء حامض يخرج عند امتلاء المعدة بالطعام إن قل ولم يتغير

عن حجة الطلع ولم يتناع منه شيئا عمدا أو سهوا ، أما إن كثر وتغير
فبطل الصلاة . ولا يجوز عليه إن عاد قراءة السورة إن كان قراها على
حلاف مستحيا سرية أو جهرية . أما إعادة افتتاحها فالسجود لها واجب ، ولا
يجوز على المصلي إذا حصل منه فعل يسير ، كأن حلق لحده ، أو ثبثت
من غير أن ينقل قدميه . أو أصلح رداءه . أو مشى لسد فرجة . ويكره
أخبر السجود القبلي عمدا بعد السلام . ولا تبطل الصلاة بأخيره أو بتقديم
السجود المعدي على السلام ، فلا تبطل الصلاة به أيضا . ولكن يحرم
على المصلي تعديته . لأنه خارج عنها ، وتقديمه كالزيادة فيها . ولا يجوز
على ما روي من زيادة سنة مؤكدة ، أو نقص سنتين خفيفتين ، فأكثر
ولأوله يحسه عنه . لأن كل سهو منهاه المأدوم يحمله عنه الإمام ، أما
إذا كان بعد سلام الإمام فإنه يأتي به . ولا يجوز على من ترك فضيلة
القنوت ، وإن سجد لها بطلت صلاته . ولا تبطل الصلاة بترك سجود
البعدي ، إن نسيه . ويسجد إن ذكره ولو بعد سنتين ولو تركه عمدا ،
ولا يسقط بطل الزمان نسيانا أو عمدا . ولا تبطل أيضا الصلاة بترك
السجود القبلي إذا كان من سنتين خفيفتين . أما عن ثلاث سنن وصل
الزمن سهوا ، فإنها تبطل إذا لم يسجد به ، وإذا كان الترك عمدا بطلت
الصلاة هجرته تركه وإعراضه ، ولا بد أن يأتي بالركوع أو سجود
ما لم يسلم ، فإن سلم وتذكر النقص . فإنه يستأنف بركعة بعده ما لم
يعص . فإن صد بطلت صلاته . أما من ترك سجدة السهو وتذكرها عند
قبضه وهو جالس فإنه يأتي بها في جلوسه وإذا كان يركع سجدين
فإنه يركع في قيامه إلا مجلس بل يهوي من قيام ويأتي بهما ، ومنه من
ترك ركوعا سهوا ، وتذكره في السجود أو في الخلو بين السجدين أو
في تشهد . فإنه يرجع قائما ويأتي به ، ويندب له أن يقرأ شيئا من القرآن
غير فاتحة ليضع الركوع بعد قراءة وتارك افتتاحه أيضا يرجع قائما ويأتي

بها ، ومثله من ترك الوقوف من الركوع يرجع منحنياً حتى يصح حمد الركوع ويرفع منه سمع الله لمن حمده أما من فاتته التسمية بعد ركوع من الركعة الثانية التي حصل فيها النقص ، أو بالسلام زيادة كان في الركعة الأخيرة . وإن كان النقص وقع في الأولى ، فيأتي بركعة يقرأ فيها فاتحة ويتشهد ويسجد بعد ذلك بعد السلام ثم يحض الزيادة ، وإذا كانت الثانية هي ركعة النقص ، تكون الثالثة ثانية ، يقرأ فيها فاتحة ويتشهد ويأتي بعد ذلك بركعتين . ويسجد قبل السلام لنقص سورة من الركعة في صارت ثانية مع الزيادة . وإذا كانت الثانية هي ركعة نقص أي بركعة رابعة ويسجد بعد السلام . وإذا كان النقص في الخوس الثاني وتذكر أنه ترك ركعتين من الأولى صارت الثانية أولى . والثالثة ثانية ، والرابعة ثالثة ، ويأتي بركعة يقرأ فيها الفاتحة سراً لنقص السورة والتشهد الأول لكونه لغير سبب وقوعه بعد الأولى . أما من ترك ركوع أو ركعتين ولم يتسركه بطلت صلاته سواء كان أتى لعذر أو لغير عذر . ومن ترك قراءة الفاتحة في سر أو سورة ، وفات وقتها بمجرد الإحشاء ، وإن عد لقراءتها على أنها سنة بطلت صلاته . أما من سها عن تشهد الأول وتركه بخلاف الأخير ، فإن لم يعارق الأرض بشئ من أعضائه كيدته أو ركبته أتى به . وإن لم يبق شئ في الأرض من أعضائه فلا يرجع إليه ويسجد قبل السلام للنقص ، فإن رجع عمداً لم تبطل صلاته ، وإن استغفل لإمام قائماً وتبعه المأموم في ذلك اتقيام وحسب عليه أن يسجد بعد السلام منه الزيادة ، وإذا حصل للمصلي شك في ترك سجدة هل هي من التي يصليها أو من ركعة قبلها سجد خوفاً من أن تكون من التي هو بها ، وعليه أن كان واقفاً جلس لها وسجدها . وإن كان أثنى في الركعة الأخيرة أتى بركعة بالفاتحة سراً فقط . وسجد قبل السلام لنقص شكوك فيه .

المطلوب فعله من التوافل وتحية المسجد

انصوب فعله من التوافل أن تكون متلوية في غير الأوقات فهي
 ع. . لأنها تفصل من نوافل الفروض الإحدى . إذ أن الصلاة جمعت
 من أنواع عبادات ما لم تجمعها غيرها من الفروض . والنسب أعظم نفدت
 ويتأكد من قبل صلاة الظهر إن كان الوقت متصفاً وبعد . وقس
 صلاة العصر . وبعد صلاة المغرب والعشاء . ويكفي في فعله ركعتان
 والنسب يتأكد أيضاً في الصبح . وأقله ركعتان وأكثره ثمان . ولا تتجدد
 أى في قديم الليل ، وأفضله يكون في الثلث الأخير . والترويح وتكون
 في بين شهر رمضان ، وفعلها عشرون ركعة بعد صلاة عشاء ، يسم
 من المصلي بعد كل ركعتين غير الشفع والوتر ، وينسب الختم
 في صلاتها بأن يقرأ المصلي جزءاً من القرآن الكريم يقسمه على عشرتين
 ركعة ، وينسب للمصلي أن يقرأ بها . أى لعبادة الترويح في بيته ما
 تعص المسجد ، فإن نشأ من الأعداد تعطيل المساجد كالأولى بقرعة
 في مسجد جماعة ، وتتأكد تحية المسجد بركعتين قبل أن يحبس ، وتكون
 لدخل يريد الخوض في المسجد . بخلاف المار فلا يصيب به . ولا
 نفوت به حبس من غير أن يفعلها ما دام في وقت جواز . أما إذا كان
 وقت كراهة فلا . وإذا جاء المصلي بفرض فبصلاته تلغى فرضه .
 فإن بوى لفرض وركعتي المسجد معاً . وإن بوى لفرض ولم يوف
 نسحة لم يحصل على ثوابها . وتحية مسجد مكة الصوف بيت سبع ،
 وركعتاه لغير المكي . أما المكي فلا يطالب بظواف . وإذا دخل المسجد
 وقت حوار تكبيرة الركعتان . وينسب لمن يحسب المدينة أن يبدأ قبل
 السلام على النبي عليه الصلاة والسلام . وينسب للمصلي أن يقرأ في ركعة
 لأوى من تشيع يسبح اسم ربك الأعلى بعد الفاتحة . وفي مدينة سورة

الكافرون . وينسب له أيضا في صلاة الوتر أن يأتي بعد التختة سورة الإخلاص والعمودتين ؛ وينسب له أن يفصل الشفع من الوتر بسلام إذ يكره وصلهما ، ولا يقتصر على الوتر من غير الشفع فيه مكره

الفجر وحكم ركعتيه

الفجر ركعتان رغبة : أي مرغبت فيها ، وثما فرق المشركون وبنو من السنة ، وتتميز عن غيرها من الواقل بأن تتحقق نية ؛ بخلاف نوافل فيدخل فيها من غير نية إن كان تهجدًا في الليل فيقول تهجدًا ، وإن كان ضحى فضحى ؛ وإن كانت تحية للمسجد فتحية . وهكذا في جميع الواقل ، إذ لا تعيين إلا في ركعتي الفجر كما سبق . أما وقت صلاحها فلا يكون بعد طلوع الفجر وبعد أن يذيين ، فلا تجزئ إن وقعت قبل الفجر ، ولا تجزئ أيضا إن لم يتحرر . والتحرر تعلب دخول الوقت من طعن ، مواذ أقيمت صلاة الصبح ولم تصل النجر لضيق الوقت أو لسبب دخوله مع الإمام في الصبح فيقضيا بعد حل النافلة للروا ، وإن أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد قصاها . إن لم يخش فوات ركعة من الصبح مع الإمام . وينسب لمن أراد صلاة الصبح في المسجد أن يصل ركعتي الصبح بالمسجد لا بيته . ونزوب عن تحية المسجد إذا فعلها بمص عند دخوله في المسجد ، أما من صلاحها خارج المسجد وأتى قبل إقامة الصلاة تجلس ولم يأت بالصبح ولا تحية حتى تقام الصلاة ، لك الوقت وقت كرمه النية . وينسب في صلاة ركعتي الفجر أن يقتصر على السجدة سرًا ، لأن السر مندوب .

نوافل النهار والليل وما يستحب فعله فيهما

نوفل نهار يندب فيها الإسرار ، ويندب الظهر في نوافل الليل أما

الوتر نياً كنه فيه الظهر . ويتنب للمصلي بعد صلاة الصبح أن يذكر الله
حتى تطعم الشمس . ويتنب للمصلي أن يقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص
ويقرأ تسبيح والتحميد والتكبير ، يقون في كل من تسبيح وتحميد
والتكبير ثلاثاً وثلاثين مرة ، ويحتم المائة بلائله إلا الله وهو على كل شيء
قدير .

السنن المؤكدة ووقت الوتر

لوتر ، وأعيادان عيد النحر وعيد الأضحى ، والكسوف . ولا يستند .
وأؤكد الوتر ، ووقته الاختياري من بعد صلاة العشاء ، ووقته
ثبت بين إن صلاها المصلي في هذا الوقت ، وبعد غياب الشفق لأحر
إن قدم وقت العشاء وقت المغرب لسر أو مطر ، لأن في هذا الوقت
لم يدخل وقت الوتر . أما الضروري له من طلوع الفجر لصلاة صبح
بتمامه . ويتنب نفلاً إن تذكر أن عليه وترا وأحرم تسبيح قطع الصلاة
وأق بركة الوتر مع الشفع ما لم يخف خروج الوقت . ويتنب تأخيرته .
أي الوتر لمن له قدرة على الانتباه . فله أن يقدمه أو يؤخره ولا يصيبه
ثأباً ، لأن الوتر لا يصلي مرتين في ليلة . ويجوز النفل إن قدم وتر
في أول الليل ، بشرط أن لا يوتر النفل بعده قبل شروعه في صلاته ،
وأن لا يوصله بالنفل .

(تنبيهات : أولاً) من دخل لصلاة الصبح والوقت يسع سبع ركعات
وم يصلي سبع ولا الوتر صلى الشفع والوتر والتحرر بالصبح . ولا وسع
حسب آخر الفجر وصلاه بعد الشمس . وإن كان الوقت واسع فلا
ركعتين صلى الصبح فقط . ثانياً . يكره النفل جماعة إلا الخروج ، لأن
شأن كل واحد به . ثالثاً : من دخل المسجد وقت كراهة أو حرمة
أو كعب غير متوجه . فإنه يأتي بدل تحية المسجد يسبحان لله ولحمده

ولا إله إلا الله والله أكبر . وإذا دخل المسجد ووجد جماعة سلم عليهم
قبل فعلها إذا حافت الشحنة والبعضاء .

سجود التلاوة

يجوز للقارئ والمستمع : أى قاصد السماع من القارئ ذكره كـ
أو أنى إن جلس ليتعلم مخارج الحروف من القارئ أو ليحفظ طريقه
لا يحصل على الثواب أو لدراسته أن يسجد سجدة التلاوة ، وإن كان
القارئ متمكناً من طهارة الحديث والنجس واستقبال القبلة كـ
عليه دون المستمع ، وإذا كان المستمع هو الغافل عن طهارة لا يجوز
له السجود لأن السجود على القارئ والمستمع تبعاً له ، وإن كان : أى
القارئ متمكناً من الطهارة كما سبق وكان غير مستقبل القبلة استقبلها
مع ستر العورة . وسجد سجدة واحدة من غير تكبيرة للإحرام ، بل يكبر
عند ما يهوى للسجود لها . وعند ما يرفع منه يرفع من غير سلام ، وإذا
كان في صلاة فإنه ينحط منها واقفاً ، ولا يجلس ليأتى بها من جنوس .
أما إذا ركب فينزل لها . وإذا كان مسافراً سجدتها بالإيماء جهة سفره ، لأنها
في حقه نافلة . والسجود للتلاوة يكون في إحدى عشر موضعاً : في آخر
سورة الأعراف ، لآي ثمانية الحج ولا في النجم ولا في الأشقاق ولا في
القلم . والأصابع في سورة الرعد . ويأمرون في المحل . وحشود في الإسراء .
وبكيا في مريم . وإن الله يفعل ما يشاء في الحج وزادهم دور في الفرق
ورب العرش العظيم في التل . وهم لا يستكبرون في السجدة وحر
واكها وأتاب في ص . وإن كنتم إياه تعبدون في فصلت وقيل وهم
لا يسأمون .

وقت جواز فعل سجدة التلاوة وكراهتها

يجوز فعلها في الصبح والعصر قبل الإسقار والاصفرار ، لأن الإسقار

والأصمير أيضاً بوقت طأ بل تكروه فيها ، وتمنع عند حصة جمعة .
وعند طلوع الشمس . وعند غروبها . ويكره الاقتصار على قراءة
لأحسن تسجود . كأن يقرأ : إنما يؤمن بآياتنا ، إلى آخر الآية . ويكره
أبداً أن يقرأ بآية سجدة لمصل ، ولو كان في فريضة صبح جمعة ، في سجد
ولا يكره أن أتى بها فيه ، وإن قرأها في فرض عمداً أو سهواً ، وبه يسجد .
وإذا كان بوقت سهى . أما إن قرأها الخطيب في الخطبة فلا يسجد .
ووفعل يخلت نفسها ، وأنه من خصوص السجود لها معتم بقراءتها واستعمل
الخطيب بالسجود ، ولو كررت آية السجدة إلا مرة واحدة معها لمشفقة .
(تنبيه) تكره القراءة بجماعة يقرءون القرآن معاً سورة النجم أو سورة
ملك أو سورة يس . ويجوز الكراهة إذا أتت على غير وجهها شرعى
ولا حرمت . ويكره الجهر بقراءة القرآن في المسجد ، لأن الجهر بالقرءة
يشغل المصلين والداكرين من عزمهم ، وينهى القارئ إذا دام في الجهر
بقراءة ، فإن رجع يقرأ سرا . وإن لم يمتثل يكون مثله مثل من يقصد
بقراءته صوت الناس . وتكون قراءته خارج المسجد أو له .

فضل صلاة الجماعة

صلاة الجماعة أفضلها عظيم ، ومفضلة عن صلاة الفرد سبع وعشرين
درجة ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة تفضل
صلاة الفرد سبع وعشرين درجة » وأول ما يكون فضلها عظيم ما أخبر
بها عليه الصلاة والسلام ، وما عرفت عن فضلها ، وتتمك من سرها
وأصلها ذكرها وبين فضلها ، وإن فعلها بخليل ، إذ جمع رجلاً
وسبعة عزمهم واحد وعانيتهم محصورة ، يتبعون إمامهم في كل حركة من
حركته ، يدعون ربهم سراً وسلانية . ويطلبون منه حلّ علاه كثرة
لرحمة وسعة الإجابة .

حكم صلاة الجماعة

هي سنة مؤكدة في الفرض كما سبق . أما في غير صلاة لعرض كصلاة العيد والكسوف والاستسقاء والتراويح فتندب ؛ بخلاف جمعة من فرضها الجماعة . ولا تصح إلا بها . والخصيص على فصل جماعة يكون بركعة كعدة سجوداتها من أدرك الإمام ولم يطمئن في الركوع ، لا بعد رفع الإمام ونهت الركعة . فإن حرك ساجدا مع إمامه لم تحسبه . وعينه قصودها . ويندب لمن لم يحصل على فضل الجماعة كالمشرك أو من يدرك ركعة ، أو من صلى بصرى أن يعيد صلاته . ولو بالوقت الضروري للحصول على فضل الجماعة وهذا في غير المغرب . أما المغرب فلا تعاد لأنها تصير مع الأولى شفعاً ، لأن الصلاة انعاده في حكم العمل . ومن أتم بمن يعيد صلاته بطلت الصلاة عليه ، لأنه لا يصح فرض خاف نفل . ولو كان ذلك في جماعة . والإمام الراتب إذا حصر في المسحاة ولم يجد أحد سوى الإمامة وصلى منفرداً وحصل على فضل الجماعة ولا إعادة عليه . وعي من كان في المسجد أو في رحبته أن لا يتخلف عن الإمام إذا أقيمت صلاة الراتب . فإن كان في صلاة فرضاً أو نافلة قطع صلاته ودخل مع الإمام إن تحقق ، وإن لم يقع صلاته فأنته الركعة الأولى من المقدمة ، وإن تحقق له الإمام قبل ركوع الإمام تمام صلاته وأتمه . وإن كانت صلاة هي التي يصليها الإمام الراتب . فإن كان في صلاة رباعية أتمها شفعاً ودخل معه . بخلاف المغرب فيقطعها عقدها ركعة أم لا ، وإن صلى بها ركعتين أتمها ثلاثاً وخرج . وإن صلى ثلاثاً سلم وخرج مباً ولم يعده والصحيح إن لم يعقبه منه ركعة قطع صلاته منه وأتم بالإمام . وإذا أقيمت للصلاة أيضاً الراتب وكان في المسجد من صلى الصلوة منه صهراً أو عصراً مع جماعة قبل الإمام الراتب وجب عليه الخروج من المسجد .

لأن بقائه يؤدي إلى الطعن في الإمام . ومثله من صلى المغرب ولعشاء
واوتر . ويكره للإمام أن يطيل في الركوع لأجل داخل يسرعه في صلاة
إلا ضرورة . كأن يخاف منه أن يفسد عليه صلاته كما يحصل من بعض
العموم . ثم تكن الركعة الرابعة . فإن كانت الرابعة فلا كراهة لحصول
الدخل على فصل الجماعة .

شروط الإمام

للإمام شروط : منها أن يكون مسلماً . فلا تصح حيف مكفراً ولو لم
يعلم بكمه وقت الابتداء ؛ وأن يكون ذكراً محققاً الذكورية . لأنها
لا تصح لحيف امرأة ولا حتى مشكك ولو اقتدى بهما مثلهما . وأن
يكون عاقلاً . إذ لا تصح حيف مجنون . فإن كان يفتق أحياً حذرت حيفه
وقت إفاقته . ولا تصح حيف مأموم مسبوق قام لإنتم صلاته ؛ فإن
اقتدى به أحد ولم يعلم ما اقتدى به أنه مأموم فلا تصح . بخلاف من لم
يلزمه مع الإمام ركعة بأن جلس مع الإمام في تشهد وقام بصلاته .
فتصح حيفه . وعليه أن ينوي الإمامة بعد أن نوى المأمومية ؛ ولا من
متعمد لحدث . إذ لا تصح إمامة محدث لم يعلم بحدثه . أو سمع من صلاة
وتذكره . أو كان ناسياً له . أو سبقه الحدث كقول أو رجع وه يعمل
بعد حدثه بمأمومين عملاً . بأن خرج وأشار لهم واستحسنوا . فتصح
للمأموم وتصل على الإمام ، وهذا معنى قولهم : كل صلاة يصت على الإمام
بطلت على مأمومين إلا في سبق الحدث ونسيانه . أما إذا علم مأموم
بذلك قبل الدخول في الصلاة أو فيها بطلت عليهما : أي الإمام ومأمومه ؛
ولا تصح من هلك القدرة كاللبي يصل مضطجعا أو من فرسه الإيمان
من جلوس أو غيرهما ولو مثلهما . أما الأخرس أو العليل فتصح
صلاة لأخرس مثله والجالس للجالس ، ولا من غير علم بأحكام

الصلوة بشروطها وأركانها وهو الذي لم تسلم صلاته من الحسن وخطئ
فتقصص صلاة من خلعه . ولا تصح إمامته ، بخلاف من أحد صفة
انصلاؤه من عدم ولم يأت فيها بخلل فتكون صلاته وإمامته صحيحة . وتصح
انصلاؤه بوضع في القراءة لمن ما لم يتعمده ، قال تعمله بصت . وتصح
أيضا ممن يقبض المصباح كذا في بعض لغة العرب أو نحوه أو
غير ذلك . أما من تعمد اللحن أو تبديل الحروف فلا تصح إمامته ومن
شروط الإمامة بلوغ . فلا تصح حليف صبي ، بخلاف نكاح فيجوز
نكحه . وزيادة على ما تقدم في شروط الإمامة الحرية ، وهذا بشرط
في الجمعة ، فلا تصح في الجمعة إمامة العبد وأركان مكاتب أو مروع ،
وإمامته يبدلها . فلا تصح حليف خارج عن البلد بما راد على كفره .
وتعاد الصلاة في الوقت إن اتقذى الإمام مرتكب لمصلحة كالحرق
والقنطرة . أما إمامة الفاسق فمكروهة

ما يكره الاقتداء به في الصلاة

تكره إمامة لأعرابي وهو إنساكي في البداية لأهل البلد وأو يسهر ، لا
لأنه فلا كراهة . وتكره إمامة من به السلس أو خوه . ومنه من به قروح
لصحيح إلا مثلهما فلا كراهة . والمنجليس بالنعاسة المعقوبة ، فيكره به
أيضا إلا مثله فلا يكره له ذلك . وتكره إمامة الأعرج وهو يدي
لم يحتنن . ويجهول الحال الذي لم يعلم به أحد أو فاجر أو فاسق ، ومنه
مجهول نسب وهو ولد الزنا فتكره إمامتهما . وتكره إمامة مقصوع
الأنف . أي عصى . والمأبون الذي يتشبه بالنساء . أو من إذا تكلم
يتكسر في كلامه كالنساء . أو كان ممن يفعل به فعل قوم لوط ثم تاب
بعد ذلك . وتكره إمامة العبد إذا كان إماما راتبا . أما في المنفل فلا كراهة .
ويكره اقتداء الأسفل بالأعلى : أي الإمام في الأعلى والمأمومين في الأسفل

وعكس ذلك فلا كراهة . وتكره صلاة الرجل بين نساء وعكسه : أى امرأة بين الرجال . وتكره إمامة بلا رداء . بخلاف التمدد وأماموه بد صلى بغير رداء فلا يكره . والرداء ملدوب لمن يصلى بالإمام أو كذا ، وتكره أسفل بالإمام في الخراب خوفاً من أن يتوهم المصلون أنه في مرض فيفتنون به .

ما يجوز إمامته ^(١) وما يجوز فعله في المسجد

تجوز إمامة الأعمى . وإذا وجد البصير وسواه في الفصل تقدم له بصير غيره . وتجوز إمامة الشافعي والحنفي ولو كان نشأ في يمسح بعض رأسه ؛ والحنفي يمس ذكره . إذ لا شيء في ذلك لأن العبرة بمذهب الإمام لأنه أعرف بصحة الصلاة بمذهبه . أما حجة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب الإمام . وتجوز إمامة الأكن ، وهو الذى لا يخرج حروف من مخارجها لعجز أو لغير ذلك ، أو يقاب الحذاء هذه كما سبق . وتجوز إمامة من حدث : أى حكم عليه بالحدث بقذف أو غيره إن حسنت حديثه وتجوز إمامة من قطعت يده أو رجله أو حصل له شلل . وقيل يكره وتجوز إمامة الأجلد إن لم يشتد حداه . فإن كان يصرف الناس وحبب إليه أن يتنحى عن الإمامة ويبتعد عن الناس وتجوز إمامة صبي بمثله . (أما ما يجوز فعله في المسجد) : فالإسراع لإدراك الصلاة بحيث لا يخرج في السرعة والمروءة عن المشروع . والمروءة تكره . وهى أقول من جرى ويجوز في مسجد قتل العترة والحلة والمأز مع التحفظ من القدح وتعتص . ويجوز إحصاء النصى ألقى لا يلعب كثير في مسجد . وإذا نهى لمتنع . وإلا مع إحضاره خوفاً من أن يضد على المسلمين صلاتهم ويجوز مصو في المسجد إذا كان غير مغط بالملاط . أما معطى أى

(١) الإمامة لغة : مطلق التقدم . واصطلاحاً : اتباع مصلى آخر في حرم من صلاته غير تابع غيره .

المسجد فلا يجوز ويجوز تحت القرش إذا كان مفروشا ، ويمنع لصق
على حائط المسجد لتخديره . وإذا احتاج المصلي للصق فيصق في ثوبه .
ويجوز حروح المرأة التي لأرب فيها للرجال أن تصلي مع الجماعة
في المسجد ، وفي صلاة الاستسقاء والكسوف . ومثلها النشأة غير مستنة
فيجوز هذا الحضور بالمسجد أيضا . أما من يخشى منها فممنوع
قطعا حروحها . ويجوز صلاة مأموم انفصل عن إمامه بطريق أو غيره ،
وتحل بحور إذا لم يمنع عن إمامه فعل أو صوت . ويجوز لغو مأموم
عن إمامه ولو بسطح المسجد . وهذا في غير الجمعة . ويكره للإمام
أن يعلو عن المأموم إلا لضرورة ، كأن يعلمه الصلاة فيجوز له . وتبطل
الصلاة إن قصد الإمام والمأموم بعلوة الكبر . ولأن ذلك مما يخالف
الخشوع فيها . ويجوز لمسمع رفع صوته بالكبير ليقضى المأموم به .

شروط الاقتداء بالإمام

شروط لاقتداء بالإمام أن ينوي المأموم المأمومية أو لاقتداء :
أي ينوي مأموما أو مقتديا . أو يسوى الصلاة في جماعة . وتكون قبل
تكبيرة الإحرام . ونية الاقتداء لازمة على المأموم ، أما الإمام فلا يطلب
نية ، وليست شرطا عليه ولو بجنابة . لأن الجنابة لا يشترط فيها نية
الجماعة . بخلاف الجمعة . فيطلب من الإمام أن ينوي الإمامة لأن
الإمامة شرط فيها . وإن لم ينو بطلت الصلاة على المأمومين والإمام
ومثل الجمعة في نية الإمامة الجمع بين العشاءين لمطر . والجماعة شرط
فيه . ونية الإمام لا بد في الصلاتين . وتجب نية الجمع عند الأولى ، وإذا
تركها لم تنظر ، بخلاف نية الإمامة لو تركها بطلت الثانية فقط ، وفي
صلاة خوف ، وهي الصلاة أمام العدو ، ولا بد أيضا فيها من نية
الإمامة ، وصلاة الاستحلاف لا بد أيضا فيها من نية الإمامة تعبير حاشي

في شربة . لأنه كاد مأموما فانتقل إماما ، فاد لم ينو الإمامه صحت خلاف ما يد نوى النية مع النيابة فتبطل . ولا يصحّ ظهر حلف عصر . ولا أداء حلف فضاء وعكسه . ولو اتفق القضاء فلا يصحّ صهر يوم اثنين حلف صهر يوم ثلاثاء ولا عكسه . إلا التقل فيحوز به أن يصلي الصبحي حلف صبح تأخر فيه الإمام لبعد الشمس ، أو يصلي ركعتي بعد حلف سفر أو غير ذلك . ومن شروط الافتداء متعة لإمام في تكبيرة الإحرام وغيرها . بحيث لم يسبق المأموم الإمام في شيء ، فهو سبقة في تكبيرة الإحرام أو السلام ولو بحرف بطلت صلاته . والمصنوب من المأموم أن يكبر بعد إمامه ويسلم بعده ، ويحرم عليه أن يسبقه في ركن من أركان الصلاة ، ولو سبقه لا تبطل مع الحرمة بخلاف تكبيرة الإحرام والسلام كما سبق فتبطل .

ما يندب تقديمه للإمامة

يندب تقديم السلطان أو نائبه . ولو كان للمسجد إماما راتبا ، وراتب المسجد أفضل إن لم يكن السلطان أو نائبه به . ويندب تقديم ربّ المنزل والمستأجر على ذلك إن اجتمعا . فإن امتنع ربّ المنزل أو لسلطان لمنع فإنه يستخلف ، هذا إذا كانت الصلاة في المنزل . لأن المنافع أحقّ بالأمانة إذا كان يصلح لها . أما إن كان ربّ البيت أو مستأجر عبداً أو غير صالح للإمامة فلا استخلاف أفضل . ويستخف من يصلح لها ويندب تقديم الزائد في الفقه ، والزائد في الحديث خطأ وروية . والزائد في القراءة ، والأفضل من يقرأ تاما للحروف متفقا للقراءة ويندب تقديم الزائد في العبادة ، فإن استوى مع غيره فيقدم منس في الإسلام والشراف سواء كان من أولاد سيدتنا علي رضي الله عنه أو غيرهم ويندب تقديم الأحسن خلقا ، وذو اللباس الجميل . ويندب

تقديم النورع والزهد والخير على غيره . ويندب وقوف المذكر على يمين
الإمام ولو صلياً . ويندب تأخير المأموم عن الإمام قليلاً ليميز الإمام
من المأمومين . ويندب وقوف النساء خلف الرجال بعد الصلوات

(تنبيهات وتكملة لما سبق : الأول) لا تجتمع صلاة مرتين ، لا في مسجد
لا راتب له . ونحو انتهى إذا كان الإمام الراتب قد صلى في وقته معروفاً ،
فلو قدم عن وقته وحاضراً فأنهم يعيدون فيه جماعة من غير كراهة ،
وأما لو أخر عن وقته فأنهم يصلون جماعة من غير كراهة . ونهى
في تعدد الجماعة في غير المساجد التي جعل النوافل فيها أربعة من الأئمة
على المذهب الأربعة ، وكل واحد منهم يصل في موضعه ، ويجوز
صلاتهم إذا صلوا متتابعين . أما إذا أقام أحدهم الصلاة مع الآخر فلا نزاع
في حرمة . وعلى المأموم ألا يؤخر الدخول مع الإمام . وقد لم يدركه
في الركوع إلا بعد أن رفع منه فيعزّ مكرراً معه ، وإذا وحده سجد أو وحده
بين السجدين يكرر الإحرام ويحاسب لا كبير . ومن أدرك أركعة ثلثية من
الصبح مع الإمام عليه أدبقت في الركعة الثانية ، لأن من أدركها مع الإمام
تكون له الأولى ويجمع فيها بالتسبيح والتحميد ويكون فيها كالمصلي
فلذا ، ومن أدرك الثالثة من المغرب قام من غير أن يكرر لأنه يحبس
في الثانية فيقرأ فاتحة وسورة جهرية ويجعلها أول صلاته . ثم يجلس
ويتشهد ثم يقوم ويأتى بالركعة الثالثة بالفاتحة أيضاً وسورة جهرية ،
ويجمع في صلاته بين التسبيح والتحميد لأنه كالمصلي مع الإمام . ثم إذا أدرك
الإمام في الأخيرة من العشاء فانه بعد سلام الإمام يقوم فيقرأ فاتحة وسورة
جهرية ويحس ، ثم يقوم بعد التشهد فيأتى بركعة يقرأ فيها فاتحة وسورة
جهرية ، ويأتى بعدها بركعة سرية يقرأ فيها الفاتحة فقط لأنها آخر صلاته
ويحس بالتشهد ويسلم ويجمع التسبيح والتحميد أيضاً في صلاته . ومن
أدرك الأخيرين من العشاء يقرأ بعد سلام الإمام في الركعتين لنفسه

لنأخذه واسورة جهر (الثاني) من حشى فوات ركعة مع الإمام أو خاف
من صبيح سكية إذا هرو . أو خاف أن يرمع الإمام رأسه من
الركوع قبل وضوءه . أو أنه يحرم ويركع ويمشي ركعة حتى يصل
في صلاته ويرمع يرمع الإمام . (ثالث) من شك أي ترد في الإرد
هل ركع قل أن يرمع الإمام أولاً . أو يعني هذه ركعة ويقصيه بعد
سلامه للإمام

الاستحلاف في الصلاة

الاستحلاف هو أن أحد المؤمنين لتكسبه بصلاته . ويكون من
الإمام بمأمومه بسبب حدوث عذر يقع في صلاة . وحكمه انذار
في لأوقات غير خمسة . أما في خمسة فوجب فيها . فسد من ثلثت
بما منه . فسد مأمومه به وبكثيرة لإحرام استحلاف غيره من مأمومه
بشرط حصول عذر . والعذر إما أن يكون صدقاً متعدي . صلاة أو حرجاً
سبباً . ومتعلقاً بصلاة . إما أن يكون صدقاً . أو صدقاً من الإمامة
فدفع الإمام كمال حاف تنبيهه في صلاة تلف . أو صدقاً به أو غيره
سواء من سرقة أو غيره . وسوء كمال عرصاً أو حيوة . أو تلف نفس
وحر كمال كفره . أو حصول ما يحجر كرماف . أو سبقه حدث من موت
أو ربح أو غيره . وهو محلي . فهذه الأسباب مستحلف ولا يعمل بهم
عملاً بعد سقوط حدث . وعمل كأن حدث وأتى بعمل كركوع أو غيره .
فصل عليه فقط . أما إذا تم أدى ولم يستحلف بعد أن سبقه حدث
أو أنه كره فبكون متعدي بحدث وتصل صلاة على حسن ولا
استحلاف ثم بعد ذلك . وعليه أن يستحلف أيضاً . أو عتبه فقهية أو
شك من حدث في الصلاة وضوء أو حصل به غير ذلك . أو إذا حصل
له حصول أو عذر أو غير ذلك فبمأمومه أن يستحلف ويعد حصول عذر

للإمام وهو في الركوع يخرج ولا يرفع منه بتسليم بل يكوب خبيطة هو
الرفع هم . ومثله ما إذا كان في السجود فلا يكبر بالرفع منه . وإذا رفع
المأموم قبل استخلاص الخبيطة فلا تسط صلاتهم ، إنما عليهم أن يعودوا
مع الخبيطة فيما حرج عنه الإمام . فإن لم يعودوا بطلت صلاتهم . ويسبب
استخلاف لأقرب للإمام لتيسر تقدمه . لأنه أدري بأفعاله عن غيره .
فإن تقدم غير ما استخلفه الإمام ونتم بهم صحت صلاتهم ، وسواء أتوا
أفلاًذاً أو أتوا بامام . أو طائفة منهم بامام والآخرين أفلاًذاً ، لا بجمعة
فلا تصح إلا جماعة وكل عدد بالجمعة . فإذا كمل العدد لطائفة دون
طائفة ، فتصح لمن قدمه الإمام وكل العدد ونمت فيه انشروعه ، فإن لم
يقدم الإمام واحداً منهما فتصح لتسابق ، وإذا تساوىما بطلت صلاتهم .

شروط صحة الاستخلاف في الصلاة

شروطها : أن يدرك الخبيطة حرماً من الصلاة مع الإمام قبل حصول
العذر . فإن أدرك الإمام قبل تكبيرة الإحرام وقبل القراءة أو فيها أو
في الركوع . أو عند الرفع منه . أي قبل اعتدال الإمام وحصول للإمام
العذر قبل قيامه من الركوع صح استخلافه . ومثله من أدرك للإمام عند
قيامه للركعة ثمانية أو اثلاثة أو اربعة . وذلك قبل القراءة والركوع .
فيصح أيضاً . استخلافه ما دام قد أدرك جزءاً من الصلاة قبل حصول العذر .
ومثلها . في الإمام للقراءة . كأن كان في التشهد الأول أو غيره . وكان
الإمام قد سبقه قبل قيامه فيصح استخلافه ، لأنه بقيمه مع الإمام
وموقفه بقراءة أدرك مع إمامه جزءاً . أما من جاء وقتي الإمام بعد
حصول العذر فهو أخفى من الجماعة فلا يصح استخلافه وتسطل صلاة
من اتهم به منهم . أما صلاته هو فصحيحة إن صلى بنفسه صلاة مفردة .
وإذا أمر بالخبيطة الصلاة ولم يدرك مع الإمام إلا الركعة ربعة أشار

فمأمور من بالخلوس حتى يتمّ صلاته ، فإذا أتتها سلم وسلم معه من صلى
 نحرص كما لا ، أما المنسوق الثاني لم يتمّ صلاته بثوم بعد سلام خليفة
 وتمّ صلاته وبسلم بعد ذلك . وإن لم يجلس المنسوق حتى يتمّ به حقه
 صلاته جئت اتصاله عليه ولو لم يسلم إلا مع الخليفة ومثل خلوس
 لسلام خليفة إذا امتحلت إمام مسافر وخلفه مسافرون ومقيمون ، ود
 أتمّ بهم صلاتهم أشار ضم بالخلوس حتى يتمّ صلاته . ود أتمّ بهم
 وسلم مسافرون معه . وقام المنسوق بعد سلام الخليفة وسلم بعد أن
 يصلي ما عليه

صلاة المسافر وما يتعلق بها من الأحكام

يسنّ لمن يسافر سهرا جازيا برّ أو بحر ولو كان عملا في سفينة
 مسافر بأهله أن يقصر الصلاة الرباعية يجعلها ركعتين أما ثلالية وثلثانية
 فلا يقصر فيهما . وتقصر في الصلاة لا يصبح إذا كانت المسافة أقلّ من
 مرحلتين . أي يوم وإيلة ذهابا وبسفر الإبل المشقة بالأحمال حسب عادة ،
 فإد كانت مسافة السفر مرحلتين : أي يوم وإيلة وبسفر الإبل كما سبق
 جاز لتقصير ، ومثل ذلك لو كانت المسافة في البحر كلها أو بعضها تقدمت
 أو تأخرت . ويعتبر له النزول والاستراحة والاتصال في طريقه ولو قطعها
 في أقلّ من ذلك . كأن كان سفرا بطيران ، وأن ينوي إقامة أربعة أيام
 من فجر أوّل يوم إلى عشاء رابعه . ويتنوّى التقصر من مسافرين يسند
 مسكوبة ، كمن كان في مسافرين . أما أئبل أو الغريّة الحارّة من مسافرين ،
 فإد يقصر ، كمن خرج من داره . ومثله ساكن الحقل . أما ندوى فد أن
 يسند . لتقصير من بيوت محله

من يجوز له قصر الصلاة ومن يجوز له قطع التقصر

لا يقصر الصلاة من يسافر لمكان ينوي فيه إقامة أربعة أيام ،

ولا يقصر السجدة في الأرض لطلب غاية . لأنه لا يقصد موضعاً مخصوصاً ،
ولا يقصر لطلب شيء فقدّه ويبحث عنه ، ولا من ينوي الإقامة تمكك
في طريقه أقل من مسافة القصر . ولا من خرج عن البلد أو بستان
المسكونة ينتظر فيها رفقة له يسافر معهم . إلا إذا نوى أن يسافر من البقعة
التي هو فيها قبل أربعة أيام ، ولو لم تحضر الرفقة . وله أن يقصر في المحل
الذي ينتظر فيه . أما قطع القصر فلدخول المسافر وطنه . مرّ عليه أو
محلّ زوجته المدخول بها ، ولو كان الباقي دون المسافة ويقطع لقصر
أيضاً مسافر متى طرأ عليه في حال سفر إقامة أربعة أيام وعيسته أن
يصلي صلاته بدون قصر . أما من نوى الإقامة وهو في صلاة نسيه
قطعها إن كان صلى من ركعة سجودتها ، فإن أتمها لا تجزئ لعدم دخول
نية الإقامة فيها . وعليه إذا مرغ منها إعادتها في الوقت لاحتجاري .
وتكره إقامة مسافر بمقيم وتعم وعكسه لخاتمة النية ، فإن أتم مسافر
بمقيم وتعم مسافر حلّجه أعاد صلاته في الوقت ولو نوى تقصر .
فإن نوى المسافر أن يتمّ صلاته خلفه ولو مبها فيندب له إعادتها
في الوقت سراً . أما من قصر بعد أن نوى الإتمام عند أو غيره
بطلت الصلاة عليه . فإن قصر مبها وتذكر بالقرب عليه أن يسجد
بعد سلامه . فإن طأ وخرج من المسجد بطلت صلاته . أما إذا نوى
القصر وكان مبها وأتمّ عمداً بطلت عليه وعلى مأموه . لأن كل صلاة
بطلت على الإمام بطلت على المأموهين إلا ما استثنى . وقد قدم لإمام
الإتمام الصلاة بعد أن نوى التقصر سبب له المأموه بالرجوع . وبعد
الرجوع يسجد لسجوده ، فإذا لم يرجع جلس المأموه ولا يتبع حتى
يسلم الإمام . وعلى المسافر أن لا يسلم قبل إمامه . فإن سلم قبله أو قدم
غيره للإتمام بطلت صلاته . وإذا دخل شخص واقتدى بإمام ص . أنه
مسافر فظهر خلاف ذلك فبطلت صلاته ومعهما . وعكس ذلك

إذا صلت في موضع فوجد مسافراً فتصل أيضاً ، وإلا فلا . في الأولى
والثانية تحية الله تعالى . وإذا دخل مسافر صلاة كالعصر مثلاً ولم
يؤم بالعصر ولا لإتمام فصلاته صحيحة ، وله أن يتم أو يقصر ، ومدار على
النية . بـ نوى يقصر وهو لأصل . وبـ م يؤم فصلاته صحيحة كما
سبق . وبـ نوى التمسك بركعة الصلاة . وسبب في سفره أن يجعل
في ركوع ركعتيه بعد فضاء حجه . وبـ يدخل مزارع على أهل بيته .
وعند دخوله عليهم يسلم به أن يصحب معه هدية لأهله وخيراته
لإدخالهم في دارهم .

جمع الصلاة

يجوز مسافر رجل أو امرأة في برزخ لا يمر أن يجمع صبح مع العصر
والمغرب مع العشاء ويؤكدت المدة أقل من مسافة تقصر وتغرض
من جميع في الصلاة . بـ نوى مسافر عند سفره يركع بعد المغرب ،
فيصلي صبحاً في وقت لا حيز له ، ويصلي بعد العصر متقدمة على
وقت . وبـ نوى يركع قبل لا يصغر وحب عليه أن يؤخرها إلى
العصر . وبـ قدمها صحب ، لأنه يسهل به عذبة ، ولأنه في أن
يؤخرها يدقق به يركع قبل المغرب ، ومثل ظهريين عشاءين
ويجوز أيضاً من خوف من حصول مرض كعنه أو حمى أو غير ذلك
وحتى أنه لا يثبت عنه إلا بعد صوم محرر يصلي المغرب بعد أدائها
كأنه . ويصلي عشاء بعد أن يترقى بينهما أي بين المغرب
وعشاء . وعليه بـ بـ مرض قبل طوع بمحرر بعد عشاء فقط
في وقت ضروري بخلاف مسافر فلا بعد . ومرض في جمع
العشاءين بكن مسح وهو لم تقم فيه جمعة نظر متحقق وفوعه
كثرة . أو طين مع صفة لا يمكن للإسبب أن ينشئ في طين عشاء

أى محل - ولما ر في المطر ما يؤخر المارة عن السير في الطريق ، فيؤذن المؤذن المغرب كالعادة ، ويؤخر صلاة المغرب قليلا بعد ثلاث ركعات ثم يصلي المغرب ويعيدها العشاء بدون فاصل . وقد فصل بينهما بأذان فيخصص المؤذن الأذان ولا يكون إلا في المسجد . وبعد صلاة العشاء ينصرفون إلى مساكنهم بدون فعل . لأن الفصل في مسجد يكره في هذا الوقت . ولا بد في الجمع من نية الإمامة كما سبق في باب الجماعة . ويحرم للمقيم في المسجد لأجل الاعتكاف أو عبادة أو يتبع الجماعة في الجمع .

صلاة الجمعة^(١)

الجمعة فرض عين على كل ذكر حر مقيم في بلد الجماعة أو خارجها عنها بقدر ثلاثة أميال وثلاث . ونجى على من كان غير مستوطن كما مقيم يبدل لتجارة أو غيرها تمنع عنه حقوق السفر وهي أربعة أيام فأكثر . ولا تجب على امرأة ولا على عبد . ولا على مسافر لا ينوي إقامة أربعة أيام ، ولا على معذور يؤخره عن تأديتها عذر .

شروط الجمعة

للجمعة شروط وجوب ، وشروط صحة . أما شروط وجوبها ، فالذكورية ، والحرية ، والسلامة من الأعداء التي تمنع تأديتها كما مرص وعبره . وإقامة بأن لا يكون مسافرا كما سبق . أما شروط صحتها فخمسة (الشرط الأول الاستيفان) ويكون باجتماع جماعة في بقعة يسكنون

(١) فرضت الجمعة في مكة ، ولم يصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد تمكنه من ذلك ، وأول حجة صلاها صلى الله عليه وسلم في المدينة .

يدفعون عن أنفسهم ما يغير حالهم من حالة الأمن ، ومستعينين عن غيرهم
 في معاشهم ، سواء كان مكنهم بيوتا مبنية أو أخصاصا مقامة لا حيا .
 ورا كمت حيا من شعر أو قماش أو صوف ومستوطنين به ولا
 يبعون عن قرية الجماعة كجموع وحيث عليهم ، وقد يبعون عن
 هذه المسافة فلا يجب عليهم . (الشرط الثاني : جماعة) وهي
 حضور ثلثي عشر رجلا مالكيين من أهل البلد المستوطنين غير إمام
 دفين معه من أول الغنطة إلى السلام . فلو فسدت صلاة واحد منهم
 بظمت بجمعة ولو بعد سلام الإمام (الشرط الثالث : إمام) فلا
 تصح صلاتهم أفعادا أي فرادى ، وصحة هذا الشرط أن يكون الإمام
 منهم . ويكون مقبلا . لأن الإقامة شرط فيه ، ولا غير مستوطن كما
 سبق . ويكون هو الخطيب لهم ، فلو صلى غيره لعذر حصل به يبيح
 الاستخلاف كزعاف أو نقص وضوء صحت بعد زوال العذر ، ومدة العذر
 قدر صلاة أو ثلثي الرابعة . أعني صلاة ركعتين بالنخبة والسورة ، ويجب
 انقضاءه فيها . (الشرط الرابع : الخطبتان) وهو واجب غير شرط .
 ويشترط فيهما القيام إذ لا يجزئ من جلوس . فإن جلس صحت ، لا
 أنه يكون قائما . وأن تكون أي الخطبتان بعد الزوال ، وإن كانت قبله
 لم تجزئ . وأن تكون أي الخطبتان مما تسميه العرب حصاة ، سواء
 مسجدة أو غيرها . فلو أتى بتهايل أو تكبير لم يجزئ . وأن يكون قدؤهما
 داخل مسجد . فلو خطبهما خارجا لم تصح . وأن يكون قبل الصلاة .
 فلو صليت الجماعة قبلهما لا تصح . وتعاد الصلاة والخطبتان . لأمرهما
 مع صلاة ركعتين من الظهر ، وأن يحصرهما الجماعة . وإن حصر
 جماعة أو جماعة لم تجزئ الجماعة كما سبق ، وأن يكون الخطب
 حرة (الشرط الخامس : المسجد الذي تقام فيه الجماعة) فلا تصح
 في بيوت ولا في رحبتها ، ولا في حان ، وأن يكون المسجد ميبدا على

عادة أهل البلد متصلا بها . فإذا كان غير مبني كأن كان مرصوبا بطوب غير مبني ، أو بجدار غير مبني أو مزرعا بالوص فلا تصح إلا لمن كانت بيوتهم من أخصاص فصيح لهم دون غيرهم ، وأن يكون المسجد منجدا بالبلد يتعكس عليه دخاها ولو بعدت مسافة ، والجمعة في المسجد التمدد أفضل . ولا تصح إلا به . وعرض من الجامع القديم ما أقيمت الجمعة فيه قل أن يبنى غيره في سببه ؛ ولو صيبت الجمعة في الجامع الجديد ولم يهجر القديم بطلت الصلاة في الجديد . وأيضا لو تأخر أداء الجمعة في القديم ، وسقط صلاة في الجديد تكوفا مسددا ما لم يهجر القديم . ولا يشترط في مسجد أن يكون مسقفا ، ولا يصح ما حوله من الخراب ، ولو لم تصل فيه الجمعة ، ونصح لصلاة برحبته : أي انقضى الموصلة له من غير أن ينصح بيوت أو حوائط ، سواء ضاق المسجد أو تمت الصلوة . أما على سطح المسجد فلا تصح ولو ضاق المسجد بالناس ولا تصح بحجرة خارج المسجد . ولا بحجرة أدواته . أي المسجد .

ما يسن فعله للخطيب وغيره

يسن " بحضرة الخووس بين الخطيبين . ويسر " لكل " غسل " غسل للجمعة ولو لم يحضرها ، كالسافر والعبد والمرأة . ويصح " غسل " بطأنوع الفجر لاقبته . وبالاتصال بدهاية للمسجد : فإن تغاى أو به حرجه وصل ، أعد الغسل لبطالته . ويتلب لمن يريد صلاة الجمعة ، أن يقص أطرافه ، وتنظيف . ولبس أحمر الثياب ، وأفضنها الأبيض ، ويعزم التجميل للنساء والتنظيف . ويتلب المثنى للصلاة والمداورة بالتهجير

ما يطلب من الخطيب وما يكره وما يحرم لغيره

يسب للخطيب تقصير الخطيبين ، وبالأخص الثانية . ويسب هـ

رفع صوت فيها . وأن يبدأها بالحمدلة والصلاة على نبي صلى الله عليه وسلم . وأن يقرأ آية فيها . ويندب له الإتيان فيها بذكر الله ما يقرب في آخرها . اذكروا الله يذكركم أما الخطيب فهو من المدح الحسنه ويندب له . أى للإمام أن يتكى على عصا أو قوس أو سيف ويندب له أن يقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى . أما الثانية فهل أتاك أو سيج . ويندب نصي الخصور . وكلها المرأة الغير متجملة . وهى التى ليس فيها رز برحان ، والمكاتب . ولو لم يأت له سيده . ويندب للمعز أو المندور أو الخائف تأخير الظهور إلى أن تصلى الجمعة ، ولا يستعجل بصلاة الظهر إن ظن من غير شك رواه عنده قبل أدائها . فإن رز بعدل قبل أداء الجمعة وحسب عليه الندب خا . ويندب حمد العاطس لنفسه سرا ، ويكره له البهر ، لأنه يؤدى إلى الرد ونحوه . ويندب لتأمين على الدعاء بشرط السر فيه . ويجرم على داخل المسجد أن يتخطى رقبته الناس والخطيب على المسير : أما قبل جلوس الخطيب على المنبر فيجوز . والكلام بعد الخطبة يجوز لتكلمة الصفوف ، كل ذلك قبل إقامة الصلاة ونزول الخطيب من على المنبر . أما بعد إقامة الصلاة فيجوز الكلام ، ويجوز التذكر والتسبيح سرا قبل الخطبة . وتنبه من المدح ينهى عنها ، ويجوز للخطيب أن يأمر الناس بالإنصات ، ويمنعهم من تخطى أعناق الناس ، كأد يقول لهم مثلا : لا تخطوا أعناق الناس ، ويجوز سامع الرد بأن يقول : صلت ذلك لأجل كذا . ولا يكون خطيب ولا محب له لأعيا بذلك . ويكره للخطيب ترك الظهر ، وهو حسب عدد صحته . غير الحدث الأكبر فيكون حراما لدخول المسجد به . ويكره رد العمل يوم الجمعة . لأنه كفعل اليهود يوم السبت ، وبصرى يوم الأحد . ويكره النقل عند الأذان الأول . أى أد الظهر خمس ، ولا يحصى إذا كان المشتغل عالما أو سلطانا أو إمرا حو من

اعتقد لعدة موحوب النفل . وعند الأذان الثاني يحرم ، أما لدحر فلا كراهة ، وعليه أن يخفف في صلاته إذا كان قبل صعود الخطيب على المنبر . أم إذا كان الخطيب على المنبر فيحرم المنبر ويكره نكس أيضا بعد صلاة الجمعة . أي بعد انصراف الناس من المسجد . والأفضل معه في بيته . ولعله بعد التجر إلى الثوب للاحزمة فيه . أم في روثه فيحرم . ويحرم على الخائسين للصلاة الكلام ، ويجب عليهم أن يصعدوا لسماع الخطبة ولو لم يسمعوا . فإذا خرج الخطيب عن موضوع الخطبة وأخذ في مدح أحد أو ذمه ، جاز لهم الكلام . ويحرم السلام وردة على من يدخل أو يجلس وقت الخطبة . ولو بالإشارة . ويحرم تشبث المعاصي والرد على المشمت . ويحرم انتهى عن الكلام ولو بشرة من يجالس ، ولو كان أو الشرب أو غير ذلك وقت الخطبة يحرم أيضا . والمتعمد للنكس وقت الخطبة يقطع نفعه وخصوصا بعد الأذان الثاني . ويحرم بيع ، ويجب على المائع السعي لما مع فسخ البيع بعد الأذان الأول .

الأعذار المانعة لصلاة الجمعة

الأعذار التي يمنع منها عدم تأدية الجمعة هي : انطر الشديد الذي يمنع للإنسان عن السير في الطريق . والجذام الذي تضمر رائحته بالحنس والنرس . وكل مرض منفر . والمريض الشديد الذي لا يقدر معه صاحبه على المشي ذ . أو تأنيبها . وكبر السن الذي لا يقدر به صاحبه على الإنجاب فما مائيا أو راكبا . وعدم وجود الثوب الذي يستر به عورته . كبر عايريا . والخوف على المال من ضياعه إذا تحقق صباغه . وخوف على لعرص أو الذين إذا تحقق صاحبه فسادا من أحد النسماء أو غير ذلك مما يرى فيه ضررا له أو لغيره . والأعشى الذي لا يجد ميقوده بصلاتها . إن لم يهتد هو بنفسه ، وإلا وجب عليه السعي .

صلاة الخوف

يس من في القتال إذا خاف بقاء مكان القتال مطو العدو قسم الجيش فرقتين . يجعل فرقة أمام العدو ، والفرقة الثانية للصلاة . بعد أن يعلم بخيش كيفية الصلاة وجوبا إن كان مجهول المثلث ، ودرجته إن كان عذرا . وذلك خوفا من حصول الخلل في الصلاة ، وإن يصلي بالفرقة الأولى بأداء وإقامة ركعة واحدة في الصلاة الثانية كنقصه ويقوموا جميعا للركعة الثانية . ثم تحتم الفرقة وحدها الصلاة وتسلم والإمام وأنتا . وإنه أن يضوت ، شاء حتى تأتي الفرقة الثانية وتحرم ، فيركع الإمام وركع معه بفرقة . ثم يسلم الإمام ويقوم الفرقة وتأتي الركعة الثانية وتسلم . أما في أربعية فيصلي الإمام بالفرقة ركعتين . ويقوموا جميعا فتكمل بفرقة التي مع الإمام صلاتها لوحدها وتسلم ، ثم تأتي الفرقة الثانية وتحرم خلف الإمام فيصلي بها الركعتين السابقتين له ويسلم ، ثم تقوم بفرقة لإتمام صلاتها . أما صلاة الثلاثية ، فيصلي الإمام بالأولى ركعتين . ويقوم بعد التشهد ، فتأتي الفرقة بالركعة الثالثة لوحدها وتسلم ، ثم تأتي بفرقة الثانية وتصل مع الإمام ركعة . ثم يسلم هو ، وتكمل الفرقة صلاتها بعد ذلك وتسلم . وإذا ساء الإمام مع الأولى سمحت بعد أن تتم صلاتها بالسجود قبل ، وذلك قبل أن تسلم . وتسجد البعدى بعد قضاء صلاتها . أما الفرقة الثانية فتسجد السجود القبلي مع الإمام ، والبعدى تسجده بعد قضاء ما عليها . وإذا لم يتمكن الجيش من ترك القتال أحرص الصلاة إلى الوقت ، وحذر وصوا بالإيماء . وأن يجعلوا الخفض للسجود أكثر من الركوع وتكون صلاتهم أمداذا .

صلاة العيدين الفطر والأضحى وأحكامها

صلاه العيدين : عيد الفطر وعيد الأضحى ستة موكدة بعد الوتر

في التأكيد ، وتكون في حق من يجب عليهم الجمعة . ولا تنسحح ولا لأهل مي . ولو كانوا غير حاجين ، لأن وقوفهم بأشعر الحرام يوم النحر يكسبهم بها . أما العجز من النساء فيندب لها حضور فصل صلاة العيدين ركعتان . من وقت اجتماع الشمس عن لأفق فدر مع ، وإذا صلت عند الشروق يحرم فعلها ولا تحزئ . وآخر وقتها في لزوم ولا فصل بعد كدوات وقتها (فعلها) يكبر المصلي بعد تكبيرة لإحرام في الركعة الأولى سعا ويكبر في الثانية حمدا بعد تكبيرة تقيم ، ولا يجعل فصلا بين التكبيرات ، بل إذا كبر الإمام أدركه المأموم ، وهكذا إلى آخر تكبيرات . ولا يقرأ المصلي إلا بعد التكبيرات . فبقرأ قبها ولم يركع كبر وأعاد القراءة ويسجد بعد السلام للزيادة ، فان نسيه وركع فلا يرجع . إذ لا يصح الرجوع من فرض للفعل . وإذا ترك المصلي المنفرد تكبيرة واحدة سجد ، بخلاف المأموم مع الإمام فالإمام يحسبها عنه . ومن أدرك الإمام في الصلاة فيكون من المسبوقين . ومن لا يدرك الأولى يكبر سبعا بتكبيرة الإحرام . وفي الثانية يكبر خمسا غير التيمم ، ومثله من أدرك الإمام في التشهد أما رفع اليدين فلا يكون إلا في تكبيرة لإحرام فقط . ويندب إحياء لبني العيدين . الفطر والأضحية ، إما بقراءة القرآن ، أو بالذكر أو بالاستغفار أو غيره .

ما يندب فعله في صلاة العيدين

يندب للمصلي الاعتساف ، ووقته في السادس الأخير من الليل ويندب فعله بعد صلاة الصبح ، ولا يشترط اتصاله بالمصلي ويندب للمصلي أن ينطيط ويتزين بالحديد من اثياب إظهارا لفرحه وشكرا على ما أعصه مولاه ، ويعمل غيره مثله ممن لا يصلي كالنساء والصبيان ويندب له إذا مشى من طريق أن لا يرجع منها . بل يرجع من غيرها . ويمطر قبل

دهنه بمصلاة في عيد الفطر . وأن يكون فطره على غير إن وحده . وبأكثر
وتر . وير لم يجد الفطر شرب ماء . أما في عيد المحر . فسد به تأخير
عطر . ويندب الخروج للصلاة بعد أن تطلع الشمس من ذره قرصة من
مضلي . أما إذا بعدت فيخرج بقدر ما يدرك مع الجماعة بمصلاة
وأب بكر وقت خروج للصلاة ولو قبل الشمس من بعدت . به ويندب
أن يكون سكبير جهرا . وأن تكون الصلاة بالصخرة . بخلاف مكة
فمحمدا أفضل . وتندب أيضا التراءة في أول ركعة في صلاة عيد يسبح
اسم ربك الأعلى ، أو يهل أنك . وفي الثانية بالشمس وصحده . أو
بميل يد يعشى . ويندب للحطيم أن يعطى خطبتين كالجمعة . به ويندب
أن تكون بعد الصلاة ويندب افتتاحها بالتكبير ، ولا أحده . ثلاث
أو سبع أو تسع ، ويجاز بينهما يعلم الناس فيهما ، إذ كان في عيد
عطر ركعة الفطر . ووجوب إحراجها وحرمة تأخيرها . وفي عيد
لأضحية أحكام النصحية . وما يتعلق بها مما يجوز فيها وما لا يجوز ، وأن
يختمها بالتكبيرات .

(تاييه) يدب أن لا تطأ منه الجمعة كالصديق ونفسه ثلاثي م
تخش منه فتنه حضورها . ومن فائته الصلاة لعذر مع الإمام يدب له
أن يصليها نازوا . ويندب لكل مصل " وأو صليا أن يكبر عقب كل
صلاة ، وقصرها خمس عشرة فريضة . ابتداء من طهر يوم المحر في
صبح يوم الرابع ، ولا يكون التكبير قبل يوم العيد ، ولا بعد صلاة
ولا وثقة ، ومن نسيه فانه يكبر ما دام في المسجد . ولا حرج أو ضار
فلا يكبر . ويلب أن يكون بقطعه وهو . الله أكبر لله أكبر ، لا
لا لله . الله أكبر الله أكبر والله الحمد . ويكره التمس قبل صلاة عيد
وبعد في المضلي . أما في المسجد فلا يكبره .

صلاة كسوف الشمس ووقتها

صلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة أقل من العيدين في التكيد ،
وتصل من غير أداء وإقامة ، ولو كان الكسوف معصاً كـ هو موقع
وفعلها ركعتان ، يقرأ فيها المصلي فاتحة وسورة ولو من قصر المصلي ،
وبعد قراءة فاتحة وسورة يركع المصلي ويعظم في ركوعه الرب جل
جلاله ، ثم يرفع من الركوع ويقرأ فاتحة وسورة غير مقرأ ، ثم يركع
لنبا ، ويرفع من ركوعه ويسجد سجدين كالعادة ، ثم يقوم فيركع ركعتين
مثلهما ، أي بزيادة قيام وركوع على الصلاة المعهودة ، ثم يشهد بعد
ذلك ويسلم . ووقتها من حل "المألة إلى الزوال كالعيد ، ويدب صلواتها
في المسجد لا في الصحراء . وأن تكيد القراءة فيها سرّاً ويسب للمصلي
أن يطيل قراءة سورة البقرة بعد أن يقرأ فاتحة ، وبعدها آل عمران .
وفي الركعة الثانية بالنساء والمائدة . ويدب أن يطيل في ركوع ويعصم
فيه الرب كما سبق ، دون أن يدعو بقراءة البقرة وفي الركوع بقراءة
آل عمران ، أما السجود فيكون في الطول كالركوع فيها . ويدعو بم شاء
فيه ، ويخوض بين السجدين كالعادة في الصلاة . وإذا خاف الإمام
بالطويل صرر على المأموم فعليه أن يقرأ ولو بسورة يس ويحوز
لمجلس أن يتنهد بالتأثم لأنها نفل . ويدب فيها صلاة الجماعة وأل
يأتي الإمام فيها بوعظ مشتمل على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الشاء على الله ، ويكون بعد الصلاة . والركعة الثانية من صلاتها هي
الفرص ، أم لأولى سنة ، فمن أدرك الثانية فقد أدرك الصلاة مع الإمام ،
والفاتحة في الركعتين فرض . وقيل إن الأولى سنة ، وإذا احت الشمس
بعد ركعة لأولى خفت الصلاة في الركعة الثانية وأتمها الإمام

صلاة خسوف القمر

صلاة خسوف القمر منلوبة ، وهي ركعتان ، والقراءة فيها جهرية
نصى نفسه وركوع فقط كالنعل . ووقتها الليل . وبسبب تكرار صلاتها
حتى يحس القمر ويعيب في الأفق ، فان أتى قبل الصلاة أو غاب
أو ضلح فحز فلا تصل . وفضلها في البيوت أفضل . لأن صلاتها
في مسجد مكروهة . سواء كانت جماعة أو فرادى

صلاة الاستسقاء ووقتها

صلاة لاستسقاء . أى طلب السقيا من الله تعالى حين شانه ، وهي
الحامسة من السنن المؤكدة ، وفضلها يكون ليزول مطر ، أو زيادة
نيل ، أو لإنبت زرع ، أو لحبائه ، أو لشرب آدمى ومهيمه . وتصل
ركعتين سواء كان في بلد أو ناحية حاصرين أو مسافرين ، ويكرر
الطلب في أيام إن تأخر . كصلاة العيد والقراءة فيها جهرية ووقتها
في الضحى بعد أن تحل النافلة الزوا . فيخرج الإمام ويس لصلاتها
في مصى مشد لاركابا بدلة وانكسار وثياب مهنة . لأن ذلك أقرب
للإحابة ، ولا يمنع من هذا الاجتماع المرأة التي لا تحشى من لفنته
وتصل بسون أدان وإقامة . وبعد الصلاة يقوم الإمام ويخطب فيهم
حطينين . يجعل في أولهما الاستغفار بادل التكبير . ويكون لاحد
في لأول والثانيه . وأن يجلس بينهما في أول كل منهما . وينكئ على
عصه ، ويكون على الأرض لاعلى المنبر . يتحدث فيهما الدس بالتوبة
وارحوع إلى الله بعد أن يحرفهم بأن ما نحن فيه مبعد بدوب وعصيان
ويأمرهم بعمل الخير والإحسان وبعد أن يفرغ من الخطبتين يستقبل نفسه
وهو قائم . ويحرك رداءه الذي على كتفيه ندبا . بأن يجلس على

عاقته الأيسر على الأيمن باليد اليمنى . وأيد اليسرى بيسرى .
وليس لستاء أن يفعل ذلك مثل الإمام . لأنه على الرجل قسه ، ولا
يكرر لإمام التحويل . ويكون التحويل بلا تمكيس . أى لا جعل لأى
أسفل ، والأسفل أعلى . وأن ينافع في الدعاء بأن يصب من الله ريع
الكرب ومع التحط ، وإذا كهم بأن يصب من الله ريع ،
وعدم مؤخرتهم بالنف وغير ذلك . ولا يقرن في دعائه دعاء لأحد ،
وبدعو وهو واقف . والمحاصرون حائسون يؤمنون على دعائه رجلا
وهييان ونساء مع التصريح . ولإمام أن يأمرهم بالتوبة ، ورد معلمي لأهلها
وبالصيام ثلاثة أيام . ويكون ذلك قبل الصلاة ، وأن يأمرهم أيضا بأن
يتصدقوا على فقراء . ويجوز أنهل بالماء قبل صلاتها وبعد .

أحكام غسل الميت

يعسل ميت المسلم الذى ثبت حياته بعد ولادته وولحظة أما
السقط والشهيد المقتول في الحرب لإعلاء كلمة الله فلا يعسلان ولا
يصل عليهما ، لأن الشهيد يكتبه مزيد شرفه . والعسل فرض كفاية .
إذا قدم به بعض من المسلمين سقط عن الآخرين ويقوم اتبعهم مقدم
الغسل عند فقد الماء كما سيأتى . ويقوم بعمل العسل الروحاني . إذا مات
أحدهما يعسله الثاني ما لم يعسل الكناج . فإن ساء فليغسله ؛ ومشبهما
السيد وأمه . بخلاف المكاتب والمغصنة والمشاركة لعدم إباحة الرطبة لهن ،
والسيد أو أمته من غيره . ثم الأقرب فالأقرب من العصة . وإن
لم تكن عصة أو لم يتولوا غسله قام بغسله الأحنى من عصة المسلمين
ويقرب له بغسل . ومثل الغسل من الرجال الغسل من النساء يجب
على غسل أربعين مرة من الميت . وتكون من السيرة للركبة نذكر أم
الأثنى فيستر جمع جسمها . وإذا كان مع الأثنى محرم فله يستر

جميعه أيضا . ومثل الأثني من المحرم إذا كانت مع رجل . وبين
بل تستر العورة فقط . وإذا لم يوجد محرم يعمد أئمة كوتيه لارتدائها
وإذا كان بيت حلالا ولم يوجد من يغسله ولو امرأة محرم غمته مرة
غير محرم رقبته . لأنه كما قيل عدم وجود المحرم مسقط غسل موجب
لتيمم . ويحوز التيمم أيضا عند فقد الماء كما سبق . ويندب لأحد
الزوجين ولأمة مع السيد ستر العورة .

ما يندب فعله في غسل الميت

يندب بمسح أو التماسكة أن يغسل الميت أولا بالصابون بعد تسخين
الماء ، ثم يبيض الماء عليه لتنظيفه . وتكون تلك العسلة الأولى بعد أن
تجمع ثيابه ويوضع على مكان مرتفع . وتستتر عورته . ويندب أن يكون
المسح وترا . ثلاثا أو حمسا أو مسحا . لأن المداور على الماء ، ولا يعد
المسح ولا وضوء خروج تحامة بعد غسله . ويندب عصر بطنه برفق
لإزالة مع زيادة صب الماء في غسل المخرج لإزالة نجاسة وقمة
العقود ، ولا يكون الغسل باليد بل بقطعة من القماش تكون كثيفة في يد
المسح يغيره بعد المرة الأولى . وعند غسل العورة يكون لمس من تحت
السرة . وبإضفاء إلى العورة إن اضطر . ويندب له الوضوء بعد عسلة الأولى
ويكون بعد تنظيف الجسم من الأوساخ بالماء والصابون . وإذا شرع
بمسح في توضئته يغسل يديه إلى كوعيه ومغضميه أي صمغ الماء
في فمه بعد أن يميل رأسه لكي يتمكن من غسل أذنيه وأذنيه ولا مندشق .
ويصح دخول الماء في الجوف . ويكون مثل الرأس برفق . ثم يمسح وضوءه
مرة بعد مرة بعد ثلاث رأسه : أي صب الماء ثلاث مرات فوقه . ثم
يقبض على شفته الأيسر ليعمل الأيمن ويقلبه فيجعل على أشق الأيسر
لغسل الأيسر وتكون هذه المرة الثانية في الغسل . ثم يصيب على الماء

كافور أو غيره . لأنه منسوب في العسل الأخيرة ، ثم يحسه شاة ،
وتكون هذه العسل الثالثة للتبريد . وعلى ذلك يكون الأولى لتنظيف ،
والثانية لتنظيف . والثالثة للتبريد . وإذا احتاج العامل زيادة لعسل كأن
كان جسم نيب قروح أو دمل أو غير ذلك عسله للحماسة أو سرعة
ويندب بتجفيف جسم الميت قبل أن يدرج في الكفن بحرق صخرة .
ويندب بدرجة في الكفن خوفا من حروق أدى يحتاج العسل لإسته
ويندب بعد غسل بعد فرائغه من العسل أن يغسل . ويندب في الكفن
أن يكون أبيض من قطن أو كتان بعد تبريده بعود أو غيره ، وزيادة
أفقس ، ويندب أن يكون قرا . ويندب للميت لبس قميص أو عمامة .
وتندب في حمالة العدة ، وتعمل على وجهه قدر ذراع . وأن يكون له
لإزار بوسطه من السرّة إلى الركبة . والأحسن من هذا إن زادت عن ذلك
ويكفي في الكفن للرجل خمس ، والمرأة سبع . ويندب للمرأة خمار يلف
على رأسه ووجهها من العمامة . ويندب الخنوط ، ويكون من كافور
أو غيره ينثره من يقوم بالكفن في داخل كل درجة من الكفن . ويكون
الكفن وما يزم للميت من سرير وأجرة غسل وقبر وغير ذلك من
ماله لخاص . فان كان له مرتبة فالمرأة حتى له ، وإن لم يكن له مال
لتجهيزه . فلي بيت من المسلمين . وإن لم يوجد بيت مال المسلمين ،
فلي مسلمين قرص كفاية .

الواجب في الكفن

وما يطلب في تشيع الجسدة

نواحب في الكفن للرجل ستر عورته ، وهي ما بين المرأة ، ركبة ،
وما يستر من الجسم حتى الرأس والرجلين فسته ، وقيل واجب وستر
جميع جسم المرأة واجب أيضا ، وما زاد على الواجب والنسبة في كفن

فندوب . ويلدب المشي لتشييع الجنازة . وأن يمشي المشيع سكية وودر .
هلا ينكلم بكلام دسوى ولا يهرول ويلدب لراكب تأخير وأيض
يسدب للمرأة أن تتأخر عن الرجال إن كانت ماشية وسدب به أن
يكون على نعش الميت غطاء تستر به .

صلاة الجنازة^(١) وأركانها

صلاة الجنازة فرض كفاية ، إذا قام بها البعض سقطت عن الباقين .
وأركانها خمسة : (أولها التنية) بأن يقصد الصلاة على هذا الميت أو عن
من حضر من أموات المسلمين ، ولا يشترط معرفة أنه ذكر أو أنثى ،
ولا يصرح بعدم استحصار أنها فرض كفاية . ولا كونه اعتقد أنها ذكر
فتبين أنها أنثى ، إذ المقصود هذا الميت ، (ثانيا . أربع تكبيرات)
وتكون كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الصلاة . فان راد الإمام حادثة سهوا
أو عمدا سلم من خلفه ، ولم ينتظروه وتصحح فم وله . لأن التكبير لم يكن
كل ركعة ، فان انتظروه وسلموا صحت أيضا ، وإن نقص عن لأربع
تكبيرات سبحوا له وتعموا ، وإن لم يرجعكملوها وسلموا ، وتصحح صلاتهم ،
وقيل بصلاحها . لأنها طالت على الإمام . (ثالثها . الدعاء بين التكبيرات
للميت) وأو قصر المصل على طلب المغفرة والرحمة كمت . كأن يقول :
لهم غفرته ورحمه . وأن يكون الدعاء بعد كل تكبيرة . فمن كبر
وم يدع بعد كل تكبيرة . أو دعا وسلم بعد ثلاث تكبيرات عمدا أو سهوا
عاد صلاة إذا لم تدع الجنازة . فإذا دقت فلا إعادته (رابعها
تسمية وحده) يحجرها الإمام . أما المأموم فيلدب له الإنسان بها سرا
(حسب . القيام ها) لتأخر لا عاجز . فإذا كان في المأمومين مسوق
ورفعت حذره بعد سلام الإمام تم تكبيرة من غير دعاء . وإن لم ترفع

(١) الحدة شرعت بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة

أتى الدعاء كعادة ويدب عند التكبيرة الأولى دفع يديي حسو
 المسكين ، وبقى التكبير لا يرفع يديه فيها ويدب أن يدعى
 بعد تكبيرة لأولى بالثناء على الله . وأسبل ضريقة في اتصاله على حده
 أن يأتي خمسة ويكبر ثم يقول : الحمد لله الذي يحيي ويميت . الحمد لله
 الحي الذي لا يموت وأنا وهو على كل شيء قدير . ثم يأتي بالتكبيرة
 الثانية ويقول بعدها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد في آخر
 الدعاء في مشهد . ثم يأتي بالتكبيرة الثالثة ويقول : اللهم إن هذا عبدك
 وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أنك واحد لا شريك لك ، وأما محمد
 عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به منا اللهم إن كان محسباً فرد في حسبه
 وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته برحمتك يا أرحم الراحمين . اللهم
 لا تحرم أجره ، ولا تقطع بعده ، وأعد لنا وله . ويكرر خمسة لا تحرم
 أجره ثلاث مرات . ثم يأتي بالربعة ويقول : اللهم إنه نزل بك وأنت
 خير مزلون به . اللهم نفعه من الثوب كما ينقي الثوب لأبيض من
 الدنس . اللهم قد جنتك شفعا فيه فشعنا . واغفر له وارحمه (تقال ثلاث
 مرات) ويسم . وإن كانت الصلاة على امرأة يقول : اللهم آمين أنت
 بنت عبدك وس أمك الحج وفي الألفاظ يقول : اللهم اجعله أو حمها
 لو يديها سنة ويخيرا وحرطا وأجرا . وثقل به أو بها مواريس حسناتها .
 اللهم صومهم حراما أو منها وللإمام أن يأتي بألف أمين في كل
 الصلاة شيء شين . وروا الجماعة إذا كانت الصلاة على جماعة ، وأن
 تكون رأس الميت في الجهة الشمالية على يمين المصلي عند الصلاة عليه ،
 وفي روضة الشريعة يحكس ذلك ، وأن يكون التوقف بالرجل في الوسط
 وبمراة عند كتبها ، والنداء يكون مرا . والأولى بالصلاة على الميت
 أن ياتي إن كان الميت أوصى به . فالحقيقة إن لم يوص . ثم لأقرب
 ولأقرب . ويدب لوضعه أن يقول عند وضعه : بسم الله وعلى سنة رسول

لله صلى الله عليه وسلم . اللهم تقبله بأحسن قبول . وأن يحبه على حبه
 الأتم حسدا وجهه حبة الخفة . أما من مات ودفن من غير غسل
 ولا صلاة . فإن لم يسق عليه التراب ولم يغير أنخرج ليعلمها . وبه نهر
 صلى سي قبره ولو بعد سنين . ويندب أن يكون القبر رفوعا عن الأرض
 وبه قبر شر يعرف به . ويندب عند احتضار الميت استحضار أحسن
 أهله حيفا وحفا . وحضور أصحابه الذين كان يحبهم ويندب تفتين
 الميت بشهادة إلى وأن محمدا رسول الله ، ولا يقول له ينقش قبري دنت ،
 ولا يكرهه إذا نطق بها الميت قبل موته لتكون آخر كلامه من دنيا .
 ويندب لمحضرين مع المختصر أن يدعوا لأنفسهم والميت لأنه وقت حاجة
 ويجمع البكاء في هذا الوقت لأن المختصر في حاجة لغير دنت . ويندب
 بعد موته تفضيض عينيه . وشدة لطيف بعد خروج روحه .

تعزية أهل الميت وغير ذلك

تندب تعزية أهل الميت عما يكون سببا في تخفيف مصيبته وتلحق
 بالضر . ويندب للجار أو المحب لهم عمل طعام ، ودنت لإدخال
 السرور في قلوبهم . ويندب لهم الصبر والتسليم لقضاء الله تعالى . ويجوز
 لهم لكاء ولو برقع صوت بشرط أن لا يتكلموا بكلام يوجب غضب الله ،
 ولا يفصل تركه إن قدروا ، لأن القول القبيح والتعظ المستهجن يكره وفيه
 ضرر عظيم وعلى الميت من حيث التذنب . فإن تراءست قبل موته مما
 ينعه أهله بعده كان التذنب عليهم . ولا يجوز التصباح عقب أي لحظه
 وهي محمودة للمعارف . ولا تعفر الذبائح على القبر ، لأنه من فعل الحاشية
 بخلاف ثمة رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل لا تعفر في الإسلام .
 ويكره اجتماع الناس للبكاء سرا وجهرا . ويحرم على أهل الميت حتى
 شعورهم وصغ وحورهم وغيره ، لأن فعل ذلك يوجب عدم الرضا ببعض الله

ويجب ان يت كمال صدقة من أكل أو شرب أو قراءة إذا وهب له ثوباً
أو لأكل أو شرب عند أهله فبدعة مكروهة . لأن الوقت ليس وقت
ولا ثوب ، ولا يجوز أبداً على القبر لأنه مختلف لتذكرة الآخرة

(ثمة) يجوز وضع أموات ذكور وإناث في قبر واحد بدو
في وقت واحد بمروءة . كصيق في القبر أو غير ذلك . ويوضع في نفسه
لأفضل فالأفضل ، وتذكر قبل المرأة . ويجوز نعل الميت من بدو
بدو أم بدو في القبر فيحرم خروجه منه إلا لصروءة . كأن كان
لقبر منك لغيره . أو دوس معه مال أو غير ذلك . ولا يجوز نبش قبر
إلا إذا أكت لأرض جسم الميت .

حكم الزكاة^(١)

زكاة محمد أركان الإسلام الخمس ، وهي فرض على كل مسلم حر
ذكر أو أنثى . وكان صبياً أو مجنوناً مائلاً للصاب ، ووليها فتدب
بإخراجها . ولا تجب على الزميق . ولا على فاقد النصاب ، ولا على
لغيره . فإذا أسلم الكافر وعقعت ففتجب عليها ، وسبأى ذكر
ذلك إن شاء الله تعالى . وتجب الزكاة في أنواع ثلاثة : النعم . والحراث ،
وبين . (أم النعم) : الذهب ، والفضة ، والنعم . (والحراث) : الحبوب ،
ودوت الزيتون ، والتمر . والزيت . (والنعيم) : الذهب ، وعصاة . ولا
تجب زكاة في غير ذلك . كالخيل . والبقال . والحمير . ولا في العبد
ولا في سواكه كالتين . والزمان وغيره . ولا في المعادن الأخرى :
كالنحاس والرصاص .

(١) زكاة لغة : النمو والزيادة . وشرعاً : إخراج مال مخصوص يؤخذ
من . . . مخصوص إذا بلغ قدره مخصوصاً في وقت مخصوص وينصرف
في جهات مخصوصة .

زكاة الإبل

نحو زكاة الإبل في كل خمس منها ، ففي كل خمس من الإبل شاة من
النساء ذكرها كانت أو أنثى . ولو كانت عاملة في الحرث أو معاونة . ولو
كانت تعبد من أولك العام . فإن كان غم البلد من المعز ، أخرج من
المر ، إلا أن يصل إلى عشرة من الإبل شاتان وثلاث شبه
في كل خمسة عشر إلى أربع وعشرين . فإذا وصل عدد الإبل إلى خمس
وعشرين فبنت محاص . وهي ما تمت سنة ودخلت في الثانية ، سميت
بهذا الاسم لأن الحمل يخص في بطن أمها ، وإن لم توجد بنت محاص
كفى ابن لبون . وقيل لا يكرى إذا وجدت . وفي ست وثلاثين بنت لبون .
وهي ما تمت سنتين ودخلت في الثالثة إلى خمس وأربعين . وفي ست وأربعين
وهي ما تمت ثلاث سنين . فإذا وصل العدد إلى السنين ، فيكون في واحد
وستين خمسة بنتع الخيم . وسميت خمسة ؛ لأنها أجدعت أسنانها ، وتمت
أربع من سنين . فإذا وصل العدد إلى خمس وسبعين ، هي الست وسبعين
بنت لبون . وهذا رد إلى تسعين . في الإحدى والتسعين حقتان ، وهي
ما تستحق الحول . فإذا أراد العدد عن مائة وإحدى وعشرين . اختيار
في ذلك نساعى . وصاحب المال ليس له رأى في ذلك . ويتعين على
الساعى أحدهم بحمد الله رب العالمين من حقتين أو ثلاث ذات لبون . ثم
هذا رد بعد على المائة والتسعة والعشرين يتعين الواجب في كل عشر .
فيجب في كل أربعين بنت لبون . ونحو حقه في كل خمسين . وحقة
وسبعمائة في مائة وثلاثين . وحقتان وبنت لبون في مائة وأربعين .
وثلاث حقا في مائة وخمسين . وأربع حقا لبون في مائة وستين
وحقة وثلاث بنت لبون في مائة وسبعين . وحقتان وبنت لبون في مائة وثمانين
وثلاث حقا وست لبون في مائة وتسعين . وأربع حقا أو خمس

سات سور المائتين . والخيار في ذلك للساعي .

زكاة البقر والغنم

أول نصاب البقر ثلاثون بقرة . فيجب في كل ثلاثين بقرة تسع وتبيع مائة سبعة وستين ودحل في الثالثة . وفي كل أربعين منها بقرة تمت ثلاث سبعة ودحلت في الرابعة . فإذا وصل العدد إلى تسع وخمسين فتسعد في الستين : وبقرة وتبيع في السبعين : وبقرتان في الثمانين . أما في التسعين فتلاثة أتبعه : وبقرة وتبيع في مائة : وبقرتان وتبيع في مائة وعشر . وفي المائة وعشرين يخير الساعي في أحد ثلاث فقرات . أو أربعة أتبعه (أم نعم) فجدعة أو جدع في أربعين . والجذع . مائة ستة وستة ودحل في ثمانية . في مائة وعشرين . فإذا وصل العدد إلى مائة وإحدى وعشرين فجدعتان أو جدعان إلى مائتين . وفي المائتين ووحدة ثلاث شياه . فإذا وصل العدد إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين فأربع شياه في لأربعمائة ثم جدع أو جدعة لكل مائة شاة . ويجوز صم دى سمين من إبل لسنم ، وصم ضار نعر . فإذا تساوى وحت . ويجوز لساعي فيما يأخذه . والمراد بالساعي المكلف بجمع الزكاة من قبل الحاكم . وعليه أن لا يأخذ إلا من وحت فيه الزكاة .

زكاة الحرث

تجب زكاة الحرث على من بلغ نصابه خمسة أومس . والنسق مستوف صاع . وصانع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث . فتكون قيمة زكاة مالك ببل مصري أربعة أمداد وروية . وتجب الزكاة في عشرين صنفا الفصح ، والشعير ، والنسل ، والذرة ، والعلس ، والدخن ، والأرز ، والحمص ، والقمح ، واللوي ، والعدس ، والتمر ، والحب ، والنسبية .

ودون الزيت الأربع . وهي الزيتون ، والسهم ، والفروص ، وحب
 سحق لأحمر . والفقر . والزيت . أما غيرها من الأصناف فلا تحب
 ولا تركه في ذلك . ولا تنجح . وسائر الخماكية . ولا في حور ولور
 ولا في غير ما ذكر من الحبوب . كمثل الكتان . وبذر بصره . ولا
 سمك أب . جرح من صباه نصف العشر . والزيتون إن كان له ريت لابد
 من إخراج . وإن لم يكن له ريت كزيتون مصر أخرج نصف عشر
 قيمته عند بيعه بعد طيبه . فلو أخرجه زيتونا لم يجرئ . ونصف
 عشر ما لا يجرئ : كالغلب والرفط إن بيع . وإن أخرج من حبه لم
 يجرئ . وما يجرئ لابد أن يخرج من حبه نصف العشر . ونصف
 عشر قيمته إذا أهده أو أكله أو باعه . ومثله النول الأخضر وما يمشه
 من ثقلاني كالخضر الأخضر أيضا . ويجب نصف لعشر في تقديم
 من سائر الحبوب السابقة إن سقى بآلة كانسواقي والدواليب أو غيرها :
 أما إذا سقى بغير آلة : كالنيل أو المنار أو غيرها ، فعشر كملا سوء
 كان من إخراج الحب أو الزيت أو القيمة : ولو دفع ثمن ماء كان
 لعيره ، أو دفع أخرا لتوصيله إلى أرضه فلا بد من العشر . لأن شراء
 الماء ولاجر لا يكون بمنزلة الآلة لحمة المنوة . ومن سقى زرع بآلة ،
 وسقى زرعاً بغيرها : أي بغير آلة ، فيقسم ما يخرج قسمين نصف
 فيه لعشر ، ونصف الآخر فيه نصف العشر . وإذا سقى زرعاً مثلاً بآلة
 مرتين وسقى بغيرها مرة . فالثلاثان لنصف العشر ، والثالث بعشر ،
 وهكذا يعمل إذا زاد أو نقص . ويجوز صم القطاني السعة بعضها ،
 وهي من شعير إلى الباسيلة . ويجوز صم القمح والملت وشعير . لأنها
 من حبس واحد ، وباقي الأصناف لا تصم ، لأنها أجسام منفردة
 في عصب . ويعتبر في الزكاة الأرز والعلس لقشره . ويحسب من خمسة
 أوسق ما يؤكل أو يوهب أو يتصدق به أو استؤجر به للحصد وغيره .

أما إذا أكله مدة وقت الدراسة - فلا يحسب من قيمة الزكاة - بخلاف
 إذا أكله وهي مبرومة فيحسب - ولا زكاة على التوارث بعد صيرورة
 إلا إذا حصل له نصيب من ذلك الزرع فتجب فيه الزكاة - وإذا ورث
 من الزكاة - ولا زكاة على عبد عتق بعد طيب الزرع - ومثله الكافر
 لأن وقت نصيب الزرع لم يكن يكتمها بالزكاة - أما إذا كان العتق أو الإسلام
 قبله فتجب زكاة غايهما كما سبق

زكاة التمر والعنب

يُضرب في زكاة التمر والعنب أن يقوم رب المال أو الإمام بتخريص
 على الخوطة من العنب والتمر - سواء كان اليبس شأبهما أو غيره -
 كالأرطب وعنب مصر - وذلك لضبط ما تحب فيه الزكاة منهم - وبغلة
 في وجوب التخريص في العنب والتمر دون غيرها - لأن الاحتياج
 لهم ببيع أو الأكل أو الإهداء أو الصدقة فيه الغبن على الفقراء -
 فالتخريص يكون ضابطاً للزكاة - ووجوب الزكاة في التمر والعنب بعد
 لطيب لاقطه - فإذا قدر احرص قدرًا وأصيب التمر أو العنب بعد
 التخريص - صفة أو أكل منه طير أو غير ذلك - اعتبر ذلك في سقوط
 وزكاه في بيتي - ومثله فيما أراد عما قدره احرص - فيحب فيه إلى اخرج
 ويؤخذ - حسب من أوسط أصناف التمر والعنب - لأمس أعلاه - ولا من
 أدناه - ولا تطوع الدركي بالأعلى أجزاء - وإن لم يكن إلا نصف أو
 صنفان أخرج منه أو منهما -

زكاة العين الذهب والفضة

تحب زكاة العين على من سبق ذكرهم فيما سبق - من مسهم وحر ولو
 صلبا - ونعصب بها الوصي - ومثله المرأة - وقد سبق ذكر ذلك في أول

باب ركعة هجبت ركافة العين على من ملك مصابيا كاملا وحب عليه
 اخو وقدره عشرون مثقالا . وتساوى بالحبية احدى ثلاثة عشر
 حبيا واربعة ، وتساوى بالحبية الاقرنكي اثني عشر حبيا وثم ، وبالحبية
 المصرية اثني عشر حبيا إلا ثمنا ، وبالحبية البقتو خمسة عشر أما نصيب
 اعصاة ثلث دهم ، وهي بالريال المصري اثنان وعشرون وربع من
 مثلث نصيب من فضة أو ذهب . فعليه ربع العشر إذا حب ، عليه حول
 ولا ركافة في نحاس وغيره من المعادن ، ما لم تكن معدة لتجارة ، وإلا
 فتركي كالعروض ، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله . بخلاف ما يتحل
 به كحاتم الفضة وحلية السيف وغيره ، وسيأتي ذكر ذلك أيضا . ونحب
 لركافة في فضة معدة وحودها . وفي المعصومة عند استلامها من نصيب
 وذلك إذا مضى الحول . فإذا مكنت المعصومة عند نصيب فلا ركافة
 فيها ولو بقيت أعواما ، فإن قبضها زكي لعام واحد . وشبهه المقودة
 عند وحودها . أما المودعة فلا تركي إلا بعد استلامها ممن هي مودعة عنده ،
 وتركي بعد قبضها اكل عام مضى مدة إقامتها عند الأئمة . ولا ركافة
 في الحصى بالخر . كحلية السيف أو السن أو حاتم من فضة إذا
 لم ينهشم ، وإن كسر أو نهشم ولا يمكن تصليحه وحبت الزكاة فيه ،
 لأنه يكون مضمنا بالقد . فإن نوى إصلاحه فلا ركافة فيه ، لأنه يكون
 كالنصحيح .

ما يجب فيه الزكاة من الحلي

حب ركافة فيما أعد من الحلي لوقت صغيرة ، أو لامرأة جعلته
 ادخرا لحدوث الزمن ، أو لمن جعله لزوجته أو سرية . أو لمن جعله
 لبنت أو لأخت أو لزوجها ، أو جعله يدفعه صداقا له أو لانه . أو لتجارة
 بقصد يرجع منه . ومثل الحلي في الزكاة : الأواني ، والمرود ، والمكحلة

وأيضاً لو رصعت الأواني بالجواهر ، وطوّرت اثياب بالنعش أو عصاة
تحتاج فيهما الزكاة .

عروض التجارة

سروض التجارة : ما يتخذ التجار لتجارة كالخوب ولا قدشه ونشر
ورقيق وخيون وغير ذلك . ووجوب الزكاة فيها إن كانت عيماً لاركة
فيها ، ومنكها التاجر بالشراء ليتخذها تجارة له ، وسواء دفع ثمنها نقداً
أو عرضاً ، وباعها كلها أو بعضها بالنقد أو على أقساط . فلو كان
للمالك عروض مذكور محكراً له وكان يرصد الأسواق لرفع الأثمان ،
فلا يزكي حتى يبيع منها بقيمة النصاب فأكثر بعد أن يمر حوّل فأكثر ،
فإن باعها بعد مرور الحول فأكثر وقص ثمنها ، فيدفع من ثمن قيمة
الزكاة ، وهي ربع العشر للحول الواحد . وإن لم يبع منها شيئاً ومكثت عنده
أعواماً ، أو يبيع منها إلا بقيمة أقل من النصاب فلا زكاة عليه . أما التاجر
الذي يبيع تجارتته كالعادة من غير أن يكون محكراً لعروض تجارته ، أو ليس
في يده شيء يمكنه منه يقوم تجارته أي يقدر ثمنها بنفسه كل عام ، ويخرج
من بقيمة ربع العشر . وعليه أن يزكي كل عام عن ما له من لديون عند
التجار . إن كان متعقلاً نقضها منهم حالا . وإذا كان لمدن قرض فلا
يزكيه حتى يقضيه . ولو مكث عند المدينين أعواماً ، فإن قبضه زكي
عنه عن ستة واحد . فإذا كان يؤخره ليفر من زكاته ، فعليه أن يزكي
عن كل عام مئتي ، إن كان نصيباً أو أقل . وعنده تكسبه ويستدئ
الحول في زكاة من وقت امتلاك المال الذي يشتري به عروض فهو
شعري تاجر عروضاً في شهر من الشهور . كشهر المحرم مثلاً وآخر
الشروع في التجارة لغيره من الشهور : كشهر ربيع أو غيره . فلو
الحول من شهر محرم . ولو لم يقم بإدارة تجارته إلا في ربيع أو غيره
٧ - مرشد المسالك

ومن ذلك من المال أقل من التصاب ولو ديتارا - ومكث هـ الدينار عشرة أشهر واشترى به عرضا - وباعه في تمام العام بقيمة التصاب ، فعليه زكاة أم الأواني التي يوضع فيها ما يعد للتجارة : كالزجاج والذات التي يحنحها سحر كالميزان وغيرها - وأيضا بهيمة العمل - وهي التي يحرث عليها أو غيرها فلا تقوم في الزكاة .

(نسيه) إذا جمع شخص عروضاً وتجارة وتساويها فكل مهم هي حكمه في زكاة - وإذا كان يدير أكثر سلعة ويحتكر لأقل ، فيجمع الجميع للإدارة ويبطل حكم الاحتكار ومن اشترى سبعة دينين بعشرين ديناً ثم باعها بأربعين ، فيزكي في العشرين وهي الربح بحسب أصلها ، والعشرين التي هي الأصل فلا تزكي ، لأنها في نظير الدين فلا إذا كان عليه عوضها .

صرف الزكاة ومستحقوها

نصرف زكاة : أي تعطي الفقير لا يملك ما يكفيه لعدم وأو كان مالكا للذهب ووجبت الزكاة عليه . وللمسكين الذي لا يملك شيئا وهو أحوج من الفقير . وللعامل على الزكاة الذي يسعى لتحصيلها وصرفها . ومثله الكاتب وغيره فالعامل للزكاة بأحد منها وإن كان عبداً ، وأحده منها لا يوصفه بالفقر . وتجزي الزكاة لكل حر مسلم غير هاشمي إذا دفع زكاة للعبد والكاهن والهاشمي لا تجزي ، لأن الهاشمي من أهل بيت رسول الله وتحرم عليه . وزكاة من أوسع الناس وهو أرفع من ذلك - وحقه في بيت من مسكين يكفي . فإن حرم من بيت مال المسلمين كما هو الآن واحتاج حرمه أحد زكاة . ومن شروط العامل للزكاة أن يكون عابداً بأحكامها . فلا يستعمل فيها العبد ولا الكافر ولا الهاشمي ولا الناسق ولا الجاهل بأحكامها . ونصرف للمؤلفة قلوبهم وهم الكفار يأخضون منها

ليزعموا في دحون الإسلام : وقيل هم المسلمون الذين اعتنقوا لإسلام
حديث تعصى لهم التركاء لیتسكن الإسلام من قلوبهم . ويجوز بها
شراء عبد مؤمن ليعتق أو يكون عند الشخص عبد أو أمة . فيعتق عبد
أو الأمة . وتقوم القيمة زكاة عنهما . وهذا معنى قوله تعالى (وفي
الرقب) ومن شروط العبد الذي يعتق أو الأمة أن يكونا خالصين من
كل قيد . (سادس) من يجب لهم صرفت لتركاه : الفارم ، وهو المدين الذي
لا يقدر على وفاء دينه . ومثله الحر المسلم غير الهاشمي إذا تدبر لإضعفه
أو لإطعمه ، لئلا يقصد أن يعطى من الزكاة فيأخذ منها ولا ضرر في ذلك ،
وإجهاذه في سبيل الله غير الهاشمي يأخذ منها ليشتري سلاحاً أو حياً .
ليحارب عيها وبها ، ويدخل في ذلك : الخاسوس والمربط ولو كان
عيب . لأن ما يأخذ به يكون بوصف الجهاد . وهذا معنى قوله تعالى (وفي
سبيل الله) وابن السبيل : العرب الحر المسلم غير الهاشمي الذي بعد عن
وطنه ويحتاج إلى بوصله بشرط أن لا يكون معه عن وطنه لمعصية . فإن كان
ابن سبيل عيب في بلده ووجد مسكاً لم يعط من الزكاة ، وإن لم يجد
مسكاً أعطى منه . ومثله الهاشمي في وقت الحاضر . حيث لا يوجد بيت
من المسلمين . فتمامية السابق ذكرهم هم الزادون في قوله تعالى
(لَأَن تَصَدَّقَتْ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسْكِينُ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَتُؤْتَوْنَ
قُلُوبُهُمْ) وفي الرقاب والعاملين وفي سبيل الله وأنس السبيل .
فوصفت لركاة لعربهم لم تحزى ، وأيضاً لو اشترى بفتحها صبيعة أو بى
بيت ووقف للفقراء فلا يحزى ذلك أيضاً . ويجب إخراج الزكاة
عند عرس ، وأن تفرق هرباً بمحل وجوبها ، فإن كانت زكاة حرب فركت
في الحرب ، وإن كانت ماشية في الموضع الذي حيث فيه . وفي
منه قيمة عروض التجارة في موضع المالك . ونقلها لايجوز ولو دون
مسافة تقصر إلا لصلح من بموضع الوجوب أو من يكون بشره هو

نفسه أحرأت ، وتكون أجرة نقلها منها بخلاف نقلها كله أو بعضها من هم دون أهل الموضع في العدم فلا تجزئ .

(نسيه) لا تجزئ الزكاة إذا دفعت خاشعي ، أو عبداً ، أو كافر أو سيئاً أو من ندمه نفاقه ، أو قام بلفح جنس مما فيه الزكاة عن غيره . وأيضاً لا تجزئ عرض ريت ولا عكسه . ولا شيء من القطا عن غيره ، ولا شعير عن قمح أو أرد أو غيره . بخلاف الحرث والمشيبة بيجزئ فيها المذهب أو النخلة مع الكرامة يخرجها بالتقيمة . وإذا سوي امرئ ، حراج الزكاة بعد عزمها وسرقها من يستحقها أحرأت . ويجزئ أيضاً إخراجها قبل ميعادها بشهر . ومنها العروض التي لا تحتكر ، والمشيبة التي لا تسعى لها مع لكرمة . أما إذا كان لها ماع فلا تجزئ . وإذا تلف لنصب لعدم طيبه . أو لعدم مستحقته بعد إخراجها سقطت الزكاة . ومنها إذا ضاعت من غير أن يفرط فيها بعد أن عزمها ليدفعها لمستحقها فتسقط أيضاً . ويكون ذلك بعد الوجوب .

زكاة الفطر^(١) وقدرها

تجب زكاة الفطر بحروب آخر يوم من رمضان . وبمجر أول يوم من شوال على كل حر مسلم يقدر عليها . ويستحب أن يتروها إن أمكن له قبضها . ولا تسقط بالدين . فيدفع الشخص عن نفسه وعن ثلثه بثمنه بالقرابة ، كأبيه الفقيرين . وأولاده الذكور . تقدر بن على الكسب يسرع ، والإناث لزواجهن أو الادعاء إليه . وروحه ، وروح

(١) شرعت في السنة الثانية من الهجرة . وسبب مشروعها لتكون طهرة مصدق من اللغو والرفث ، ورفقا بالفقراء من السؤال في يوم العيد وهي لغة تنمو والزيادة : شرعا : إعطاء فقير مسلم القوت يوم الفطر صاعاً من علب قوت البلد ، كذا في موضوعها .

أبيه إن كان فقيراً - وخادمه وعبيده - وعبيد أبيه - أو أمه ، أو ولده
وحدهم ، كانوا أهلاً للخدم ؛ ولو كان العبد مكاتباً أو مشتركاً بين
أعير ، فبدفع ما يخصه فيه نصف أو ثلث أو سلس أو غير ذلك
وابيعه فيحب له أن يخرج قدر ما يملكه فيه ؛ فمن ولد قس حجر من
أول يوم من شرائه يحب له . ومن مات تسقط عنه . ومن ذلك
في طلاق زوجة أو عتق العبد أو بيعه . ومن لم يقدر عليه فلا بعد أن
مضى فجر يوم أول شوال فتسقط عنه . ولا تجب عليه مهره عنها
وقت وجوبه عليه (قدرها) أما قدرها . فصاع ؛ وهو أربعة أمدد ،
وقد قدر المدة بقدر حفنة ملء اليدين المتوسطتين ، وهو قدح وثلاث ؛
فأربع المصرى يجرى عن ثلاثة . ويكون ما يخرج منه الشخص فضلاً
عن قوته وقوت عياله يوم الفطر . ويكون من غائب قوت العبد ، فإن كان
أكثر من سنة يأكلون خبراً من قمح فتكون الزكاة قمحاً . وإن كان
غيره فتكون منه .

الأصناف التي تجب فيها الزكاة

ووقت إخراجها ولمن تجوز له

لأصناف تجب فيها الزكاة تسعة . التمخ . والشعير ، والنسب ،
والذرة ، والذخن ، والأرد ، والتمر . والترييب ، والأفط . فد أخرج
الإنسان من غيرها لا تحرى إلا إذا كان أهل البلد يقتنون من غيرها ،
كالعس . ونسجم ، والبقول ، والعدس . والحمص وغيره . فيخرج
منها ؛ ذات تساوت مع غيرها فله الحيرة . ويندب لمن أعتق أو زال فقره
يومها إخراجها . ويندب عدم الزيادة على الصاع . لأن زيادته بكرة
على ما حدده الشارع . ويكون بدعة . ويجوز دفع ما على شخص
لمساكين ، ودفع ما على أشخاص لفقر واحد . ويجوز إخراجها قبل يوم

تعبد بيومين لأكثر . ولا تسقط عن اغتنى يومها بعد أن غربت شمس يوم العبد وهي باقية بذمته أبدا حتى يقوم بإخراجها أم دفعها وتدفع لتعقير لا يلدت ما يكتبه لعامة ، ويكون حراً مسلماً غير دسيسي فلا تحرى لتعقير ولا للعبد ولا للكافر ولا للهاشمي لشرفه . فإذ لم يقدر مكسب على الزكاة أو على بعض الصاع ، أو على بعض الواجب عليه أن يخرج عن نفسه ثم روحته ، ويقدم الوالد على الولد . وتأخيرها عن يوم تعبد يحرم لأنه آخر أدائها ، فإذا غربت شمسها فبأنه المتأخر عن حرجها .

صوم رمضان^(١)

يجب صوم رمضان على كل مكلف بالغ عاقل ، ذكر وأنثى . حر وعبد . قادر على الصوم بخلاف المتأخر عنه . كالمرضة ، الحائض ، وحامل على رضيعها من إهلاك . ولا يجب على مسافر ، ويكون سفره مبها . ولا على حائض ونفساء .

وجوب الصوم ورؤية الهلال

يجب الصوم بأكمل شعبان ثلاثين يوماً . أو برؤية عدلين يشهدان بثبوت رؤية هلال . أو برؤية جماعة مستفيضة أى منتشرة . ولا يشترط فيها المذكورة ، ولا العدالة . ولا الحرية . وبثبوت الهلال أيضاً برؤية عدد حسن السيرة ، تثق أنفسهم بصدقه وعدائته . ولا يجوز للحاكم أن يحكم برؤية العدل الواحد بثبوت الهلال . ولا يلزم من حكم الحاكم بصوم ، لا إذا كان العدل ممن لا اعتناء لهم بشأن إعلان . ونقل العدل لوحد لا يكفي مطلماً . إلا إذا نقل عن العدلين والجماعة المستفيضة .

(١) يصوم له . الإمساك والترك . واصطلاحاً : الإمساك عن شهوتي البطن والفرج

فيجب على العدل ومن باب أولى العدلين إظهاراً للحلال أن يسعوا الحاكم
 للرؤية ، وعلى الحاكم القبول بعد التحقق . ويجب الصوم على من
 انفرد برؤية احلال . وأن يظهره للناس ؛ ولا يجوز له الإفصر ، فإفصر
 أفصر فعليه القضاء والكفارة . ولا يثبت هلال رمضان من قول مسجى ، وهو
 الذى يعرف مير القمر . لأن الشارع أكد وجوب الصوم وإفطار
 برؤية احلال . هذا لم تثبت رؤية الهلال ولم يوحى في سماء غيم
 يحجبه في ليلة الثلاثين ، فيكمل شعبان ثلاثين يوماً ، لقوله عليه الصلاة
 والسلام « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فأكملوا عدة
 شعبان ثلاثين يوماً » .

حكم صوم يوم الشك

يكره صوم يوم الشك ويجوز . أما كراهته إن صامه احتياط على أنه
 من رمضان فثبت أنه منه ، فلا يجزئ صومه ؛ وقيل يحرم صومه بذلك .
 ويجوز صومه تطوعاً أو عادة . أما العادة إذا وقع في يوم العدة كمن
 يصوم يوم الخميس فصادت فيه . أو قضاء عن رمضان أمسى ، أو
 كفارة عن يمين أو غيره كسدر . وإذا صامه على أنه من غير ما سبق وتبين
 أنه من رمضان لم يجرئ عن رمضان ولا عن غيره . ويندب له الإمساك
 عن الأكل والشرب يوم الشك للتحقق ، فان تحقق وثبت أن اليوم
 من رمضان وجب عليه الإمساك . فان أفطر فقد انتهك حرمة ووجوب
 عليه القضاء .

المتدبر فله في الصوم

يندب للإمساك لمن أسلم في يوم الشك بقية اليوم . بخلاف من رآه
 عدوه ، فلا يندب له الإمساك كالمرضى والمسافر إذا قدم فيه ، والحائض

والنساء يد صهرنا، والمجنون إذا أفاق، والمضطر للعطش من جوع أو عطش .
ويندب تعجيل نقضاء الصوم لمن عليه شيء من رمضان الماضي ، لأن
متعة نقضاء مندوبة . ومثله في التتابع صوم كفارة العين والمتنع ، وصوم
حرء نصيب . ويندب للصائم أن يمسك لسانه وحواجره عن شيء لا يقول
ودميم بعد التي فيها الوزر . ويندب تعجيل انقضاء بعد أن يستحق
لعروب ، ويكون على تحر أو ماء . إذ أن ذلك مندوب . ويندب نقضهم
السحور ليتقوى به على الصوم . وأن يوتره لآخر الليل ، لأن تأخيرها
مندوب .

صوم الفل

يندب صوم يوم عرفة ، وهذا لعبر الحاج ، فإذا صامه الحاج أخره
عن الوقوف بعرفة . ويندب صيام آتية أيام التي قبله ، وبقية شهر
الحرم ورحب وشعبان . ويندب صيام يوم الاثنين والخميس . ويندب
صيام يوم النصف من شعبان . ومن أراد الاقتصار على أفضل الأيام
فصوم يوم عرفة أفضل من الأيام التي قبله ، ويوم عاشوراء أفضل من
تاسوعاء . ومما في الفضل أفضل من الأيام التي قبلها . ويندب صيام
ثلاثة أيام من كل شهر مع كراهة التعمين . ويندب صيام ست من شوال
فإن فرقها أو أخرها لا يكره له ذلك .

المكروه فعله للصائم وغير ذلك

يكره للصائم أن يدوق ملحاً أو حملاً أو عسلاً أو غير ذلك ليعرف
حبه ، وذلك محبة أن يسبق منه شيء للحلق . ومثله المصغ ، وإن مصغ
شيئاً له أو لغيره ووصل منه شيء لحلقه وحبه عليه القضاء . ويكره
الصوم المتكرر كيوم الخميس ، وأولى في الكراهة نذر صيام الشهر ، إذ

النفس تملّ من كثرة الطاعة وقسّام . ويكره للصائم الإتيان بفتح ثمت
 اجتماع . كالنظر والتفكير . إذ لو طال ذلك ، بما يؤدي إلى خروج مسمى
 أو مسمى فيعطر . ويدخل في ذلك الشاب والشيخ والمرأة بفتح سم سلامة ،
 ولا حرم عليه ذلك . ويكره صوم التطوع قبل صوم واجب ، كما
 عليه رمض . ويتطوع بغيره ، ويحرم على الصائم أن يتطوع . ويكره له أن
 يتطيب نهار . لأن شتم الطيب من جملة شهوة الكف الذي يقوه مفعولهم .

أركان الصوم وشروطه وما لا يفطر وما لا يفطر

لصوم : هو الإمساك عن شهوتي البطن والشرج من طلوع الفجر إلى
 غروب الشمس (أركانه) ثلثة . والإمساك عما يعطر من بطن أو فرج
 وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله . وثلثة شروط . فمن شروطها أنها تقع
 في أول نهار ، فإذا لم يمت بها في أوله فتصح في الجزء الأخير منه . وهو
 الذي يعقبه طلوع النجم ، ولا يضرب ما يحصل بعدها من أكل أو شرب
 أو جماع أو غير ذلك ، وتكفي به واحدة لكل صوم . إذ تشيع الصائم
 صومه كصوم رمضان وكماله . أو لمن نذر صيام عشرة أيام بسوء تقطع ،
 أما إذا تقطع الصوم بسبب مرض أو حبس أو غيره . فبسيطة لا تكفي
 ولا بد من نيتها في الليلة التي يصوم الصائم فيها صائماً ، ويجب الكف
 عما يعطر وما لا يفطر طول يومه .

ما يفسد الصوم

يفسد الصوم الجماع . وهو إدخال حشفة أو قدرها من مقبضها في فرج
 أو درر أو مية أو سهمة . أما إدخال الذكر في الألتين أو الفحسين أو غير
 ذلك فلا يبطل الصوم . إلا إذا خرج منه مذي أو مني مسطلي . ومثله
 خروج مذي أو مني بمقلعات الجماع كالنظر أو التفكير بده . فإم

يرر منه شيء فلا يطلان في الصوم . وإذا خرج منه شيء من غير سدة
فلا يصل الصوم أيضا . وانكف عما يصل إلى الحلق من سنان كشرط
أو دهن أو غير ذلك ، فإذا وصل للمعدة منه شيء فهو متسد بصوم ،
علاقت غير سنان كسهرم أو غيره إذا ابتلعه فلا سداد في الصوم . وإذا
وصل سنان سحلق من غير اللحم أو الأنف أو الأذن . كالأكل كتحلل
في سهر أو استنشاق أو وضع شيئا في أذنه . ووجد أثره في حلقه فسد
صومه ووجب عليه القضاء . وإذا فعل ذلك في الليل . أي الاكتحال
أو الاستنشاق أو غير ذلك ووجد أثره في حلقه في النهار فلا شيء عليه .
ووصوب السنان للمعدة ولو بجمعة من متافذ الجسم غير اللحم كالأذن والأنف
والعين مفطر ، وحكمه حكم الواصل للحلق . ومثله البخور إذا تكيفت
به النفس كبخور البود والمصطكي وغير ذلك فإنه مفطر . وبخار الصمغ
إذا وصل سنان فإنه أيضا مفطر ، والدخان الذي يشرب مفطر أيضا .
أما دخان لوقود ومثله عيار الطريق فلا يفطر إذا وصل منه شيء سنان
ومثله عيار الدقيق والحبيس والحير أصابعه ، والكيال والطحن والمغربل
والحامل . كل ذلك ليس بمفطر . ولا قضاء فيه . بخلاف غير الصانع
فعليه القضاء . ولا يفطر من يتولى مصالحه بنفسه ، والحذر للتفسير أو من
من ينقل التراب لفرص . والخفنة في إحليل لا تصل للمعدة ، أو دهن
في حرج أو في سرة قبل من فرج وقت طلوع الشمس . ومثله الأكل
والشرب . كل ذلك لا يفطر فيه . أما القيء والغسل إذا خرج من الحلق
نعم ولم يمكن طرحه وابتلعه ففطر . بخلاف البلغم إذا وصل لصرف سنان
وسلعه منه لا ينظر . أما البصاق إذا لم يبلعه وجمعه في فيه واشتغله فانه يفطر
وعليه فيه لقضاء ، ومثله ما يصل للحلق من المضغصة أو الاستنشاق
أو غيره فمفطر . بخلاف صوم النفل فوصول أثر المضغصة للحلق إذا
لم تعتمد لم يفطر .

شروط صحة الصوم

شروط صحة الصوم : الإسلام . والنقاء من الحيض والنفاس . والعقل .
 فمن أسهم قبل التحجر فعليه أن يتوى الصوم . ومثله الجنين والنفساء .
 طهرت ولو بصوق التحجر وحب الصوم عليهما لاحتمال أنه قبل التحجر .
 وعليهما تقصه إن شكنا أن انظر حصل بعد التحجر . وصيام يوم
 العيد لا يصح . والمجنون أيضا لا يصح صومه لزوال عقله . ومثله الممى
 عليه ، فمن أغنى عليه من التحجر للغروب . أو أغنى عليه قبل التحجر
 واستمر ولو لحصة فأنقضاء ، بخلاف من أغنى عليه نصف ليوم أو أقل
 وسلم أو أنه فلا قضاء عليه في ذلك .

حكم القضاء والإمساك في الفرض والنفل

يجب لقضاء والإمساك على من أفسد صومه ، فمن كان صائما وأحل
 ركنا من أركان الصوم السابقة . أو حصل له مرض أو أكل أو شرب
 معتقدا أن بين باق ، أو أكل قبل المغرب معتقدا غروب الشمس أو
 فعل غير ذلك مما يفسد الصوم ، فإذا كان الصوم فرضا فيلزمه القضاء
 لاختلافه . سواء كان الإفطار عمدا أو سهوا . بخلاف ما إذا كان نقص
 لمرض ، بقدر منه على الصوم كرمضان أو صوم انكسارات أو صوم التمتع
 أو غيره . أو خافت من الصوم شدة مرض أو رباته ، أو كبر الضر
 لعدم كالحيص والنفاس ، كل ذلك فيه القضاء . ويطلب التقصير أيضا
 من الكره وخطئ والناسي . والمراد بالخطئ من كان يصوم أحيمس فصم
 ذكر بعد معتقدا أنه أحيمس . ومن كان مسافرا وقدم من السفر قبل
 التحجر ، فطر بإباحة القطر في تلك الليلة فأفطر فعليه التقصير . ومثله من
 سافر دون مسافة القصير ظنا منه أنه مسافر فأفطر ، ومثلهما من رأى

هلال شوال في يوم الثلاثين من رمضان . فقل أنه هلال شوال فأفطر
أخص . ومثله من كان جنباً ولم يغتسل إلا بعد التجرع من نأحر
لأعسب إباحة الفطر فأفطر أيضاً . ومن احتجم في الشهر وطلأ
استحالة فطر فأفطر . ومثله من أفطر في يوم اشك بعد ثبوت رمضان
طه منه أنه لا يجوز صومه فأفطر . وعلى ذلك فكل من سافر وبحبه
واحتجم وغيرهم ممن سبق ذكرهم عليهم القضاء . ويجب عليهم إمساك
بقية يوم . أما النفل فيجب فيه القضاء أيضاً لمن نعد . مصر فمن أفطر
بسبب نسيان حلف عليه بطلاق . فإذا كانت اليدين ثلاثاً حر له الفطر
ولا قضاء عليه . أما إذا كانت اليدين زوجياً فلا يفطر . وإذا أفطر قضى
بالحلاف من كان صائماً وأمره والده أو أمه بالإفطار شققة فلا قضاء عليه .
ومثله شيخ لتلميذه إذا أمره بالإفطار . وكان الشيخ قد أحل على تلميذه
عهد بعدم مخالفة . وكذا شيخ العلم ، وأنسب لعباده . فإذا قصر بامتنال
فيما ذكر لا يجب فيه قضاء النفل . أما الإمساك بعد الفطر على المفطر
في الفرض المعين كرمضان أو غيره . ككفارة رمضان أو نفل أو الظهر
فواجب . ويجب على الصائم أن يمسك عن الطعام وغيره بقية اليوم .
وهذا في غير متعمد الفطر . أما المتعمد للفطر فلا يمسك عن الإفطار .
ولا يجب عليه الإمساك . لأنه لا فائدة في إمساكه

من يجب عليهم كفارة الصوم ومن لا يجب

تجب كفارة الصوم على من أفسد صومه في رمضان . كأن جامع : أي
أدخل حششته في فرج يطيق الجماع ولو كان فرج بيوت . سواء أكل
أم لم يرب فعليه الكفارة . ومثله من نوى إبطال صومه بأن قال في الشهر
رفعت صومي أو أبطلت صومي أو غير ذلك فعليه الكفارة أيضاً . لأن
يطل الصوم والصلاة معترة في أثنائها ؛ بخلاف ما إذا نوى بعد صرع

فلا بطلان . والكفارة أيضا على من تعدد النظر . أما الناسي وسكره فلا كفارة سيهم من عليهما القضاء كما سبق . ومن تعدد التيء بعد خروجه استعه أو شيد منه ذلك كفارة ؛ بخلاف من سبقه التيء وأغاه في لأرض بدون أب يسعه . فلا قضاء عليه ولا كفارة . ومن أفطر لحمي أو حيص كائن ص أمها تأنيه فلم تأنه . أو من شهد لرؤية رمضان ولم يقس احكام شهادته فمن أن النظر يساح له فأفطرا فعليهما الكفارة ، ومنهم من أوى لسفر في يوم وأفطر قبل السفر ولم يسافر . ومن اعتذب شخصاً وصن أن عية تقصر الصوم فأفطر فعليهما أيضا الكفارة .

ما يجوز للصائم فعله

يجوز للصائم لسوك كل النهار . ونحوه المصمصة لعش أو حره بشرط تنقية له من الماء . ويجوز النظر للمريض إن خشى من الصوم زيادة لمرض أو هلاكاً أو شدة أو عدم ربه . ويجب الإفطار للحامل والمرضة إذ خافت على وليديها أفلاك أو الشدة . أما إذا استأجرت الأم مرضعة لرضع ولدها وحب عليها الصوم . ويجب الإطعام عن كل يوم مد من علب قوت البلد على كل مرضعة خافت على ولدها وأفطرت .

كفارة الصوم وأنواعها

كفارة الصوم وسجة بفطر رمضان دون غيره ، وإياها حره من تنهت حرمة رمصه وسعى في فساد صومه . (أنواعها) أما أنواعها ثلاثة (أولها) يصوم متين مسكيناً يعطى لكل واحد منهم مد لا زيادة فيه ولا نقص ، وقد تقدم أن المد ملء اليدين المتوسطتين ، والمرد مسكين ليسى لا تمتك شيئاً . (ثانياً) صيام شهرين متتابعين وابتدأواهما بأهل من أى من أول شهر . فلو صام في غير أول الشهر بأن ابتدأ في جزء من

أحره لشهر فعليه أن يسحه ويأتى بالشهر الثاني من أول هلال ،
ويكمل لشهر الأول من الشهر الثالث ثلاثين يوما بشرط أن لا يقطر بينهما
ون أقصر أو يوما واحدا بطل صومه واستأنفه من أوله (ثلث) عتق
رقة ذكر أو أنثى ليس فيها شيء من الحرية ، وتكون مؤتملة حية من
كل عب . إذ لأخرى الكافرة والتي بها عور أو شلل أو غير ذلك .
وسحر أو يكفر عما يجاره من أنواع الكفارات . أما العبد فيكفر بالصوم .
ومثله سببه بأمره وليه بالصوم . وللسيد أن يأمر عبده بالإطعام دون
عتق ، لأن العتق لا يجزئه . أما الأمة إذا وضها سيدها عنه يكفر عنها ،
ويكفر عن الحرة زوجها إن أكرهها على الطء . ون طوعته فعبيها
وحدده لكفارة . أما في الإكراه على الطعام فيكون على من أكل أو شرب
فقط .

الاعتكاف والمستحب فيه

لاعتكاف في المسجد والمكث فيه للعبادة من الواجب المرغب فيه .
ورغبة منه حبس النفس عن الشهوات ، وكف اللسان عما لا ينبغي مع
نصيحة نقيب عما يؤخر عن التلوة من القرب من الله والتشبه به باللكة
ونصرفهم في جميع أوقاتهم عن الطاعة ، ويكون من مسلم . ولا يصح من
كافر ولا غير مميز . والاعتكاف للعبادة لا يكون إلا في مسجد فلا يصح
في بيت . ولا خلوة . ويكون المسجد مباحا للناس . ويكون بصوم
في فرض أو مثل أو غيره بعيدا عن الجماع ومقدماته . وأقل مكث به
يوم ويلة ، وأكثره لاحد له ، وأحبه عشرة أيام ، ويكون منه لأن كل
عدد تحت لية . والمنكروه فيه أقل من العشر والثريد على شهر .
وسحب أن يكون في رمضان في العشر الأخير منه . ويطلب ممن
فرصة الجمعة كالتيم والبالغ والحرة ، وعلى من يريد الاعتكاف أن يدخل

المسجد قبل غروب أو معة لتمام الليلة - ويخرج في وقتها من اليوم إلى
إد بوى يوم وليلة - ويستحب له أن يلبس ثوبا غير الذى عليه إن
تحتو فيه حاسة أو قسلا ؛ ويستحب له أن يشتعل بذكر الله بلفظ لا اله
إلا الله أو لا تستعز أو تلاوة القرآن . ومن اذكر الصلاة على نبي
صلى الله عليه وسلم . والتعكر بالقلب في بدع صنع السموات والأرض .
وهو أن يستريح يوم أو راحة . لأن العرض من الاعتكاف صفاء امرأة
القلب . إذ بعده يردد صاحبه معادة من ربه وقربا

المكروه في الاعتكاف وما يجوز فيه وما يبطله

يكروه لمعتكف أن يشتعل بغير ما سبق ذكره : من ذكر أو قرأة أو
صلاة ؛ ليس عرض من الاعتكاف كثرة الثواب بل المطلوب منه
ملاحظة رب جل جلاله . وفعل هذه الثلاثة أى الذكر والاستغفار
وغيره . ويكره له أن يأكل بقاء المسجد أو رحيته . فإن أكل خارجه
بطل اعتكفه . وإنما له أن يأكل في المسجد على حدة ، ويكره به حلق
رأسه سواء كان في المسجد أو خارجه أما ما يجوز له فعله فكحروجه
لعنه من الحدة أو غسل الجمعة أو لغسل العيد أو لغسل ثوب قد
تنجس . أو لفص صر أو شعر . أو لفضاء الحاجة من بوى أو عنط .
(مطلات) أما مطلاته . فيبطل بمجرد خروج به رجليه من المسجد ؛
ومن سر اعتكاف شهر ذى الحجة وخروج يوم الأضحية بطل أيضا
اعتكفه من أهله . ومثله من يخرج من المسجد لمرض حفيف يمكنه
المكث به فيه ، والممس بشهوة ، والوطء ولو كان لغير مصيق . وكل
كبيرة كسكر وعية ونجاسة وقذف وسرقة وغير ذلك هيطل الاعتكاف .
وخروج لصلاة الجمعة إذا كان في غير مسجد الجمعة . والخروج
بسبب خيصر ونعاس إذا كان المعتكف امرأة . والسلس وسيلان

أحرج وتعامل إذا كان يحشى منها تلوث المسجد ، فيحرج منه وجوبا
 وبطلان عكاف ، والخروج لمرض أحد وإتيه أو حدرته إذا كان
 أحدهم حي حرا لخاظره ، قال لم يكن حيا لم يجب عليه خروج ، وقيل
 يجب ، خروج انما إذا توقف التجهيز عليه وبطلان العكاف
 ومن سر سرا معينة كالعشرة الأخيرة من رمضان وخرج قبل أن يقضيها
 معينة أن يقضي ما فاتته في أيام العذر ويأتي بعد ذلك بما أدركه ، ولو
 كان بعد العيد ، وقيل بالاقضاء لما فاتته وقت العذر .

الحج^(١) والعمرة ووقتهما

حج فرض على كل مسلم بالغ عاقل ، وهو أركان الخمس من
 أركان الإسلام الخمس . من استوفى شروطه وأركانها وحج عليه فور ، (وله
 وقتان) زمني ومكاني . (عائذ بالله) ينتدئ أوله من أول ليلة من شوال ،
 ويمتد آخره إلى فجر يوم النحر . (والمكاني) سيأتي ذكره ، إن شاء الله
 مع أركان الحج . أما العمرة ففئة مؤكدة ، وسنّها في العمر مرة كالحج
 وما زاد على المرة فمكروه . وهذا أيضا وقتان : كالحج زمني ومكاني . (أما
 الزماني) لغير محرم بالحج في أول العام ، إذ لا يصح له لإحرام بالعمرة
 إلا إذا فرغ من طواف وسعى وغير ذلك . (والوقت المكاني) للعمرة
 سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى مع أركان الحج .

شروط الحج

شروط الحج أربعة : الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، والاستطاعة . أما
 الإسلام فشرط صحة فقط . والحج يثبت بحضور جزء من بيته الحر

(١) الحج : لغة القصد ، واصطلاحا : عبادة يلزمها الوقوف بعرفة
 ليلة عشر ذي الحجة .

بعرفة ، ولا يصح الحج والعمرة من كافر . أما النصبى ، ويحرم فيه حرم
لوى أو الألب عليهما ندبا إذا كان موجودا . ويأذن الولى "نصبى" المميز
بالإحرام ، وكذا العبد : أى الرقيق يأذن له سيده ، والزوجة لا يجوز
إحرامها إلا بأذن زوجها ، فإن أحرم النصبى بغير إذن وليه . وبعد تعير
إذن سيده . وأدراؤه بغير إذن زوجته . فعلى العبد والمراة التقضاء . حاللا
مع حجة الإسلام ، بخلاف النصبى فلا قضاء عليه إذا منع ، ويلقى
أولى "نصبى" أو غيره التلبية ، فإن لم يقدر باب عنه فيها . وثاوى أيضا
أن يحضر النصبى وغيره المشاهد المطلوب حضورهم فيها عرفه ولمدلة
وغيرها . ولا يقع الحج فرضا إلا للحر البالغ العاقل أما النصبى والعبد
وغيرهم ، فالحج في حقهم يقع نهلا . ولو بلغ النصبى أو عتق العبد ، رُد ذلك .
(أما لاستطاعة) وهى الشرط الرابع فتقدم قسمين : (أولا) لتكمن
من لوصول إلى مكة بالركوب أو المشى بر أو بحر ، ولو كان فيه مشقة ،
لأن لعدة في السفر التعب . (ثانيا) الأمن على النفس والمال من محارب
وعاصب . فلو كان المانئ الذى يؤخذ من مسامر للحج لا يضر ، فلا
يسقط الحج بخوف أخذ من . إلا أن يرجع الآخذ لأخذ ثانيا بم
يكون فيه ضرر . فإن خاف ذلك سقط وجوب الحج . ويجب الحج
ولو بلا زيادة ، ولو لم يجد ما يركبه . ويقوم مقام الزاد الصصة الكافية
كالخلاقة والحياطة والبيطرة والحمل بالأجر وغير ذلك ، ويقوم مقام
ما يركبه شئ ، لا شراد أو الجماعة ولو كان التماذر على المشى 'عمى' ،
سوء همدى نفسه أو بما يقوده ولو بأجرة يتقدر عليها ، أو يقدر على
الوصول بشئ شئ باع من ماشية وعقار وغيره ولو بصح بعد أداء
الحج فقير . ويجب عليه الحج ولو برك ولده أو من تنزله نفقتهم فقراء .
لأن أمره وأمرهم موكلون إلى الله تعالى . وإذا كان ضعيف الإيمان وطس
شدة حثيتهم أو هلاكهم أو غير ذلك فلا لزوم لحجه . ومع

شروط الاستطاعة وتحققها يراعى حق المرأة التي لها رغبة في الحج ألا تسافر
بلا ومعه روح أو محرم يكون نفس أو رضاع أو رقيقة رصبت به و هو
رحلاً و وكـ الحج عليها فرضاً ، لأنه لا بد لها من الروح أو محرم
في سفره وإلا مع الحج ومقط . ولا تصح المساة في الحج في عرس
وشئ عن أحد مطلقاً إلا إذا مات أو أوصى فتصح مع لكرهة لأنه عمل
بشي لا يفصل النيابة .

أركان الحج والوقت المكافئ له وللعمرة

أركان الحج أربعة : الإحرام ، والسعي بين الصفا ومروة ، والوقوف
بعرفة ، وطواف الإفاضة . (فالركن الأول للحج : الإحرام) ويبتدئ
وقته الزمان من أول ليلة من شوال كما سبق أما الوقت فكافئ ويسمى
الميلت بالإحرام . فأهل مكة والساكنون بها يحرمون في أي مكان منها ،
ومثلهم من مسرلم في الحرم خارجها كأهل منى ومزدلفة . أما غيرهم من
أهل الآفاق كأهل المدينة ومن يأتي من ورائها فيحرمون بالحج والعمرة من
دى الحليفة (١) بضم الحاء وفتح الهمزة أما الجمجمة (٢) بضم الجيم
وسكون الحاء فلاهل المغرب والمغرب والروم والشام . ويسمى (٣) بفتح
ياء ولام لأهل اليمن واحد . وغرد (٤) بسكون الزاء لأهل نجد . ودت

(١) حبيمة أبعد المواقيت من مكة على عشر أو تسع مراحل منها .
ومن مدينة على سبعة أو ستة أو أربعة أميال . ومنها بئر تسيب لغوم
شر عن

(٢) الجمجمة قرية خربة بين مكة والمدينة ، أصلها نهرود ، على بعد
خمس مراحل من مكة وتنازل من المدينة وصيت حجمة لأن نسيب أحفدها

(٣) بلغم . جبل من جبال تهامة على بعد مرحلتين من مكة

(٤) هرب تلقاء مكة ، على بعد مرحلتين منها .

عرق (١) كسر العين وسكون الراء للعراق وخراسان وخراس وشرق
ومن وراءهم أمم المصري فيقانه رابع وهي تحاذي الحجة . فمن يسافر
سحر السويس منه تحاذي الحجة . وعليه أن يحرم من سحر قبل
وصوله إلى حجة . وإذا أراد مصري المرور من طريق غير طريق الحجة
وحج عليه أن يحرم من ذي الحليفة كغيره . ومن تعادى بيعة من
غير الحرم يرجع وحوا ليحرم منه . قال دخل مكة لم يلزمه الرجوع ،
وعليه دم لتعديته للبيعات . أما إذا لم يحرم ولم يدخل مكة رجع البيعات
وأحره منه ولا دم عليه . (الركن الثاني . النسي بين الصفا والمروة) وهو
سبعة أشواق . يبدأ بأولها من الصفا . ويحتم بالمروة ، فإن بدأ من المروة
لا يحسب ما بدأ به . وشرط صحة هذا الركن أن يتقدمه طواف ، سواء
كان تصوف وجبا كطواف القدوم أو ركنا كالأفاضة ، فإن قدم النسي
من غير أن يقدم طوافاً لم يعتد به . وجب تقديم النسي على الوقوف بعرفة
بأن يحمله عقب طواف القدوم إن وجب عليه ، وله أن يؤثره عقب طواف
الأفاضة . ووجوب طواف القدوم إن أحرم بالتحج مردداً أو قارناً من الحل ،
أو كان بيته حرج الحرم أو مقبلاً بمكة وخرج لتحل لقرنه أو ليقبته
هنا كنه . إن لم يحشر طواف التحج بالقدوم . فإن خشي فواته وجب
عليه تركه لإتيان به . ويستغنى لإدراك التحج ، وهشله الخائض
ونفسه . ونسعى عليه وغيرهم إذا استمروا على عذرهم . (الركن الثالث :
الوقوف بعرفة) ويكون ليلة النحر : أي ليلة العاشر من ذي الحجة . فلو
احتجب في هلال ذي القعدة ووقف الحاج بعرفة في اليوم التاسع من
ذي الحجة وفي اعتقادهم أنه اليوم العاشر أجزاءهم . وهذا بخلاف
حشبه بنسوم الثامن أو الحادي عشر فلا يجزئ . ويكفي في الوقوف
بعرفة مرة من الليل ولو ماراً مع علمه بأنه عرفة ونوى الحضور به مطمئناً
(١) قرية خربة ، على بعد مرحلتين من مكة .

قامت أو حالسا أو راكبا . وإذا أراد الحجاج المسير من عرفة وحج عليهم أن يستقروا بعد العروب بقلوب سجدتين . (الركن الرابع طواف الإفاضة) وفعله سبعة أشواط بالبيت بشروطه وآدائه . ووقته من صبح محر يوم نحر . إذ لا يصح قبله . ويكون : أى طواف الإفاضة بعد رمى جمرة العقبة والنحر والحنق . فإن وطئ بعد الإفاضة ولم يحق فعليه دم . أى هدى ، لأنه لا يحل له ذلك إلا إذا حلق ، وأيضا لو أحرى لحق ببلده ، ولو كان سهوا فعليه دم ولو قربت بلده . أما الوقت المكي فيقتل بعمره لمن تمكة ولها وللحج معا فالحلق ، ليجمع في إحرامه بين الحلق والحرم ، إذ هو شرط في كل إحرام . فمن نوى العمرة من غير أن يقرها بالحج صاف بالبيت سبعا ، ويسمى بين الصفا والمروة أيضا سبعا على ما مر في باب الحج ويؤحر الحلق بعد ذلك . ومن نواها مع الحج فلا يعيد صوف الإفاضة والسعى .

واجبات الإحرام

يجب بالإحرام على الذكر التجرّد من لبس الخيط بخيطة كالقميص والسرّوال وغيره . أما الأنثى فلا يجب عليها التجرّد من لبوس : بل عليها أن تنجرّد من كل مصوح كالأساور وسبائك دكر ذلك إن شاء الله تعالى في باب محرمات الحج . ويجب على المحرم أيضا ذكر وأتى التلبية ، ويجب وصيها بالإحرام . فمن ترك التلبية أو فصل بينها وبين الإحرام بفاصل فعليه دم . وعلى الرجل كشف رأسه ولا يضع عليها ساترا ولو طيب أو عرجيا كما سيأتى في محرمات الإحرام .

سنة الإحرام

يسنّ للمحرم أن يغتسل قبل أن يحرم ، ولا يضرّ المحصل بين غسل

والإحرام كأن شدّ راحلته أو يصلح حاله؛ وأن يلبس الإزار بوسطه وإرداء على كتفيه . وأن يصلي ركعتين؛ وتكونا بعد الغسل وقبل الإحرام ، وتعرض بحريء عيها . وأن يلبس في رجله نعلين . ولا دم في ترك السن . أما الواجب فقيه الدم كما سبق . وعلى الراكب أن يحرم إذا استوى على ظهر دابته ، والماشي إذا مشى .

مندوبات الإحرام

يسبب للمحرم قبل إحرامه إزالة الأوساخ بالغسل . وأن يقصّ أظفاره وشاربه . ويحلق شعر رأسه إن كان يحلقها ؛ وينتف شعر إبطيه ، ويحلق عانته يستريح من الأوساخ وغيرها وهو محرم . ويندب له بعد الإحرام أن يقتصر في التلبية على : لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك . ويندب له أن يستأذنه في القيام والقعود والصعود والهبوط وإرحيل والحطّ والرفقة من نوم أو عصة ، وعند ما يلاق رفقة به يأتي بها لأهبا نعي عن التحية . ويندب له لإتيان بها بمتوسف صوته ، فلا يرفعه ولا يخنصه . ويلبي ويوصل إلى أن يدخل مكة . ويندب لدخول مكة أن ينزل بطوى (١) ويندب غسل بها للحوادث به بخلاف الحائض والنساء فلا غسل عليها . لأنها لا يمكنها لطواف وهي حائض أو نساء . ويندب دخول مكة بالهار . ويندب الدخول من كداء (٢) ويندب الدخول من باب بني شبة ، ويعرف الآن بباب السلام . ويندب حروجه بعد قضاء نسكه من كداء (٣) . ثم يشرع

(١) طوى : بضحاء متسعة يكسّتها جبال قرب مكة في وسطها نثر

(٢) كداء : بفتح الكاف . هو اسم طريق بين حبين فيه صعود

وهبوط ، يهبط بها على المقبرة التي بها خليجة أم المؤمنين رضي الله عنها

(٣) كداء : بضم الكاف مقصور : اسم لطريق يمرّون به .

في طواف التمدوم . وعند شروعه فيه يقطع التلبية حتى يطوف ، ويؤدى طوافه ، وحول أيقع وأجا . فإن نوى بطوافه نفلا أعاده ، وفي لإعادة تسميح لأنه لم يأت بالواجب . فإذا خاف بالاشتغال بالإعادة فوت الحج برز لإعادة الطواف والسعي . ويعيد السعي بعد الإفاضة . وعيه به بنوت التمدوم . فإن أعاده بأن لم يأت به بعد إعادة الإفاضة . أعاد الإفاضة ما دام بمكة ، فإن تباعد عن مكة قدم كما سبق . وفي طواف صوف التمدوم يعود للتلبية بعد قرائه من السعي ما دام بمكة أو بالمسجد الحرام . ويستمر على ذلك لرواحه لمسجد عرفة ، فإذا وصل لمسجد عرفة وكب وصوه فيها وقت الزوال لى إلى الزوال . فإذا رأت الشمس قبل وصوه نوى أن يصل . ويستمر على التلبية حتى يصلى الظهر مع العصر ليتوجه للوقوف بعرفة مع الناس ، ويقف متضرعا مبتهلا بالبدء وجلا حائل ، رجيا منه القبول ، هذا بمن أحرم بالحج من غير أهل مكة . أما من بمكة سواء كان من أهلها أم لا ، فإنه يحرم في أى مكان منها كما سبق . ويسبب له أن يحرم بالمسجد الحرام في موضع صلاته ويأبى وهو جالس . ويندب للآفنى المقيم بمكة كائنصرى للمجاورة . إن أرد لإحرم ومعه سعة من الزمن إذا وصل ليقاته بالحجعة أو يحرم منه ، فإن ضيق الزمن ولم يخرج فلا شئ عليه

شروط صحة الطواف

من شروط صحة الطواف فرضا أو نفلا : أن يتطهر من الحدث والحث كما للصلاة ويستتر العورة . وأن يجعل البيت عن يساره وقت طوافه ولا يجمعه تجاه وجهه أو ظهره ، وأن يخرج بدنه عن الشاذوران (١) وأن

(١) شاذوران : بمنح النذان وسكون الراء . بناء من حجر قصير يمين عن سبيل ملصق بمحائط الكعبة . به حلق من نحاس يلبس بها بعض نعوم . كأنهم يعبدونها فيفسد طوافهم .

يجرح أصابعه عن الحجر (١) وأن يكون مسبعة أشواط من الحجر
 من الحجر ، وقد شكّ فيها نبي على الأقل "إن لم يكن مستكبر فيبي" أي
 لأكثر ، وأن يكون داخل المسجد فلا يجزئ خارجه ، وأن يكون
 متوابعاً لا يوصل إليه بفاصل . فإن فصل كثيراً لحاجة بدأً ثانياً من أوله
 ووصل ما فعله . وإذا أقيمت الصلاة لرتب وكان قد صلاه مع جماعة
 فلا يقطعها . أما إذا لم يصلها أو صلاها متترداً قطع طوافه وجوباً ، وقد
 حصل له رخصة في أثناء طوافه فيكمل طوافه بعد غسل يده . ويجب
 في طواف أن يبدأ من الحجر الأسود ، ويجب له المضي بقدر عليه .
 أما ركوب أو انحناء فيدومه دم . وهذا لعبر العاقر ، أما لغيره فلا
 دم عليه .

سنة الطواف

تقير الحجر قبل الشروع في الطواف ويكون بلا صوت ، وفي
 لأزدهم يمسح بيده أو يعود إن لم يقدر باليد ، وبعد لمس باليد أو
 يعود يضع يده أو يعود على فمه بلا صوت مع التكبير . وأن يستمر لركن
 يعني في أول شوط يضع يده اليمنى عليه ويضعها على فمه . ويسن
 رحل : وهو الإسراع في المضي دون الجري في الأشواط الثلاثة .
 وهذا أحرم بحج أو عمرة من الميثاق ، وإلا بد . ويسن الدعاء بما
 يحبه ، ولأولى له أن يدعو بالدعاء الآتي وربما آتاه في ندب حسبه وفي
 لأخرة حسنة وقنا عذاب النار . اللهم إني آميت بكتابتك الذي أرسلت ،
 وبنيك الذي أرسلت . فاعتر لي ما قدمت وأجرت .

(١) الحجر . يكسر الحاء وسكون الجيم . حجر إسماعيل عليه السلام

سنة السعي بين الصفا والمروة

وما يندب لهما والذهاب لحي

يسن لمن يسعى بين الصفا والمروة أن يصلي ركعتين طواف ، وأن
يقف حجر لأسود قبل التفروح له ، وأن يصعد الرجل على الصفا والمروة ،
وتصعد المرأة مثله إذا حلا المكاد من الرجال . وإلا وقعت أسنهما
ويسن له أن يسرع في المشي بين العمودين الأحصريين ملاصقين
بحدود مسجد ، ويكون الإسراع أقل من الجري في دهبه من الصفا إلى
المروة ، وعند ما يعود أيضا إلى الصفا . ويسن له الدعاء بهما سواء صعد
عليهما أم لا . وقف أو جلس . أما ما يندب للسعي فشرط صحة الصلاة
من طهارة وستر عورة . وشبه المندوب الخروج من مكة لحي ، ويقف
له يوم التروية . وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ، ويكون بعد لزول :
أي قبل صلاة الظهر بقدر ما يصل لحي ويدرك بها الظهر قبل العصر ،
وأن يقصر الصلاة ، ويندب له أن يبيت بها : أي بمكة (١) . ويندب
له أن يسير لعرفة بعد طلوع الشمس . فتكون الصلاة التي صلاها في منى
الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصبح اليوم التاسع ، وهذه السنة
متروكة الآن

ما يسن فعله في الوقوف بعرفة وما يندب

يسن للخطيب في الوقوف بعرفة بعد الزوال خطبتان ، يعلم المحتج
فيهما مسكت الحج بعد الحمدلة والشهادتين . وتكونان قبل صلاة الظهر
من اليوم التاسع من ذي الحجة ، فإذا فرغ المؤذن من أداء الظهر
والخطيب جلس على المنبر . يسن للخطيب بعد الفراغ من الخطبة جمع
الظهرين جمع تقديم لكل حاضر ، إلا أهل عرفة . ويسن القصير

(١) منى بطحاء يترك بها الحجاج في الأيام المحدودات

فيهما ، وأهل عرفة أيضا لا يقصرون . وتكون صلاة العصر بعد الظهر
 نداء من غير نعل بينهما : ومن فاته الجمع مع الإمام يجمع
 في رحله . أما ما يندب فالوقوف بجبل الرحمة (١) بعد صلاة الظهر
 بوضوء ، وليس الوضوء واجبا . ويندب الوقوف مع الناس . لأن الجمع
 فيه زياده رحمة وتقوى . ويندب الركوب وقت الوقوف بعرفة . وتقيم
 على سبيل . ويجلس للتعبد . ويندب اندعاء عما يحبه من حيرى لسيا
 والآخرة مع الخشوع والإبتهاج إلى الله تعالى . لأنه أقرب الإجابة ، كل
 ذلك للغروب . ثم ينتقلون من عرفة إلى المزدلفة .

ما يسن فعله في المزدلفة

وما يجب فيها ، وما يندب

يسن قصر العشاءين لجميع الحجاج إلا أهل المزدلفة فيتمون ، فأهل
 مكة والمزدلفة وعرفة كل منهم يتم في محله ، أما غيرهم فيقصر كما سبق .
 فد صليت المغرب والعشاء قبل الدخول في المزدلفة نذبت لإعادة
 في المزدلفة لهما . ومن انفرد ولم يقف مع الإمام فيصل كل وقت في وقته
 انغرب بعد المغرب . والعشاء بعد الشفق . وتكون الصلاة قصرا .
 أما ما يجب في المزدلفة فالتزول فيها بقرحط الرجال وصلاة العشاءين ،
 وأن يتدرب شرب من أكل وشرب ، فمن لم يزل فعليه دم . ويندب بياقه
 به . وأن يرتحل منها بعد صلاة الصبح قبل أن تعرف أنوحوه . ويندب
 له انوقوف ، لشعر الحرام (٢) : محل يلى المزدلفة جهة منى . ويندب

(١) جبل رحمة . مكان معلوم شرقي عرفة عند الصبح حرت لعصام .
 وهناك قبة تسمى العوام قبة أبي آدم .

(٢) الشعر الحرام : هو جبل في آخر المزدلفة يقال له قرح سمى «شعر
 لإقامة شعائر فيه : أى الطاعات ومعالم الدين . والحرام معناه
 يحرم منه لصيد وغيره ، كقطع الأشجار لأنه من الحرم

استندب سبب بالدعاء بالمغفرة . مع الشاء على الله الوقت الإسرار . ويسب
 الإسراع في المشي ، وإن كان راكباً يحرك دابته وذلك من محرم (١)
 صفة الله وفتح الحياء وكسر السين . ويندب الرمي بالحجارة عقبة حين
 وصوله ها ، ينقطع سبع حصيات من المزدلفة ويكون بحجمه القوة أو نحوه
 لا صغر ولا أكبر كما سنأتي في باب الرمي إذ شاء الله . ولا يكسر حجراً
 كبير يرى منه ، بذلك مكروه . ويندب له أن يتابع الرمي ، خاصة ، وأب
 لا يخصص بين بكلام . وأن يكبر عند رمي كل حصاة بأن يقول : الله أكبر . وإذا
 رمي الحدر سب له دح المدي والخلق . وإلا فكل منهما واجب . ولقد
 أجمع علماء سبب على ما يفعل في يوم النحر ، وهو : رمي وشجر
 ثم لخلق ثم لإفصة ، إلا أن ابن الجهم من أئمتنا استثنى الخلق فقد :
 لا يحنق حتى يصف ، وعرضه أن يكون الخلق بعد طواف الإفاضة . ويسن
 للسرأة أن تقصر . أي تقصر من شعرها فسر الأعملة من الأصبع . أما
 الرجل فيه أن يقصر أو يخلق . وأولم يكن في رأسه شعر ، لأن الخلق
 عبادة تتعلق بالشعر ، فتنتقل للشدة عند عدمه . كما مسح في وضوء .
 أم من رأسه ألم ولا يقدر على الخلق أهدي . ويندب الخلق قبل نزول
 إن أمكنه ذلك . فإذا رمي حرة العقبة (٢) ونحو خلق أو قصر . ول من معه
 مكة يطواف صوف الإفاضة . ولا يصلح العيد بمنى ولا بأب مسجداً الحرم
 لأب لا نصب منه ، إذ لا عيد على حاج

المندوب فعله في طواف الإفاضة

- سبب سبب في طواف الإفاضة أن يطوف بردائه وإرادته ليجتمع أركان
 (١) محرم . وأدين المشعر الحرام ومعنى
 (٢) عقبة . صخرة عظيمة . وهي أول بناء بالنسبة للآتي من مكة .
 يلزم سبب ترى عنها الحصيات . وهو المسمى بجمرة العقبة . وهي آخر
 سبب . خمسة للآتي من مزدلفة .

الحج كله هما . ويندب في طواف الإفاضة أن يكون عقب الحلق من غير تأخر ولا تعذر . كقضاء حاجة . فان وطئ بعد طواف الإفاضة ولم يحلق ، قدم كما سبق . فاذا فرغ من طواف الإفاضة وذلك يوم النحر رجع إلى منى بمبيتها . ويندب له التهور ، فلو كان يوم النحر يوم الجمعة وقف فيه طواف الإفاضة فلا يصلى الجمعة بمكة ، وقد رجع بمبيت منى يرى بعد يوم النحر في الثلاثة أيام التي بعده كل يوم لحشرت ثلاث ، وفي كل مرة سبع حصيات . فيكون مجموعها في ثلاثة أيام إحدى وعشرين حصاة يرى أول مرة بالتى تلى مسجد منى . وبأى بالثانية وهى الوسطى . ويحتم بحجرة العقبة . ووقت أداء الرمي من وقت الزوال معروب ، فان قدّم الرمي على الزوال لم يعتد به .

شروط صحة الرمي وما يندب فيه

يشترط في صحة الرمي . أن يكون محر لا بطين ولا بمعدن . وأن يكون في قدر القولة أو النواة كما سبق . ولا تجزئ صخرة حدا كالحمصه والكبيرة جدا ، ولا يشترط فيها الظهارة ، وأن يكون الرمي بالسبابة والإهم . فلا يجزئ فيه لفرح ولا الوضع على الحسرة (١) ، وقد وقعت الحصة على شق النساء أحرأت . وعلى الرمي أن لا يجوز موضع الرمي أو دونه . وإن وصلت إليه الحجرة أحرأت . وأن يرتب الحمرات بأن يبدأ بالأول وهى التى تلى مسجد منى . وبعدها الوسطى ثم العقبة ، فان قدم حقة أو الوسطى أو ترك حصاة أو أكثر من بعضها أو من الجميع لم يجزئ . وعليه أن يكمل ما تحققه . أما إذا مكس بأن ساء حقة أو وسطى فبعد الحقة . لأن رميها باطل لفقد الترتيب ، ووقت الرمي لا يعوت إلا معروب اليوم الرابع . ويندب في رمي حجرة العقبة وهو أول

(١) بحجرة - أى النساء وما حوله المخصوص برمي الحمرات .

يوم الحر أن يكون من طلوع الشمس إلى ما قبل الزوال. وتأخره نروا
مكره غير عدو كأم مرض. ويندب رى غيرها قبل الظهر ودحوى نروب
سوط صحة روى في الأيام الثلاثة. ويكون قبل الظهر كما سبق. وأن يكون
متوصلاً. ويندب له الوقوف إثر الجمرتين الأولى والثوسى لله عاء وشاء
على الله. جمره العقة فلا يقف لها بل يرميها وينصرف يصلي محلها.
ويندب امرؤ بعد رى حمار اليوم الثالث. وهذا لغير المستعجل. محصب (١)
يصلي بها أربع صلوات: الظهر والعصر والمغرب والعشاء. كما فعل النبي
صلى الله عليه وسلم

طواف الوداع وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

يندب صوف الوداع. ويكون لكل خارج من مكة. أم لمردد
في لمحبوب لبيع فاكهة أو نحوها فلا وداع عليه. ومثله من حرج
دون روقيت فلا وداع عليه أيضا. ومن بوى طواف الوداع مع الإفاضة
والعمرة حصص على أبوابها كتحتية المسجد تؤدّى مع الفرض. ومن فعل
طواف الإفاضة ومكث بمكة لعمل أى شغل. فلا يطأ بها. أما
زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهي من أعظم القربات. لقونه
عليه الصلاة والسلام فيما روى عن ابن عمر من حج مرار فمرى كان كمن
زارى في حبات. ويندب إلا كثر من الطواف بالبيت ليلا ونهار لمن
استضع وعده ما يخرج من المسجد يخرج بظهوره ووجهه ليست. وفعل
غير ذلك من فعل الأعاجم.

محرمات الإحرام وما لا يجوز فعله للمحرم

محرم على كل ذكر ولو صليا محرم بالإحرام محج أو عمرة. والخطاب

(١) محصب. أم لبطحاء خارج مكة.

من خصوص الصبي لوليه ليس تخيط بجميع جسمه - ولا بأى عضو من أعضائه كبـ ودخل وأصبع ورأس . سواء كان مخيطا بنسيج أو حبة أو معفود من أصرعه بأررار أو مربوطا بحزام ، ومثل الملابس ما كب مصوع كحذام للرجل والأساور للمرأة . ويحرم عليه ستر وجهه ورأسه بأى ساتر ، كصين أو عجين أو غيره . ولا اليدين إلا الحفا ونحوه انقصوع من أسننه أى من حاب كحميه سواء قطعه هو أو غيره ، وهو ، يسمى بالنعل أو غيره .

ما يحرم على المرأة وهى محرمة

يحرم من المرأة حرّة أو أمة ولو صغيرة - والخطاب لولها - ما يحرم على الرجل ، بخلاف اللابس والحذام فيختصر لها . ومن خصوص ستر وجهها بخمار أو منديل محرم عليها أيضا . إلا من الفتنة ، وهى تعلق قلوب الرجال بها فلا يحرم ، بل يجب ستر وجهها . ويكون الستر على نوحه من غير ربط برأسها ومن غير غرز بابة أو ديس ، بل تسدله على وجهها وتجعله ككثام . وتلقى على رأسها طرجه من غير غرز كسقي ، فان فعلت شيئا مما ذكره فعليها التديّة ومثلها الرجل

ما يجوز فعله للمحرم

يجوز للمحرم أن يستظلّ ببناء : كحائط ، أو سقف ، أو حيمة ، أو شجرة ويجوز له اتقاء الشمس أو الريح يده ، وألا يصفقها عليه بحيث يوصفقه بعد ساترا . وله أن يتقى البرد والنظر عن رأسه من غير أن يلبس ، يدفع من ثوب أو غيره . وإليه أولى ويجوز له الدخول في الحيمة لعذر أو غيره . أما ان يظلل بثوب يرفع على عصا كال مظلة فلا يجوز . ولو فعله فيه التديّة ولا يجوز له أن يحمل على رأسه ما يحتاجه كالقمة

أو مراءه أو غيرها لحاجة : فلو فعل ذلك فعليه التذية لم وحده ما يحمله
به من غير آخر ، فإذ لم يجد من يحمله ولم يجد أحرا لحمله حملها ، إذا
كانت . أما إذا كانت نغيره أو لتخاره فقها التذية ويجوز به أن
يشد على وسطه ما يسمى النوار وبالكمر لوضع النغرة فيه ويجوز له
دس بشخص (الزرق) أن يكون به تقود يمتنها على نفسه وعيه ومن
يتعه . (ث) أن يكون مشدودا على حلقه : أي جسمه لأعلى رر
أو غيره . من كان حائيا من النغرة ، أو ما فيه للتجارة ، أو يحمله لغيره ،
أو ربطه على غير حلقه . فعليه التذية . ويجوز له أن يبدل ثوبه الذي
أحرم فيه بثوب غيره وأولئكم ويجوز له أيضا بيعه ولو لقميل به .
ويجوز عسه أيضا بالماء لا الصابون ونحوه . فلو غسله بالنص بول لا يجوز
به . ولا شيء عليه في قتل قملة أو ارغوثا . ويجوز له إن كان يحمله دمل
أو حرج إخراج ما فيه وجاز له أن يخذ ما حفي كظفهر ورأسه . ويكون
أق حشبة من قتل قملة ونحوها ، أما ما ظهر من جسمه فيحكه من غير
أن يكوب فيه قملة . والعصاة لا تجوز ولو لصورة كان عصب حرجا أو
دملا ، أو ربط رأسه . فلو فعل ذلك فعليه التذية ومثل مصابة وضع
قطعة من قطن وضعها في آذنه أو وضع قرطاسا على صدغه بسبب صدع
ففي ذلك أيضا تذية ، وإن كان لصورة .

المكروه فعله للمحرم وغير المكروه

وما فيه التذية وما يحرم

يكره محرم أن يصح وجهه لاحدة على وسادة ونحوها ، وشتم
الطيب كالورد والريحان والسمين وغيرها ، بخلاف مسها فلا كراهة .
ويمكث بمكان فيه الطيب ، أما استصحابه بصندوق أو خرج فكروه وإلا
حرم . ومن المكروه أن يجتمع من غير عذر ، وعليه نقص ، لعدم

وغير عذر ونعمان الرأس في ماء وتجيئها بقوة خوفا من قتل دواب ،
 ودم يحصل شيء من قبل اللعاب فيحوز . ويكرر نه النظر في مرة خوفا
 من أن يرى شيئا في صورته فيزيله . ويحرم على الذكر والأنثى دهن شعر
 ومحية ودهن الحسد لغير علة ، أما لصورة هياح ، ونهدي يد ندهن
 بقطيب مصه . والدهن الغير مطيب لغير ضرورة فيه الفدية ولو كان
 في تكب أو الرجل . أما للضرورة فلا فدية ولو كان في تكبير أو
 تقديس . ويحرم أيضا على الذكر والأنثى قصر أطراف اليدين والرجلين
 لغير عذر ، وقصر الشعر أو حلقه أو نفضه . وإزالة الأوساخ من سائر الجسد
 أيضا . أما إذا تسقط شعر من رأس أو حية بسبب النوصه أو نفس أو
 غيره فلا شيء . ويحرم عليها مس الطيب ودهن أي عضو به ، ولا
 تسقط الحرمة بلذهب ريحه وإن سقطت الفدية ولو كان في صدم أو
 كحل أو مسه ولم يعلق به . أما إذا طح في طعام ولم يبق إلا أثر قليل
 من ريحه أو لونه ولو صبح القدم كالزعفران فلا حرمة فيه ولا فدية .
 ولا شيء عليه أيضا إذا استصحب أو حمل قارورة مسدودة سدّا محكم بها
 طيب وأصاب طيب ثوبه ولو قل أو كثير . إنما يجب عليه نزع الثوب
 بلدى أصابه لظف فيحصل بدمه بحوصابون . وإن تولى في نزع الثوب
 ففدية . وإن تولى في نزع الثوب إذا أصابه طيب كثير لم يبق على
 كعبه . وإن تولى في برعه فالفدية . ويحرم في نزع اليسير منه إذا كان
 للضرورة . ومن كسر طعنا أو أزال ما به من الألم لم يكن له شيء
 عليه بخلافه . إذا قلعه عبثا أو ترها فعليه حصة من طعام بعصيه مقبر .
 ومنه من رز شعرة أو أكثر لعشرة لغير إزالة الأذى فعليه أيضا حصة .
 ومنه من قتل قملة أو أكثر لعشرة . وأيضا لو ألقاها في الأرض فعليه
 أيضا حصة . أما إذا قلم أكثر من ظفر مطلقا أو أبك من الشعر أكثر من
 عشرة مطلقا ، أو هل أو ألقى أكثر من عشر قملات بإداة أدى أو غيره

فقدية في ذلك . ولا شيء على من طرح في الأرض برعوث أو غيره من يعيش في الأرض ، ومثله الدود والتمل وغيره إذا لم يقتله . أما إذا أُرث تفرص أو الحمر عن حمله ففيه حصة . ولا شيء أيضا على من دخل الحمام بحيث لا يملك فيه . فإذ مكث وأزال العرق شيئا من النجس أو ذلك نفسه هو فعليه الفدية .

أنواع الفدية وتأديتها

الفدية كبر عرفها الله سبحانه وتعالى . « صيام أو صدقة ، أو نسك » . وتقتض من المحرم بالحج بسبب أشياء حرم عليه فعلها : كالخضاء أو الكحل أو مشيهما مما سبق لعبر ضرورة . والفدية تكون واحدة ولو تعددت وهذا فيمن حلق رأسه وقلم أطايره وليس ثوبه وتطيب غورا دون تون ، فعليه بتجميع فدية واحدة والمراد بالصور اليوم والتراخي يوم ويئة . ومثل ذلك من لا قدرة له على دوام التجرد . فينوي الحج والعمرة ، ويبس قميصه وسرواله وسماته وعليه فدية واحدة . وإذا تراخي تعددت الفدية . أما تأديتها فعلى ثلاثة أنواع . شاة من ضأن أو معز ، ويشترط فيها ما يشترط في هدي وضحية . والإطعام يكون لست مساكين من غائب قوت ليلد التي يريد فيه إحراج زكاته ، يعطى لكل واحد مدّين . وخمسة ثلاث أصح . أما ثالث من أنواع الفدية فصيام ثلاثة أيام يقضي بأي وقت شاء ولو في أيام منى . أي ثلثي يوم النحر ، ويجوز له تأخير الفدية لسهه أو لعبها . أما الهدى فمطه منى أو مكة .

ما يفسد الحج وما فيه الهدى وغيره

يفسد الحج والعمرة إذا نزل من المحرم منى يجمع أم لا . سواء فعله نسي أو كرها في آدمي أو غيره . بالغ أو غير بالغ ، فإن وقع منه مذكر

قبل يوم سحر ، أو يوم النحر ، أو بعد أن تم سعي العمرة وفل خلق
 يرميه هدى لإفساده . ومن يلزمه أيضا الهدى ولا فساد عليه من ربه
 متى محرّد المظن أو التكر من غير استدامة ، ومثله من الهدى من غير
 ربح وقيل في التيمم فيلزمه الهدى . ولا شيء عليه في القبلة بعد التيمم . لأن
 من قبل الهداية . ويجب على من أفسد حججه أن يتم حججه أو عمرته كما
 يشتم صحيحا ، وعليه بعد ذلك القضاء ، والهدى في السنة الثانية . ومن
 أحرم بعد أن حصل الفساد لكونه ظن بطلانه فأحرامه الهدى يجدّه يكون
 فساد ، لأنه باق على إحرامه الأول . وإحرامه الهدى يحرمه في العام
 المقبل يكون نكسة لما وقع فيه الفساد ، ولا يقع قضؤه صحيحا إلا
 في ثلاث سنة . ويحرم على المحرم نفسه أو لغيره عقد نكاح سوء كان
 بحج أو عمرة .

صيد البر وما يجوز قتله وما فيه الجزاء

يحرم على من بالحرم وأولم يكن محرما تعرّضه لحيوان البر أو صطيده
 كالوز والثجاج ، ويدخل في ذلك الجراد وطير الماء والسمك ، بخلاف
 الكلب المستأنس . ولا يتعرّض لبيضه ولو كان من الطيور أو الحيوانات
 التي تألف للدار ، فإذا كان حيوان أو طائر مع مالكه وأحرم وهو
 معه أو دخل الحرم به وهو في قفص أو غيره وحسب عليه إطلاقه . وإذا
 كان طائر في بيت عند الإحرام فلا شيء عليه في ذلك . أما السمكة
 ومن عرس ومشهما من الحشرات وما يقرض الملابس والحية ولعقرب وبرسور
 صغيرا أو كبير . والحدأة والغراب مما يفسد فيجوز قتله إن حاف شره .
 وأيضه الأسد والثعلب والكلب العقور والفهد والثمر فيجوز لتعرّض له
 في صهر منه الإيذاء ؛ بخلاف صغيره فيكره قتله . ومن قتل حيوان بريّا
 من غير أن يكون مؤذيا متممّا أو خطأ أو نسيانا وكان محرما أو بالحرم ،

أو كان حاملا بالحكم . أو كان جاثعا يباح له أكل ميتة ، أو سكون
 حيوان بمصايد ، أو رمي مهما أو حجرا فصاده السهم أو الحجر في الحرم
 أو خارجه والضير في طريقه للحرم . أو كانت الإصابة بالحرم كل
 دنت فيه خروء . وإذا أرسل حل كله لصيد حل فنعى نكبت الصيد
 ودخسه حرم ثم أخرجته وقتله فعليه الجزاء ولا يؤكل . ومثله إذا فته
 في الحرم ويكون ميتة وعليه الجزاء أيضا . أما إذا صده نكبت قبل
 دخوله الحرم فلا جزاء ويؤكل . وعلى ذلك فالصيد في حرم أو من
 الحرم أو من بالحرم غير ساكنيه لا يجوز . وما يصاد كالحمام والحوء
 لا يؤكل لأن ميتته وبصه وقشره وجميع أجزائه نجسة . والسكان الحرم
 فيجوز لهم إدخال الصيد في الحرم ودخه به . وأكله يجوز لكل أحد .
 وكل يحرم ما يصاد في الحرم الحرم وغيره يحرم قطع ما بنت في لأرض
 بنسبه كشجر الطرفة والعيلاء والنسلم وغيره ، إلا الإذخر بكسر هـ مرة
 وسطى وفتح الحاء ، وهو بنت كافغناء طيب الرائحة . والنساء ، والنسوك
 والعصا ، ويكون القطع ضرورة . أما صيد حرم المدينة فيحرم أكله ،
 وقتله ولا جزاء فيه . ويجوز للمحرم صيد البحر ولا شيء فيه

جزاء الصيد والحكم فيه

حرام الصيد وهي تشدية يحكم بها ذوا عدل . فلا يكون في الفتوى
 واحد ، ولا يكون الصائد أحدهما ، ولا بدّ فيها من العدة . ولا يصح
 حكم كراه أو عذر أو غيره . وأن يكون العدلان قتيين عدلين بقيمة ما قتل ،
 يحكم به بحسب قيمته ، ويكون ما يحكمان به بخزئ في الأصحية
 في سلامة ونسب . وعند اختيار المثل يدسح في منى أو مكة . أم
 في غيره فلا بخزئ . لأنه يصير في حكم الهدى . وتصح لقمة طعاما
 من علب قوت أهل البلد الذي يخرج فيه . وتعين القيمة وإلحاح

عنصر تطف ، ولا تحزى اندراهم ، ولا يجزئ أكثر من مد ولا أقل
 ويعطى سكين . فإن لم يجد طعاما جاز صوم يوم لكن مد في أي
 مكان شاء في مكة أو غيرها . وفي تلف الحيوان كاشعة مدته في قدر
 النعمة وصورتها . وفي القليل مدته مسامين . وفي حمار الوحش وشره بقرة
 وفي صبيح وذهب شاة . وفي حمام مكة ويمنعها والحرم شاة أبيض بلا حكم
 فإن عجز عنها صام عشرة أيام . أما الخمام في غير مكة والحرم فممنه
 طعم .

ما يجب فيه الهدى

يجب هدى ترك واجب في الحج أو العبرة : كأن ترك شربة ، أو
 الوقوف بعرفة ، أو لم يرم الجمار ، أو لم يزل بالردلة ، أو لم يبيت بمنى
 في أيام التحريم . أو لجماع أو غير ذلك . ويلزم الهدى بمنى بشرط
 أن يقف به بعرفة ليلا . ولا يجزئ ما اشتراه بمنى ودفعه بها ، وأن يدفعه
 نهر ، أو دابة أبلأ . أو قبل طالع الشمس ، أو قبل نحر الإمام
 لا يجزئ . ومن فاته الوقوف بعرفة هديه فحكمه بمنى ، ولا يجزئ في غيرها
 لفقد الوقوف بعرفة كما سبق . وحكم الهدى في السن وغيره كحكم
 الأضحية .

ما يذبح في الهدى ومن لم يقدر عليه وغير ذلك

يذبح فيه كثرة اللحم من إبل وبقر وغنم ، وإذا كان مقدّم على ذئبي
 أم من لم يقدر على الهدى ولم يجد من يقرضه ثمنه فيصوم ثلاثة أيام
 في حجت من وقت إحرامه إلى يوم النحر ، ويصوم بعد ذلك سبعة أيام
 في سنة . ويحرم على مقدّم الهدى أن يأكل من هديه إذ ندبه للمساكين .
 وأيضاً الهدية إذا لم ينو بها هدياً لم يأكل منها سواء ذبحها عكة أو غيره ؛

أو كان حمله بالحكم . أو كان جائعا يباح له أكل الميتة . أو لكون
حيوانا يصيد ، أو رعى مهنيا أو حجرا فصاده النهم أو الحجر في الحرم
أو خارجة وغير في طريقه للحرم . أو كانت الإصابة بالحرم كل
دنت فيه حرم . وإذا أرسل حل كلبه لاصيد حل ففتح الكلب الصيد
وأدخله الحرم ثم أخرجه وقتله فعليه الخراء ولا يؤكل . ومنه يد فتنه
في الحرم ويكون ميتة وعليه الخراء أيضا . أما إذا صاده كلب قبل
دخوله الحرم فلا جرم . ويؤكل . وعلى ذلك فانصيد في الحرم أو من
الحرم أو من بالحرم غير ما كنبه لا يجوز وما يصاد كالحمد ونحوه
لا يؤكل لأن ميتته وبيضه وقشره وجميع أجزائه نجسة ، إلا سكون الحرم
فيجوز ضم ، إدخال الصيد في الحرم ودخوله به . وإن كلبه يجوز لكل أحد .
وكل يحرم ما يصاد في الحرم حرم وغيره يحرم قطع ما نبت في الأرض
بنفسه كشجر نظرفة والغيلا والسلم وغيره ، إلا الإدحر بكسر هـ
لوسقى وفتح خاء . وهو نبت كخلفاء طيب الرائحة . والنس ، والسوك
والعص . ويكون القطع للضرورة . أما صيد حرم المدينة فيحرم أكله ،
وقته ولا جرم فيه . ويجعل للمحرم صيد البحر ولا شيء فيه .

جزاء الصيد والحكم فيه

جزاء الصيد وهي التقديرة يحكم بها دوا عند . فلا يكون في تنوي
واحد . ولا يكون الصائد أحدهما . ولا بد فيهما من العتالة ، ولا يصح
حكم كافر أو عمد أو غيره . وأن يكون العتالان قتيلين عتالين بقيمة ، فقتل
محمك به بحسب قيمته . ويكون ما يحكمك به يحزئ في الأضحية
في السلامة ونس . وعند اختيار المثل بلذبح في مبي أو مكة أم
في غيرهما فلا يحزئ . لأنه يصير في حكم أضدي . وتصح القيمة بعدما
من عاب قوت أهل البلد الذي يحرم فيه . وتعين القيمة ولإخراج

محرم تنف ، ولا تجزئ الدراهم ، ولا يجزئ أكثر من عدة ولا أهل
 ويعطى مسكين . فإن لم يجد طعاما حاز صوم يوم لكل مائة في أي
 مكان شاء في مكة أو غيرها . وفي تنف الحيوان كالتعمامة بلدة في قدر
 التعمامة وصورتها . وفي أثيل بلدة بستانين . وفي حمار الوحش وقرده
 وفي صبع وذهب شاة . وفي حمام مكة وتمامها والحرم شاة أبصه فلا حكم
 فإن عجز عنها صام عشرة أيام . أما الخساف في غير مكة وحرم نفسه
 طعام .

ما يجب فيه الهدى

يجب هدى لترك واجب في الحج أو العمرة . كأن ترك التلبية ، أو
 الوقوف بعرفة ، أو لم يرم الجمار ، أو لم يزل بالمدلثة . أو لم يبت بمنى
 في أيام نحر . أو لجماع أو غير ذلك . وبذبح الهدى بمنى شرط
 أن يقف به بعرفة ليلا . ولا يجزئ ما اشتراه بمنى وذبحه بها . وأن يذبحه
 نهار . فهو ذبحه ليلا . أو قل طارح الشمس ، أو قبل نحر لإمام
 لا يجزئ . ومن فاتته الوقوف بعرفة هديه وحكمه محله ، ولا يجزئ في غيرها
 معقد . وقوف بعرفة كما سبق . وحكم الهدى في السن وغيره كحكم
 الأضحية .

ما يندب في الهدى ومن لم يقدر عليه وغير ذلك

يسبب فيه كثرة اللحم من إبل وبقر وغنم ، والذكر مقدّم على الأنثى .
 أما من لم يقدر على الهدى ولم يجد من يقرضه ثمنه فيصوم ثلاثة أيام
 في الحج من وقت إحرامه إلى يوم النحر ، وبصوم بعد ذلك تسعة أيام
 في غيره . ويحرم على مقدم الهدى أن يأكل من هديه إذا نذرته للمسكين
 وأبصه النسبة إذا لم ينو بها هديا لم يأكل منها سواء ذبحها بمكة أو غيرها .

وكما لا يجوز له الأكل لا يجوز له بيع لحمها ، ولا إطفاء غير أساكين ، وله أن يأكل ويطعم غنيا أو قريبا من كل هدى وجب عليه في ترك طواف القدوم أو الحلق أو المبيت بمنى أو النزول بالمزدلفة أو سدره لغير أساكين . وإذا أكل مما لا يجوز له الأكل منه ، أو أمر بأكل من لا يستحق لرمه هدى كامل ؛ بخلاف ما تقرر لمساكين وكب معهم ، فيزوم نفسر أكله . ومثله الرسول فيلزم أيضا بقدر ما أمر به أو أكله ، ولا يصح الاشتراك في الهدى . وإن سرق الهدى قبل السج ، أو ضمن ولم يجده ، فلا بد من إحضار بدله ، وإذا وجد بعد أن ذبح غيره ذبحه أيضا .

من فاته الحج لعذر . ومن لم يتمكن من المبيت

من فاته الحج لعذر ، كان معه عذر محبس ، أو انقطاع العدد ، أو أحرقه مرض ونحوه وهو محرم وفاته الحج ، والعرض من الحج أو الوقوف بعرفة . فمن فاته الوقوف بعرفة فقد سقط عنه ما بقى بعده من المناسك : كالنزول بالمزدلفة ، والوقوف بالمنى والحرم ، والمبيت بمنى ، فلا يؤمر بفعله ولا دم عليه في تركها . إنما يندب له أن يتحلل من إحرامه بذلك الحج - بالعمرة ليحطوف ويسعى - ويحلق بنية العمرة ، كحل ذلك من غير أن يجدد إحرامه الأول ، وعليه أن يقصيه في العام المقبل مع بقائه على إحرامه متحررا متجنبيا للطيب بعيدا عن الصيد والنساء حتى يتم حججه . وعند تمام حجه في العام المقبل ، عليه أن يقدم هديا ولا قصاصا عليه لأنه أنهى حجه مع فعل ما بعد الوقوف من المناسك ويجوز بقاؤه على الإحرام للعام المقبل إن لم يدخل مكة أو يقربها ، فد قرب منها أو دحى يكره له البقاء فيها مادام مستمرا على إحرامه حتى يدخل وقت الحج . فإن دخل الحج وجب عليه أن يتمه ولا يتحلل بعمرة بعد

دخوله . وحج ف وتحال بعمره فيكون متمتعا ، ويلزم هدى شمتع .
أما من وقف عرفة وحصر عن البيت لسبب من الأسباب ، فقد
تحصر على الحج ، ولا حج له إلا بالإفاضة إذا قلم السعى ، أما إذا
لم يقده السعى فلا حج له الحج إلا بالإفاضة والسعى .

الأضحية وأحكامها

لأضحية سنة عين . وقيل بوجودها على كل حر ذكر وأشي ولو
كان للذكر والأنثى يتبا أو قاصرا ، والمحاطب بها عيها وليهما ولا تطلب
من رقيق : أي عبده ولو كان بيده المال ، ولا من حج ، لأن سنة
الحج هدى ، ولا من فقير لا يملك قوت عامه .

أصناف الأضحية

أصناف الأضحية : الإبل والبقر والعم وبشمل البقر الجواميس . فالغنم ومنه
المعز الذي تم سنة ودخل في الثانية ولو بشهر . أما الضأن فهو ولد يوم
عرفة أحزا أضحية في العام الثاني وفي الثمر ما دخل في لسنة الرابعة ،
والمراد بالسنة السنة العربية لا القبطية . وفي الإبل ما دخل في السادسة .

وقت ذبح الأضحية وأفضلها

وقت ذبح الأضحية لا تجزئ قبله أن يكون بعد ذبح إمام صلاة عيد :
بعد صلاة العيد وحطبتها . فلو ذبح المضحي ضحيته قبل صلاة أو قبل
لحظة فلا تصح ، وتكون شاة لحم لا شاة أضحية . وصح أن تكون بعد
أن يبرع الإمام من الخطبة ويدبح لنفسه ، فإن تأخر الإمام عن ذبح
أضحية المضحي المدة التي تكفي للإمام بقدر صلاة وخطبة ومن كان
في بلد لا إمام فيها أو من أهل البادية ، فله أن يقتدى بأقرب بلد له إمام ،

ولا يصح أن يمسح السمع . ولا يخرأ : أي منقعة راحة القدم ، ولا
اصعاء أي قصيرة الأذنين هذا ، ولا اقزبة التي قل لحمها وكشف
عظمها . ولا نحرأء ، وانخيف منه لا يضر ، ولا من قطع سه حتى
بقى منه أقل من الثلث . ولا المقطوعة الأذن أكثر من النصف ،
بخلاف شق ثلث أو قتله فلا يضر ، والسلامة في كل ما ذكر شروط
صحة . ويندب إخراجها للمصلي نحرها : أما الإمام فيؤكد عليه ذلك
لتعم الناس بهديه . ويندب تمضمض ولو كانت امرأة ذبح المضحية
بيده . ونكره إعادة التغير في دبحها لغیر ضرورة : أما الضرورة فتجزئ
ولو روى ذبحها الذئب عن نفسه . ويجوز ذبح صديق لصديق أو جار
لجاره تعود ذبح . أما الأجنبي الغير مسلم إذا دبحها من غير نيابة ولم يتعود
الذبح فلا تجزئ الضحية وعلى المضحى دناء . ويكره تمضمض قبل
دبحها قصر صوفها أو بيع جلدها أو شيء من لحمها أو عظمها أو طعام
كافر به . ولا يصح إعطاء شيء من لحمها أجرة للجزار . أما الموهوب له
أو يتصدق عليه فيجوز لهما بيع ما يتصدق أو يوهب له . ولو علم
بدلت رب الضحية . أما إذا حصل بيع من صاحبها أو من غيره فيفسخ
البيع . فإن بعد البيع بالأكل وحب عليه أن يتصدق بشئ منه .

خاتمة

يطلب المؤلف من ربه قبولها

يا ربى أن بعد الذى شئت فى فضلك . بتحويل قاي وكتبتى إلى تأليف
 هذا الكتاب من غير أن تكون فى قدرة على تأليفه . اللهم كما مننت على
 به دون أن يكون لى علم أو ذكاء أدون به ما أربعب غير فصحت وقدرت ،
 فاجعه للههم وما مننت على بتأليفه غرضه وغاية ونفعه وطيب لجميع
 حقت . اللهم وتقبله وعيره عنى . واجعه فى حياتى ومماتى ذكر صيب
 وذخرا باقى . وعلمنا نافعاً ، أحصد عمرته فى حياتى ومماتى . اللهم واجعه
 وغيره حجة لى فى دياتى وأخرى . لاجعة على . إذ لى ضعيف حقتى
 وعلمى محلتى . وعلمك بامولائى محيط بسررى وجهرى . اللهم واجعه
 وغيره نوراً ونفعاً لقارته . وباعد الملل والسآمة عنه . واعرس فى قلبه
 نصوصه وموضوعاته ليعمل بها ما دام حياً . واجهنى ودرىقى وأهلى ومن
 أحب فى كعبك ، لئلا يزل ولا يهاك من دخل به . وباعد من غصبت
 لى لدنيا ، وعسايتك ونارك فى الآخرة إنك على كل شئ قدير
 (فاستجنا له ونجناه من العم وكفك من سحر الأوس)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

عبد الوهاب البير رضوانه

تقريظ الكتاب

لما انتشر صوبه فجر اختتام مرشد السالك وتآلفه ، وأردنا انقيم بطعه
وحسن نفسيقه ، قدّمناه بين يدي أستاذنا: دوحه العلم ونج حلهاء ،
السيد كمال ، صاحب التقدم الراسخ الذي لا ينزول ، قصيه الأستاذ شيخ
و يوسف السجوى ، أحد كبار السادة المالكية ومن هيئة كبر لعبد ،
حتى إذا ما نظر إليه ، وقلب ما بين دفتيه ، قام بتقريظه حسب ما تبين
، أثناء قراءته ، فله ما الشاء ، ومن الله حسن الجراء ، قل فضيسته :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وآله وأصحابه وعى جميع
الأنبياء والمرسلين ، ومن اتبعهم باحسان إلى يوم الدين ،

أما بعد ، فقد اطلعت على مواضع من هذا الكتاب المسمى :

« مرشد السالك في انفعه على مذهب الإمام مالك »

للأستاذ الفاضل الشيخ عبد الوهاب السيد رضوان ، الذي هو من سلالة
سيد المرسلين (وأرجو أن يكون من خير العلماء العاملين رب شاء الله)
فوجدته سهل العبارة لطيف الإشارة قد اشتمل على ما يحتاج به الإنسان
في عباده من طهارة وصلاته وركاة وصوم وحج ، وقد جعل مؤلفه
فوائده على طرف اتمام ، فقرب البعيد لناظر ، ووفر الوقت على من
يريد الوقوف على أحكام دينه ، وما يلزمه من شريعة ربه .

وحرره الله خير الجزاء على ما بذل من جهد في مؤلفه هذا ، سي
قصده كما قد في خطبته العمل بقوله صلى الله عليه وسلم « يد من ابن
آدم يتقطع عنه إلا من ثلاث » فرحى مرحى لتلك الية الحسنة ، وذلك

الإخلاص الذي يتجلى من ثابا سظوره ويفصح عن قلب دق حلاوة
ندين ، وندرج في سلك الخالصين الذين يبتغون بعملهم وجه الله ومع
عباده .

وقد عرف الإخلاص من الناس ، وقل من يكرر الآن في ساقب
انصاحات ، وقد أصبحنا في عصر هو من شرّ العصور . وقد سنوت
مجهه انديا عن الناس ، فأصبحوا أسرى في يديها لا يذكرون ، لا فيها ولا
يعتوبون ، لا عيب (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقيل ما هم) .

أسأل الله أن يوفقنا جميعا لما يرضيه ، وأن يقينا شرّ الفتنه وأن لا يكتنا
إلى أنفسنا حرفة عين ولا أقل من ذلك بحمده وكرمه .

يوسف الدمري

من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

بحمد الله تعالى قد نمت الطبعة الثابتة من كتاب .
[مرشد نسائك في اقرب من ملك الممالك في انتمه على مذهب الإمام مالك]
« للشيخ عبد الوهاب السيد رضوان »

مصحح بمعرفة لجنة من العلماء برياسة : أحمد سعد علي

القاهرة في يوم الخميس { ٣٠ حادى الأول - ١٣٦٩ هـ
٩ مارس - ١٩٥٠ م

مدير المطبعة
دستم مصطفى الحاي

ملاحظ النسخة
محمد أمين عمران

الفهرس

صحيحة

- ٢ مقدمة الكتاب
- ٤ تطهارة وأقسامها
- رفع الحدث والخبث
- ٥ ما يكره استعماله من الماء
- ٦ الأعيان الطاهرة والنجسة
- ٨ جدد أئمة وما يخرج من الإنسان وغير ذلك
- مساكنات ولتنجس من الطعام وغيره
- ٩ المحرم استعماله والحائض
- ١٠ حكم إزالة النجاسة
- ١١ النجاسة الموجبة للطهارة وما يعي عنه منها وما لا يعي
- ١٣ ما يطلب من الإنسان عند قضاء حاجته
- ١٤ الاستنجاء من البول والغائط
- ١٥ الاستجمار وآلته
- لوضوء وشروطه
- ١٦ فرض وضوء
- ١٨ سن وضوء
- ١٩ فضائل وضوء والسواك
- ٢٠ مكروهات الوضوء
- ٢١ الأوقات التي يلبي فيها الوضوء
- وقصر الوضوء
- ٢٢ لأسباب التي تنقض الوضوء بنفسها وبغيرها
- ٢٣ ما ينقض الوضوء وليس بحدث ولا سبب
- ٢٤ لمسح على الخفين وشروطه

معيمة

- ٢٥ مطلات المسح على الخمين
٢٦ كمية المسح على الخمين
العسل ووجوبه
فرائض العسل
٢٧ سن العسل
فصل العسل
٢٨ ما يحور فعلة للجانب
التيمم
٢٩ فرائض التيمم
سن التيمم
٣٠ ما يبطل التيمم وما يحور فيه
المسح على الجبيرة
٣١ حبض وحكم الحائضات
٣٢ الندس وما يظلب من الحائضات وأرواجهن
٣٣ الصلاة وأوقاتها
٣٤ حكم ترك الصلاة والأوقات التي يحرم فيها العمل وغير ذلك
٣٥ الأذان وأحكامه
٣٦ الإقامة وأحكامها
٣٧ الصلاة وشروطها
٣٩ أركان الصلاة
٤٢ سنن الصلاة
٤٤ فصل الصلاة
٤٨ مكروهات الصلاة
٤٩ مبطلات الصلاة

صحيحة

- ٥١ لأفعال التي لا تبطل الصلاة
- ٥٢ حكم من لا يقدر على تأدية الصلاة واقفا
- قصه الفوتت من الصلاة
- ٥٤ سجود السهو
- ٥٥ لأحكام التي لا يطلب فيها سجدة السهو والتي تطلب فيها
- ٥٨ مطلوب فعله من النوافل وتحية المسجد
- ٥٩ المجر وحكم ركعتيه
- نوافل النهار والليل وما يستحب فعله فيها
- ٦٠ السنن المؤكدة ووقت الوتة
- ٦١ سجود التلاوة
- وقت جواز فعل سجدة التلاوة وكراهتها
- ٦٢ فضل صلاة الجماعة
- ٦٣ حكم صلاة الجماعة
- ٦٤ شروط الإمام
- ٦٥ ما يكره الاقتداء به في الصلاة
- ٦٦ ما يجوز إمامته وما يجوز فعله في المسجد
- ٦٧ شروط الاقتداء بالإمام
- ٦٨ ما يندب تقديمه للإمامة
- ٧٠ الاستخلاف في الصلاة
- ٧١ شروط صحة الاستخلاف في الصلاة
- ٧٢ صلاة المسافر وما يتعلق بها من الأحكام
- من لا يجوز له قصر الصلاة، ومن يجوز له قطع انقصر
- ٧٤ جمع الصلاة

- ٧٥ صلاة الجمعة
شروط الجمعة
٧٧ ما يسن فعله للخطيب وغيره
ما يطلب من الخطيب وما يكره وما يحرم لغيره
٧٩ الأعذار المانعة لصلاة الجمعة
٨٠ صلاة الخوف
صلاة العيدين : انقطاع والأضحى وأحكامهما
٨١ ما يندب فعله في صلاة العيدين
٨٣ صلاة كسوف الشمس ووقتها
٨٤ صلاة خسوف القمر
صلاة الاستسقاء ووقتها
٨٥ أحكام غسل الميت
٨٦ ما يندب فعله في غسل الميت
٨٧ الواجب في الكفن وما يطلب في تشييع الجنازة
٨٨ صلاة الجنازة وأركانها
٩٠ تعزية أهل الميت وغير ذلك
٩١ حكم الزكاة
٩٢ زكاة الإبل
٩٣ زكاة البقر والغنم
زكاة الخمر
٩٥ زكاة التمر والعنب
زكاة العين : الذهب والفضة
٩٦ ما تجب فيه الزكاة من الخلق
٩٧ عروض التجارة
٩٨ صرف الزكاة ومستحقوها

مصفحة

- ١٠٠ زكاة القسط وقلربها
- ١٠١ الأصناف التي تجب فيها الزكاة ، ووقت إخراجها ، ولين تجوزة
- ١٠٢ صوم رمضان
- وجوب الصوم ورؤية الهلال
- ١٠٣ حكم صوم يوم الشك
- المتدوب فعله في الصوم
- ١٠٤ صوم الثقل
- المنكروه فعله للصائم وغير ذلك
- ١٠٥ أركان الصوم وشروطه وما يفطر وما لا يفطر
- ما يفسد الصوم
- ١٠٧ شروط صحة الصوم
- حكم القضاء والإمساك في القرض والنفل
- ١٠٨ من تجب عليهم كفارة الصوم ، ومن لا تجب
- ١٠٩ ما يجوز للصائم فعله
- كفارة الصوم وأنواعها
- ١١٠ الاعتكاف والمستحب فيه
- ١١١ المنكروه في الاعتكاف ، وما يجوز فيه ، وما يبطله
- ١١٢ الحج والعمرة وقتها
- شروط الحج
- ١١٤ أركان الحج والوقت المكاني له والعمرة
- ١١٦ واجبات الإحرام
- سنن الإحرام
- ١١٧ مندوبات الإحرام
- ١١٨ شروط صحة الطواف
- ١١٩ سنن الطواف

صحيحة

- ١٢٠ سنن السعي بين المصفا والمروة وما يندب لهما والذهاب لمنى
ما يسن فعله في الوقوف بعرفة وما يندب
- ١٢١ ما يسن فعله في المزدلفة وما يجب فيها وما يندب
- ١٢٢ المندوب فعله في طواف الإفاضة
- ١٢٣ شروط صحة الرمي وما يندب فيه
- ١٢٤ طواف الوداع ، وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
- محرمات الإحرام وما لا يجوز فعله للمحرم
- ١٢٥ ما يحرم على المرأة وهي محرمة
ما يجوز فعله للمحرم
- ١٢٦ المكروه فعله للمحرم ، وغير المكروه ، وما فيه التقذية ، وما يحرم
- ١٢٨ أنواع التقذية وتأديتها
- ما يفسد الحج : وما فيه الهدى وغيره
- ١٢٩ صيد البر : وما يجوز قتله ، وما فيه الجزاء
- ١٣٠ جزاء الصيد والحكم فيه
- ١٣١ ما يجب فيه الهدى
- ما يندب في الهدى ، ومن لم يقدر عليه وسير ذلك
- ١٣٢ من فاته الحج لعذر ، ومن لم يتمكن من البيت
- ١٣٣ الأضحية وأحكامها
- أصناف الأضحية
- وقت ذبح الأضحية وأفضلها
- ١٣٤ شروط صحة ذبح الأضحية
- سلامة الأضحية وما يطلب من المضحي
- ١٣٦ نخامة المؤلف
- ١٣٧ تقرّظ الكتاب

MS. A.